الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل-الجزائر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في ميدان: العلاقات الدولية

تخصص: تعاون دولي

**بعنوان**

# التعاون الدولي في مجال دعم التنمية النظيفة في إفريقيا

**إعداد:**

- بلجازية نوال
- لوط محمد رفيق

**تحت إشراف الأستاذة:**

- أدمام شهرزاد

**لجنة المناقشة:**

1- الدكتور: بن عمار إمام، جامعة جيجل، رئيسا

2- الدكتور: ادمام شهرزاد، جامعة جيجل، مشرفا ومقررا

3- الدكتور: بويبية نبيل، جامعة جيجل، ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

# شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه.

خالص الشكر وأتم العرفان للدكتورة ادمام شهرزاد على الاهتمام والتوجيه طيلة مراحل انجاز هذا البحث فلها كل الاحترام والتقدير.

الشكر كذلك لجميع أأساتذة قسم العلوم السياسية الدين رافقونا في مشوارنا الدراسي.

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

# الإهـــداء

أهذي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

زوجي ورفيق دربي

كل العائلة

كل الزميلات والزملاء في الدراسة

وإلى كل من مد لنا يد العون لإنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

**نوال**

أهدي ثمرة جهدي إلى أغلى الأحبة... أمي الغالية حفظها الله.

إلى أخواتي حميدة وإيمان ...

إلى زوجتي وأبنائي لؤي ومحمد رامي... حفظهم الله وأطال عمرهم.

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من قريب أو من بعيد.

**محمد رفيق**

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| شكر وتقدير | |
| الإهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| مقدمة | أ–و |
| **الفصل الأول: التنمية النظيفة: المقاربة المعرفية** | |
| **المبحث الأول: مفهوم التنمية النظيفة** | 8 |
| المطلب الأول: تعريف التنمية ومؤشراتها | 8 |
| المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها | 12 |
| المطلب الثالث: تعريف التنمية النظيفة | 15 |
| **المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للتنمية النظيفة** | 20 |
| المطلب الأول: المناقشات ونشأة التنمية المستدامة | 20 |
| المطلب الثاني: قمم المناخ كإرهاصات أولى للتنمية النظيفة | 22 |
| **المبحث الثالث: مدارس الفكر التنموي** | 27 |
| المطلب الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية | 28 |
| المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة | 34 |
| المطلب الثالث: التنظير والتنمية في إفريقيا | 36 |
| **الفصل الثاني: واقع وآليات ومظاهر التنمية النظيفة في إفريقيا في ظل الجهود الدولية** | |
| **المبحث الأول: واقع التنمية في إفريقيا والجهود الدولية** | 40 |
| المطلب الأول: دراسة جيوستراتيجية لإفريقيا | 40 |
| المطلب الثاني: واقع التنمية في إفريقيا | 47 |
| المطلب الثالث: الانتقال بإفريقيا نحو التنمية النظيفة | 49 |
| **المبحث الثاني: آليات دعم التنمية النظيفة في إفريقيا** | 54 |

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الأول: آليات الأمم المتحدة | 54 |
| المطلب الثاني: الآليات الإفريقية (الإقليمية) | 58 |
| المطلب الثالث: آليات المنظمات غير الحكومية | 64 |
| **المبحث الثالث: مظاهر دعم التنمية النظيفة في إفريقيا** | 67 |
| المطلب الأول: واقع الاستثمارات في إطار التنمية النظيفة في إفريقيا | 67 |
| المطلب الثاني: نقل التكنولوجيا النظيفة إلى الدول الإفريقية | 73 |
| **الفصل الثالث: تقييم الجهود الدولية والسياسية المتبعة لتكريس التنمية النظيفة في إفريقيا** | |
| **المبحث الأول: الفجوة بين المؤشرات الدولية والواقع الإفريقي الراهن** | 79 |
| المطلب الأول: الدول الإفريقية ومؤشرات التنمية الاقتصادية | 79 |
| المطلب الثاني: الدول الإفريقية ومؤشرات البيئة للتنمية | 82 |
| **المبحث الثاني: التحديات والرهانات لتحقيق التنمية النظيفة في إفريقيا** | 86 |
| المطلب الأول: تحديات داخلية | 86 |
| المطلب الثاني: تحديات خارجية | 91 |
| **المبحث الثالث: مستقبل وفرص التنمية النظيفة في إفريقيا** | 93 |
| المطلب الأول: سيناريو نجاح التنمية النظيفة في إفريقيا | 93 |
| المطلب الثاني: سيناريو البقاء على الوضع القائم للتنمية النظيفة في إفريقيا | 94 |
| المطلب الثالث: سيناريو فشل التنمية النظيفة في إفريقيا | 95 |
| الخاتمة | 97 |
| قائمة المراجع | 100 |

# فهرس المحتويات

## قائمة الأشكال:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | طلب الاستثمار حسب الدولة بالمليار دولار أمريكي | 69 |
| 02 | حصة أقل البلدان الإفريقية المسجلة والأقل نمو | 70 |
| 03 | المؤشر المتعدد للفقر مجموعة دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2010-2018) | 82 |
| 04 | متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2010-2016). | 84 |


## قائمة الجداول:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | جدول توزيع مشاريع آلية التنمية النظيفة في إفريقيا حسب البلدان | 68 |
| 02 | المساعدات الإنمائية والمعونات المتلقاة والمؤشر العددي للفقر لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2010-2018). | 82 |

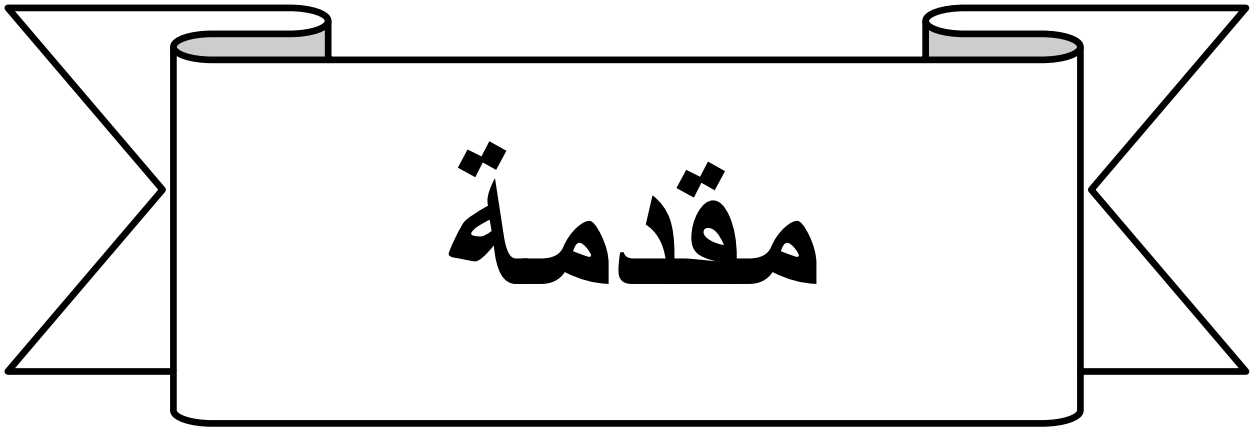
مقدمة

# مقدمة

يعد التعاون من بين أبرز الوسائل للتغلب على التحديات والرهانات وتحقيق الأهداف والإنسان اجتماعي بطبعه ويتجه إلى التعاون مع الآخرين للتغلب على المشاكل المشتركة، ولو أن هذا التعاون يعتبر مستحيلا لما شهده العالم من حروب وصراعات وحروب عالمية، وهذه الحروب والصراعات هي التي دفعت دول العالم إلى توثيق سبل التعاون بغية تحقيق الأمن والسلام، والذي زاد من ضرورة تكاثف الجهود وضرورة التعاون هو بروز مشاكل وتحديات جديدة لا تهدد دولة واحدة وإنما هي عابرة لحدود الدول كالمشاكل البيئية والتلوث، وظاهرة الهجرة واللاجئين وتفاقم ظاهرة الفقر.

هذه الأخيرة (ظاهر الفقر) وجهت اهتمامات التعاون الدولي نحو العمل على تحقيق التنمية حيث بعدما كانت من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول فرادى باعتبارها الخيار الرئيسي للخروج من التخلف والقضاء على الفقر احتلت شيئا فشيئا حيزا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي، وأصبحت التنمية تتعدى الاهتمام بالنمو الاقتصادي والاجتماعي إلى الاهتمام بالجوانب البيئية والمناخية ويظهر ذلك من خلال تبني المنظمات الدولية والحكومات والمؤسسات ذات العلاقة فكرة التنمية المستدامة كمنهج يجب إتباعه في مختلف مجالات الحياة، وممّا زاد من إلزامية هذا التوجه هو التغيرات المناخية والاحترار العالمي وارتفاع معدلات التلوث الناتج عن النشاط الصناعي المكثف وإنتاج واستهلاك الطاقة التقليدية التي من جهة أدت دورا مهما في التقدم والتنمية ولكن من جهة أخرى رفعت من مستوى التلوث والمشاكل البيئية التي تهدد العالم ككل.

ومن أجل الحد من هذه المشاكل البيئية وتجسيد أبعاد التنمية المستدامة أصبح من اللازم التوجه إلى التنمية النظيفة والتي هي في الأساس جانب من جوانب التنمية المستدامة القائمة على خفض الانبعاثات الدفيئة، وهي نتيجة للمساعي والجهود الدولية عبر مؤتمر "كيوتو" لسنة 1997 والذي هدف لإحداث تنمية في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالموازاة مع حماية البيئة من التلوث، وأكّد على اعتبار المشاكل البيئية مشاكل عالمية وأنّ السعي إلى إعطاء حلول لها أو حتى التقليل منها هو مسؤولية دول العالم ككل.

وفي هذا السياق تعتبر القارة الإفريقية ليست بمنأى عن هذه المشاكل، وهذا زيادة على المشاكل الأخرى التي تتخبط فيها دول القارة من الفقر والمعاناة والصراعات السياسية وضعف مؤسسات الدولة، هذا بالرغم من توفرها على الإمكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تؤهلها لتكون

دولها من أغنى دول العالم، إلا أن الفقر يبقى سمتها الأساسية حيث تحتل المراتب الأخيرة دائما في التصنيفات الدولية وفق مؤشرات التنمية، مما يستلزم جهودا وطنية وإقليمية وأممية واستراتيجيات خاصة لتحقيق التنمية المستدامة والاشتراك في المساعي العالمية لتحقيق تنمية نظيفة.

**1- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة تسليط الضوء على الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الإفريقية والتعرف على أهم إمكانياتها.
- الإحاطة بمشكلة التنمية في القارة وواقع التنمية المستدامة والتنمية النظيفة في دول القارة الإفريقية.
- إبراز أهم الآليات والمفاهيم والجهود سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية الحكومية منها وغير الحكومية.
- إبراز فرص وتحديات التنمية النظيفة انطلاقا من الواقع الإفريقي المعاش.

**2- أسباب اختيار الموضوع:** تتلخص أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

- **الأسباب الذاتية:** تتمثل في الميولات الشخصية والرغبة في التعرف أكثر والإحاطة بمشكلة التنمية في القارة الإفريقية وتكوين رصيد معرفي حول التنمية النظيفة.
- **الأسباب الموضوعية:** إن الهدف من اهتمامنا بدراسة موضوع التعاون الدولي في مجال التنمية النظيفة في إفريقيا هو بناء رؤية علمية قادرة على الإلمام بهذا الموضوع من جهة وإثراء التخصص من جهة أخرى، إضافة إلى محاولة تقديم إطار تحليلي لمدى دعم التعاون الدولي في اتجاه تنمية القارة الإفريقية عامة وموضوع توجه القارة للتنمية النظيفة خاصة.

**3- أهمية الموضوع:** تكمن أهمية الموضوع في الجدل الذي أثارته التهديدات البيئية وتأثيرها على التنمية، ولما عرفه مفهوم التنمية من تطور مرورا بالتنمية المستدامة إلى التنمية النظيفة، والتي تشمل مجالات متعددة اقتصادية اجتماعية وبيئية.

أما من ناحية أخرى فتكمن أهمية الموضوع في كون القارة الإفريقية أحسن نموذج لدراسة موضوع التنمية النظيفة على كل المستويات على ضوء مؤشرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعيشها القارة من تدهور اقتصادي ونمو سكاني وهشاشة الأنظمة السياسية.

**4- أدبيات الدراسة:**

تعتبر الدراسات التي تناولت الربط بين متغيرات الدراسة قليلة نوعا ما خاصة فيما يتعلق بالتنمية النظيفة لكن وبالمقابل هناك العديد من الدراسات التي كانت قريبة من الموضوع ركزت على الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة ومن أهم الدراسات القريبة من موضوعنا والتي تم الاستعانة بها نذكر:

- **الدراسة الأولى:** حماش وليد بعنوان: التكنولوجيا النظيفة كآلية للحد من التلوث الصناعي لتجسيد التنمية الصناعية المستدامة دراسة في العلوم الاقتصادية لسنة 2020/2019، حيث تناولت الدراسة التكنولوجيا النظيفة وسبل الاستثمار في إطار الاستدامة ودورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة مع استعراض تجارب عالمية وتجربة الجزائر، عالجت الدراسة الموضوع من جهة اقتصادية أكثر منها سياسية وركزت على دور الطاقة النظيفة.

- **الدراسة الثانية:** فكري أمال بعنوان: آلية التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز الاستدامة البيئية الدراسة عبارة عن مقال علمي في مجلة أفاق العلوم لسنة 2021، حيث تناول المقال دور آلية التنمية النظيفة في مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري ويحقق التنمية المستدامة، ركز المقال على آلية التنمية النظيفة وهي آلية من آليات التنمية النظيفة ولم يتطرق إلى دور الآلية في قارة إفريقيا

- **الدراسة الثالثة:** بخدة خدة بعنوان: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا فرص وتحديات تعزيز الهدف السابع، الدراسة عبارة عن مقال علمي في مجلة الحقوق والحريات لسنة 2021، حيث تناول المقال فرص تعزيز الطاقات المتجددة في إفريقيا من خلال المبادرات المحلية والإقليمية.

ومن خلال تصفحنا للدراسات السابقة نهدف إلى تجاوز القصور ومحاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع.

**5- إشكالية الدراسة:** تعد التنمية في إفريقيا من أبرز التحديات التي تسعى دول القارة لتحقيقها وتبذل جهودا معتبرة لأجل ذلك وهذا بالتعاون مع الكيانات الأممية والإقليمية للانتقال بالقارة الإفريقية نحو تحقيق تنمية مستدامة بل ونظيفة، والتخلص من الفقر واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية

المتاحة بشكل يضمن استدامتها ويحقق المساعي العالمية حول البيئة والمناخ، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى ساهمت الجهود الدولية في تجسيد التنمية النظيفة في إفريقيا؟**

**6- الأسئلة الفرعية:** تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار جيوستراتيجية إفريقيا عاملا مساعدا على تحقيق التنمية النظيفة؟

- كيف تسعى أطراف التعاون الدولي لتحقيق التنمية النظيفة في إفريقيا؟ وما الذي تم تحقيقه من خلال هذه الآليات؟

- ما هي الآليات التي تنتهجها الدول الإفريقية لتحقيق التنمية النظيفة؟

- ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل التنمية النظيفة في إفريقيا؟

**7- فرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الرئيسية:**

كلما التزمت أطراف التعاون الدولي المختلفة بدعم المساعي التنموية الإفريقية وتنفيذ آليات التنمية النظيفة كلما زاد ذلك من تجسيد التنمية النظيفة في إفريقيا.

- **الفرضيات الفرعية:**

- على نحو ما تقدمه جيوستراتيجية إفريقيا من فرص لتحقيق التنمية النظيفة على نحو ما تخلقه من تحديات.

- كلما نسقت الدول الإفريقية جهودها مع المجتمع الدولي كلما زادت فرص نجاحها في تحقيق التنمية النظيفة.

- يقود شحّ الدعم المالي الدولي لتنفيذ التنمية النظيفة في إفريقيا إلى صعوبة تحقيقها وفق ما تم الاتفاق حوله.

**8- حدود الدراسة:**

- **المجال الزماني:** شملت الدراسة حدودا زمنية متعددة نتيجة للمراحل التاريخية للطرح الأكاديمي لقضايا التنمية، والتي ترجع إلى الخمسينيات والستينات من القرن العشرين هذا من ناحية، ومن ناحية

أخرى ركزت الدراسة في مجالها الزماني على مرحلة ما بعد مؤتمر كيوتو سنة 1997 برعاية الأمم المتحدة والذي كان هدفه الأساس هو الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والذي كان بمثابة البوادر الأولى لتطور مفهوم التنمية النظيفة.

– **المجال المكاني:** يشمل الإطار المكاني للدراسة القارة الإفريقية والتي تعتبر من أكثر المناطق في العالم حاجة لدعم التنمية.

**9– مناهج الدراسة:** اعتمدنا في هذه الدراسة لمعالجة الموضوع على المناهج التالية:

– **المنهج المقارن:** حيث استعملنا هذا المنهج لدوره في دعم الدراسة من خلال تبيان أوجه التشابه والاختلاف من خلال تطور مفهوم التنمية وتجسيده في قارة إفريقيا ويبرز أيضا من خلال مقارنة تطور حالة مؤشرات التنمية الخاصة بالقارة.

– **المنهج التاريخي:** وقد استعملنا هذا المنهج في إبراز التطور التاريخي لمفهوم التنمية والتأصيل التاريخي للتنمية النظيفة وأيضا في التطور التاريخي للتنظير حول التنمية.

**10– تقسيم الدراسة:** لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

تم التطرق في **الفصل الأول** إلى التنمية النظيفة مقاربة معرفية ونظرية وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: فتطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التنمية النظيفة، وفي المبحث الثاني إلى التأصيل التاريخي للتنمية النظيفة، وفي المبحث الثالث إلى مدارس الفكر التنموي.

أما **الفصل الثاني:** فخصصناه لتحليل واقع وآليات ومظاهر التنمية النظيفة في إفريقيا في ظل الجهود الدولية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول والذي تطرقنا فيه إلى واقع التنمية في إفريقيا والجهود الدولية. والمبحث الثاني: تناولنا فيه آليات دعم التنمية النظيفة في إفريقيا. والمبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى مظاهر دعم التنمية النظيفة في إفريقيا.

أما الفصل الثالث: فارتأيناه تقييما للجهود الدولية والآليات المتبعة لتكريس التنمية النظيفة في إفريقيا وهذا عبر ثلاثة مباحث؛ في المبحث الأول: تتبعنا الفجوة بين المؤشرات الدولية والواقع الإفريقي الراهن، وأما في المبحث الثاني: فتطرقنا فيه لتحديات ورهانات تحقيق التنمية النظيفة في إفريقيا، أما المبحث الثالث: فناقشنا فيه لمستقبل وفرص التنمية النظيفة في إفريقيا.

وأخيرا ختمنا الدراسة بخاتمة استخلصنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال عملية البحث.

**11- صعوبات الدراسة:**

إنّ أبرز الصعوبات التي واجهناها تتمثل في كون الموضوع حديث مما يعني قلة المراجع الأكاديمية حوله؛ وتلك المتوفرة غالبا ما تكون قد تناولت الموضوع من زاوية محددة وتعطي إحصائيات ونتائج إيجابية عن التنمية في القارة الإفريقية ما لا يتطابق مع الواقع الإفريقي المعاش.

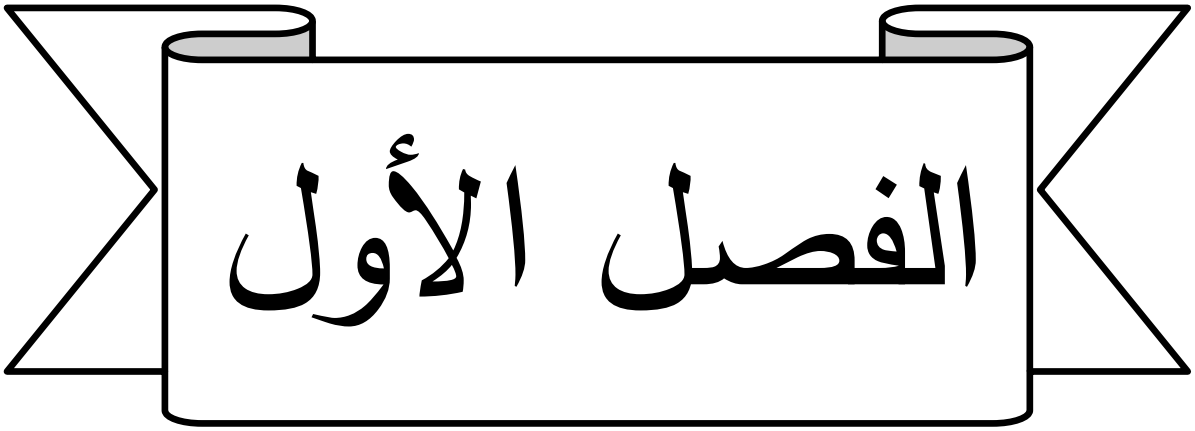
الفصل الأول

تعتبر المشاكل البيئية إحدى أهم القضايا المعاصرة التي أخذت حيز مهم لدى المجتمع الدولي والعالم، وبالتزامن مع هذه التغيرات البيئية توجد الحاجة الملحة أيضا للبشرية بالنمو والتطور على مستوى كل الميادين لإشباع الحاجيات وتحقيق التنمية البشرية تتفاوت أطرافها في العالم بين دول متقدمة صناعية ملوثة ومسببة بالدرجة الأولى لمشاكل بيئية وبين دول ضعيفة تتطلع للنمو ليست بمنأى عن هذه التغيرات، هذا ما جعل المجتمع الدولي يتوجه لتنمية مستدامة تحافظ على البيئة وتضمن للأجيال القادمة حقوقهم، وفي محاولة للحصول على أكثر الحلول وأكبر النتائج تتجه للتنمية النظيفة، ومن أجل دراسة التنمية النظيفة كمفهوم جديد وللتمكن من الإلمام بموضوع المذكرة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تناولنا فيه مفهوم التنمية النظيفة.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه للتأصيل التاريخي للتنمية النظيفة.

بينما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى مدارس الفكر التنموي.

## المبحث الأول: مفهوم التنمية النظيفة

تنوعت المساعي والجهود الدولية في محاولتها لتعميم التنمية ومحاربة الفقر في كل دول العالم، وذلك بالموازاة مع تطور المفهوم من التنمية وصولا إلى التنمية النظيفة، ومن أجل الإلمام بالموضوع وإعطاء تعريف شامل لمصطلح التنمية التي تعتبر مصطلح حديث نسبيا وإبراز عناصره قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: خصصناه لتعريف التنمية ومؤشراتها

المطلب الثاني: خصصناه لتعريف التنمية المستدامة

المطلب الثالث: خصصناه لتعريف التنمية النظيفة وأهدافها

### المطلب الأول: تعريف التنمية ومؤشراتها

#### أولا: تعريف التنمية

– **لغة:** يدل لفظ التنمية لغة على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة، وهي العمل على إحداث النماء".[1]

– **اصطلاحا:** يعتبر من أهم المفاهيم السائدة في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية بناء نظم اقتصادية وسياسية متماسكة تسمى "عملية التنمية بعد الاستقلال خاصة في إفريقيا وآسيا، وتبرز أهميته في تعدد أبعاده ومستوياته وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى، فقبل الحرب العالمية 2 المصطلحان اللذان استعملا للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان: التقدم المادي والتقدم الاقتصادي.[2]

عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية عام 1955 على أنها: "... هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادراته". كما عرفتها سنة 1956 على أنها: "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع".[3]

---

[1] معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، على الموقع:https.//Aalmaag.com، تاريخ التصفح: 2022/05/18.

[2] نصر عارف، **مفهوم التنمية**، مكتبة عين الجامعية، محمل من الموقع: htt.ps://ebook.univeryes.com يوم 20-03-2022.

[3] سفيان منصوري، **آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقية**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016-2017، ص48.

أما ماركس (MARKX) فيعرفها على أنها: "عملية ثورية، أي تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية وأساليب الحياة والقيم الثقافية، وبالتالي فإن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما".[1] التعريف ركز على عملية التحولات في البنى الإجتماعية والاقتصادية وأساليب الحياة التي هي أساس التنمية.

من جهته يعرفها الفقيه "أدجال مونشيل" EDGAR CHARLES François LOIS MONTEILعلى أن: "التنمية ليست عملية الهدف منها مجرد التسابق للالتحاق بالأمم الأكثر حظا على المستوى المعيشي والاقتصادي بل هي نتاج الطاقات الكامنة في المجتمعات النامية وتوزيع الثروات بعدل على المستوى القومي والدولي.[2] التعريف ركز على أن التنمية هي التوزيع العادل للثروات التي هي في الأساس من نتاج المجتمعات النامية.

هذا ويعرفها "جاكوب فينير" JACOB VENER على أنها: "أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع للوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد، عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع".[3] حيث ركز فينر على علاقة التنمية بالتخطيط الاقتصادي وضرورة استغلال الموارد المتاحة لخدمة أفراد المجتمع.

من خلال عرض التعاريف السابقة كمفهوم التنمية يمكن أن نضع تعريف إجرائي لمصطلح التنمية، فالتنمية هي مجموعة العمليات المتكاملة والشاملة المتعددة الأبعاد والمستويات، التي تتضمن إجراء تغيرات في كل المستويات وتحقق العدالة في توزيع الثروة وتتم من خلال تكاثف الجهود واستغلال الموارد المتاحة بطريقة عقلانية.

**ثانيا: مراحل تطور مفهوم التنمية**

مفهوم التنمية Développement ظهر في البداية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي

[1] صلاح عتامنة، التنمية الشاملة: مفاهيم ونماذج، ط1، اربيد الأردن، مؤسسة دار العلماء، 1997، ص2.

[2] سفيان منصوري، مرجع سابق، ص49.

[3] محمود الكردي، التخطيط لتنمية المجتمع–دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أصوان، القاهرة، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1997، ص82.

المستمر وبمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لأفراده، وإشباع الحاجيات الأساسية باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائداتها.[1]

انتقل مفهوم التنمية إلى السياسة في ستينات القرن 20 وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية، ثم تطور ليرتبط بمجالات أخرى لتظهر التنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية، أي أن مفهوم التنمية تطور من المعنى الضيق الذي يقتصر على التنمية الاقتصادية إلى معنى واسع يشمل مجالات أخرى السياسية والاجتماعية التي لا يمكن الفصل بينها لوجود تداخل وتفاعل بينها، وتطور ليشمل تنمية الإنسان نفسه باعتباره وسيلة التنمية وغايتها.[2]

ابتداء من سنة 1990 ومن خلال ما تم الإعلان عنه في برنامج الأمم المتحدة حول مفهوم التنمية البشرية، عرفت التنمية على أنها: "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ويتضمن التعريف ثلاثة خيارات:

- أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل.
- أن يكتسبوا المعرفة.
- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

تم توسع استعمال المفهوم ليشمل الحريات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وتوفير فرص الإبداع، واحترام حقوق الإنسان.[3]

وفي سنة 1993 تطور المفهوم ليصبح "تنمية الناس، من أجل الناس، وبواسطة الناس" بمعنى الاستثمار في قدرات الناس وإعادة توزيع النمو المحقق توزيعا عادلا على الناس، وتطور المفهوم من المنظور الإنساني في التنمية إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة، بمعنى التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[4] والتي سنتطرق إليها أكثر تفصيلا في المبحث الثاني.

---

[1] محمد عاطف غيث، محمد محمد علي محمد، **التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**، ناصر، دار المعرفة الجامعية، 2015، ص19.

[2] سفيان منصوري، مرجع سابق، ص50.

[3] محمد عابد الجابري، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص-ص 85-87.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

**ثالثا: مؤشرات التنمية**

ترتبط فكرة التنمية بالقياس وتحديد مدى تجسيد الخطط والأهداف وتقييم مدى نجاحها، ويمكننا تلخيص أهم مؤشرات التنمية في العناصر التالية:

**1-مؤشرات التغيرات الهيكلية:** يعتمد هذا المؤشر التغيرات التي تقع في البنى الاقتصادية للدول النامية بحساب درجة التنمية الحاصلة فيها،[1] ومن بين النماذج نموذج(جنري chenery) وهو يعتمد على حساب انحرافات الإنتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية عن الإنتاج الافتراضي في مدة زمنية محددة مع مراعاة عدم حدوث ثغرات هيكلية داخل القطاعات الاقتصادية من نفس المدة.[2]

**2-مؤشرات الإمكانيات:** ويستخدم هذا المؤشر في حساب الامكانيات الذاتية للدول النامية وطبيعة الظروف المساعدة أو المعيقة لتحقيقه، وهي:[3]

- الموقع الجغرافي: الأهمية النسبية للموقع الجغرافي للدولة.
- الحجم: مساحة الدول والسكان.
- مدى توفر الموارد الطبيعية وتنوعها.
- التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان.

**3-مؤشرات التنمية القومية:** تنقسم إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية والهدف منها قياس التطور ودرجة بلوغ الأهداف المسطرة وهي:

- مؤشر الوفاء بالاحتياجات الأساسية.
- مؤشر المشاركة بالتنمية واتخاذ القرارات.
- مؤشر تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات.
- مؤشر الأداء الاقتصادي.
- مؤشر الأمن الاقتصادي.
- مؤشر الأمن الجماعي والسلامة العامة.

---

[1] عباس علي محمد، **الأمن والتنمية- دراسة حالة العراق**، ط1، مركز العراق للدراسات، العراق، 2014، ص20.

[2] بروال الطيب، **الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2018-2019، ص46.

[3] نفس المرجع، ص47.

- مؤشر صيانة البيئة والمحافظة على التوازن البيئي.
- مؤشر تطور قاعدة المعلومات.[1]

إضافة إلى هذه المؤشرات فقد أضافت بعض الدراسات الاقتصادية مؤشرات أخرى:

- **مؤشرات اقتصادية:** تتمثل في معدل الدخل السنوي ونسب الناتج القومي الإجمالي.
- **مؤشرات اجتماعية:** تمثل في الواقع الاجتماعي، التعليم، الصحة ...
- **مؤشرات الحاجات الأساسية:** يعتمد على المؤشرات الاجتماعية والبشرية لتكون مكملة لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي.
- **مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة:** الرفاه الحقيقي والإنفاق الكلي والدخل الكلي.
- **مؤشرات الأدلة المركبة:** ويضم دليل مستوى المعيشة ودليل نوعية الحياة المادية ودليل الصحة الاجتماعية، والدليل العام للتنمية، ودليل التنمية البشرية.[2]

**المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها**

**1-تعريف التنمية المستدامة:**

تعددت تعريفات التنمية المستدامة واختلفت منذ ظهورها كمصطلح مستجد على الساحة الدولية حيث عرفتها لجنة "برونتلاند" على " أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها ".[3] واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في"ريوديجانيرو" البرازيلية على أنها "ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. [1]

كما عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بالتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع

[1] عباس علي محمد، مرجع سابق، ص29.

[2] محمد عدنان وديع، **مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظرياتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1996، ص ص: 9-13.

[3] اللجنة العلمية للبيئة والتنمية- مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 142، أكتوبر 1989، ص69.

أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول".[1] كما ترى منظمة الأغذية والزراعة العالمية FAW أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية إدارة قواعد الموارد الطبيعية و العمل علي توجيهها نحو التغير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار وإشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية، كما ترى أن التنمية وخاصة في المجال الزراعي والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية، وكذلك الحيوانية من أي أضرار قد تلحق بها ولا تضر بالبيئة، كما تتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع[2].

في عام 1989 عرفها(Barbier) بشكل أكثر عمومية والتي "تشمل إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن الدعم لتحقيق الأهداف التالية: زيادة في الدخل الحقيقي، وتحسنا في مستوى التعليم وتحسين صحة السكان" أما روبرت سولو(Robert Solow) سنة 1991 فعرفها بأنها عدم الأضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثه الأجيال، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشغل بالإضافة إلى جانبها المادي الجانب المعنوي أو المعرفي والتي تشمل على طبيعة وحجم الادخار و نوعية الاستثمار لهذه الفوائد والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية.[3]

هذا وعرف قاموس (Webster) التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا".[4]

فالاستدامة بشكل شامل تهتم بحماية الأرض، ووقف تغير المناخ وتعزيز التنمية الاجتماعية دون تعريض الحياة على الأرض للخطر، ويسعى هذا المفهوم لتغطية الاحتياجات الحالية دون المساس بالموارد للأجيال القادمة، ويمكن فهمها أكثر من خلال تعريفها من ثلاث جوانب:

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**، مجلة الدراسات والعلوم الإدارية، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، عمان، الأردن، المجلد36، العدد01، جانفي 2009، ص176.

[2] "WHAT IS SUSTAINABLE DEVELOPMENT ?", https://www.acciona.com.تاريخ الإطلاع: 07-04-2022

[3] معتصم محمد إسماعيل، **دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا نموذجا)**، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2015، ص44.

[4] ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص32.

– **الجانب البيئي:** حيث اظهر التنمية المستدامة على أنها استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقض قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقض من الموارد الطبيعية.

– **الجانب الاقتصادي:** حيث تركز التنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد واستخدامها على أن لا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل.

– **الجانب التكنولوجي:** هي استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على إنقاد الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في أعداد السكان.[1]

ومما سبق يمكننا القول أن التنمية المستدامة "تقوم على استغلال الموارد الطبيعية لفائدة المجتمع الإنساني وهي تصب لفائدة ولاستمرارية الإنسان فهو المستفيد الأول من تجدد الطاقات وحماية الثروات، فهي في جوهرها عملية تغيير يكون استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية".[2]

**2–أهداف التنمية المستدامة:**

يمكننا إيجازها كما وردت في تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية فيما يلي:

– تجديد النمو.

– تغيير نوعية النمو.

– تلبية الحاجات الأساسية للعمل، الغذاء، الطاقة والماء والمرافق الصحية.

– تأمين مستوى سكاني مستوي.

– حفظ قاعدة الموارد وتعزيزها.

– تعديل الإتجاه التكنولوجي والسيطرة على المخاطر.

[1] معتصم محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص44.

[2] اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص ص: 69–73.

– دمج مسائل البيئة والاقتصاد في صنع القرارات.[1]

**المطلب الثالث: مفهوم التنمية النظيفة**

**1-تعريف التنمية النظيفة**

**التعريف اللغوي: التنمية:** من الزيادة والنمو والكثرة وإحداث النماء.

**نظيفة:** النظافة والترفع عن المساوئ والعيوب وإزالة الدنس.[2]

**التعريف الاصطلاحي:** تعبر التنمية النظيفة جانب من جوانب التنمية المستدامة والتي ظهرت مع نتائج بروتوكول كيوتو المنعقد في اليابان سنة 1997.

التنمية النظيفة هي: "التنمية المستدامة القائمة على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة في دول لا تملك أهداف لجهة الانبعاثات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، إلا أنها من الموقعين عليها".[3]

حسب ما جاء في تعريف الأمم المتحدة: "هي تنمية تعاونية تم اعتمادها بموجب برتوكول كيوتو، تسمح هذه الآلية بمساعدة الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع الحكومات والشركات الصناعية في البلاد على القيام بالاستثمارات الصديقة للبيئة".[4]

كما عرفت بأنها: "عبارة عن إتباع أحدث الوسائل والتقنيات في العمليات الصناعية والتي تهدف إلى التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة".

**2-ميكانيزمات تطبيق التنمية النظيفة:** تتنوع ميكانيزمات تجسيد التنمية النظيفة حسب ما جاء في بروتوكول كيوتو، والذي لم يلتزم الأطراف باعتماد ميكانيزم محدد لتخصص الانبعاثات وتكون مكملة للبرامج الوطنية، وتتمثل في ثلاثة آليات:

**أ-آلية التنفيذ المشترك(JI): JOINT IMPLEMENTATION**

[1] اللجنة العلمية للبيئة والتنمية، مرجع سابق، ص ص: 76-77.

[2] معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي.

[3] معجم العربي والأنطولوجيا، على الموقع يوم: 2022/03/26، https://ontology.birzeit.edu.

[4] الأمم المتحدة ألاسكو Escwa على الموقع:Rttps://www.unicwa.org التصفح بتاريخ: 2022/03/26.

تم النص على هذه الآلية في أكثر من مادة من اتفاقية تغير المناخ وقد نصت المادة 6 والتي أجازت للأطراف في المرفق الأول بتخفيض الانبعاثات بواسطة البواليع.* في أي قطاع اقتصادي ويجوز لها تنفيذ مشاريع التخفيض بالاشتراك مع دول وأطراف أخرى مريحة في البروتوكول.

وعليه تؤدي هذه الآلية إلى نقل وحدات تخفيض الانبعاثات فيما بين الأطراف في المرفق الأول أي من البلد الذي ينفذ المشروع إلى البلد الذي يشتري الوحدات، ومن جهة أخرى في إطار هذه الآلية يمكن لدول المرفق الأول أن تستعمل القطاع الخاص في توليد أو نقل أو شراء وحدات التخفيض ويكون عملها تحت سلطة هذه الدول.[1]

**ب- آلية التنمية النظيفة (CDM): Clean Devlopment Mechanism**

هي من أهم الآليات التي جاءت مع نتائج بروتوكول كيوتو المنعقد في اليابان سنة 1997 وهي تعد من أهم الآليات التي يمكن من خلالها للدول الصناعية أن تتعاون مع الدول النامية في الحد من الانبعاثات عن طريق تقديم المساعدات المالية والفنية.

كما تعرف على أنها: "نظام مالي يفتح المجال أمام التجارة الدولية للغازات الدفيئة، حيث يمكن للمستثمرين في مشاريع الحد من انبعاثات الغازية الدفيئة للحصول على شهادات خفض الانبعاث التي تبين كمية الانبعاثات من الغازات الدفيئة الفعلية والتي تم خفضها، والإتجار بالانبعاث هو شراء الدول المتقدمة حقوق تخفيض الانبعاثات كبديل لتخفيض الانبعاثات في الداخل.[2]

وأيضا هي: كما تضمنته المادة 12 من بروتوكول كيوتو على أنها: "إمكانية الدول الصناعية في الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية إقامة مشاريع من شأنها تخفيف الانبعاثات في الدول النامية مقابل حصولها على شهادات عن التخفيضات المنبعثة المتعددة (CERS): (Certified Enission Reducticns) بحيث يمكن لهذه التخفيضات المتعددة من قبل الدول الصناعية تحقيق التزاماتها

* **البواليع:** بمعنى عملية أو نشاط أو آلية أولية كبديل الغازات الدفيئة من الغلاف الجوي.

[1] خنفوسي عبد العزيز، عيسى لعلاوي، **تنفيذ التزامات برتوكول كيوتو في إطار مواجهة التغيرات المناخية**، المؤتمر الديموقراطي العربي، 2017/09/06، تاريخ التصفح: 2022/05/18 على الموقع: https// democraticac.de.

[2] حماش وليد، **التكنولوجيا النظيفة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2019-2020، ص103.

وفق بروتوكول كيوتو، ويجب أن تضمن هذه المشاريع مساعدة الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة".[1]

– آلية التنمية النظيفة هي واحدة من الآلية المرنة المنشأة بموجب البروتكول المحددة في المادة "6" من البروتكول وآلية التنفيذ المشترك المحدد في المادة "6" وآلية تجارة الانبعاثات " المادة 17"، والهدف من آلية التنمية النظيفة هو إنشاء توازن بين تحقيق تنمية في المرفق الأول على الامتثال للكمية المقدرة للحد من الانبعاثات وخفضها تشير المادة 3/1 من البروتكول وتستفيد الدول المضيفة للمشروع وشهادات خفض الانبعاثات، ولا توجد نص صريح من المادة "12"، بالإشارة إلى أن الآلية تنقل التكنولوجيا لغير دول المرفق الأول.[2]

وتهدف آلية التنمية النظيفة إلى:

– مساعدة البلدان المدرجة في المرفق الأول من تحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. [3]

– مساعدة البلدان المدرجة في المرفق الأول على الامتثال لأهداف خفض الانبعاثات (المادة12) من اتفاقية كيوتو، مشاريع آلية التنمية النظيفة ثنائية بين طرف من المرفق الأول والطرف الثاني من غير المرفق الأول.

– تحقيق تخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية.

– تسهيل الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة والتنمية المستدامة.

– منح البلدان النامية جزء من وحدات خفض الانبعاثات المعتمدة (CERS)* المرتبطة بالمشروع المحقق.[4]

---

[1] حماش وليد، مرجع سابق، ص102.

[2] Gary cox.the clean development mechanism asvehicle for technology Transfer and sustainable development –muth on reality ?. journal lead law Eminent and Development, p188.

[3] Clean Development Mechanism(CDM) projects and the south African mining industry key lekalissues for consideration. Cuarburtan and. A oilder. Director imbewu enviro–lecal specialists (pty) ltd.46 buffalo read emaretia,2195, p30–1.

* Certificat Emissions Réductionهي شهادات تخفيض الانبعاثات التي يكون المجلس التنفيذي المدير للآلية المسؤول عن إصدارها وتسلم عند تنفيذ المشروع والوفاء بالالتزامات.

[4] فكيري أمال، مرجع سابق، ص334.

**ج-آلية الاتجار في وحدات خفض الانبعاثات:**

وهي تسمح للأطراف المدرجة في المرفق الأول بتبادل وحدات خفض الانبعاثات بهدف الوفاء بالتزاماتها ومن نتائج هذه الآلية نشأة أسواق لتجارة وحدات الخفض وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من طبق هذه الآلية داخليا.[1]

ومن خلال المادة 17 من بروتوكول كيوتو الذي أعطى لمؤتمر الأطراف تحديد المبادئ العامة والقواعد التوجيهية حول الإتجار بوحدات التخفيض وكذلك فيما يتعلق بالمحاسبة والتحقيق،[2] وحددت هذه المبادئ فيما يلي:

- لا يمكن أن تنشأ في إطار عملية التجارة أي سند ملكية لأي طرف وإنما هي لغرض الوفاء بالالتزامات.

- يمكن لأي طرف مؤهل للمشاركة في الاتجار من المرفق الأول أن يوكل أطراف قانونية أخرى ينقل لوحدات الخفض.

- على كل طرف مدرج في المرفق الأول إنشاء سجلا وطنيا لضمان نفقة الحساب لوحدات الخفض الخاصة به.

- الغرض من الإتجار هو تمكين أي طرف من المرفق الأول من نقل جزء من الكمية المسندة إليه أي طرف آخر بشرط يتمكن من الوفاء بالتزاماته في الحد من الانبعاثات ما ينتج عنه وجود جزء لم يستعمل من الكمية المسندة والتي يمكنه نقلها إلى طرف آخر.[3] خلال بروتوكول كيوتو الذي ألزم الدول المتقدمة تخفيض انبعاثاتها المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري، في حين لم يلزم الدول النامية وكنظام استثماري تقدم فيه دول متقدمة التمويل الكامل لمشروع ما ينفد في أحد البلدان النامية شريطة أن يتوفر المشروع على مواصفات من أهمها خفض انبعاثات الغاز في الدول النامية.[4]

---

[1] خنفوسي عبد العزيز، عيسى لعلاوي، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] جوزيف إ ، أندي، روبرت ن، ستافينس، **السياسة الدولية للمناخ بعد كيوتو، موجز لصانعي السياسة**، ترجمة عصام الحناوي، المركز القومي للترجمة، ط1، 2015، ص39.

[4] فكيري أمال، **آلية التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز الاستدامة البيئية**، مجلة آفاق العلوم، جامعة لونيسي علي، البليدة2، المجلد 6، العدد 3، 2021، ص 333.

**3-أهداف التنمية النظيفة:** تهدف إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال:

- التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة وتحقيق المساواة.
- نقل التكنولوجيا النظيفة والمتقدمة، وإقامة مشاريع إنمائية جديدة.
- توفير العائدات المالية للدول النامية من خلال تدفق الاستثمارات.
- إعادة تأهيل بعض المشاريع الاقتصادية الموجودة أصلا.
- توفير مناصب عمل جديدة.
- تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة.
- تخفيض استخدام الوقود الأحفوري وخفض الموارد المحلية.
- تحسين الصحة والمزايا البيئية الأخرى.[1]

وهذا يتحقق بالموازاة مع مجموعة من الإجراءات التي يجب على الدول الصناعية الالتزام بها:

- الرفع من المساحات الخضراء وحماية الغابات وتحسين أساليب الزراعة.
- استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.
- التوجه نحو اقتصاد السوق والتقليل من الإعانات الحكومية.
- الاهتمام بالقطاعات المرتفعة الانبعاثات.
- أخذ التدابير اللازمة لخفض انبعاثات قطاع النقل.
- الحد من انبعاثات غاز الميثان في عمليات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة.
- تخفيض آثار التغيرات المناخية. [2]

ويمكن أن نلخص أهداف التنمية النظيفة من خلال المادة 12 من بروتوكول كيوتو والمتمثل في مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال ثلاثة محاور:

- **المحور الاجتماعي:** التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة وتكريس المساواة؛

---

[1] حماش وليد، مرجع سابق، ص103.

[2] محمد أبو بكر عبد المقصود عبد الهادي، **الاستثمار في آلية التنمية النظيفة-إطلالة على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة**، قسم القانون العام بكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2011، ص19.

- **المحـور الاقتصـادي:** تـدفق الاسـتثمارات الأجنبيـة وتـوفير عائـدات ماليـة وإقامـة مشـاريع إنمائيـة وتوفير العمل.

- **المحـور البيئـي:** تقلـيص انبعاثـات الغـازات الدفيئـة واسـتخدام الوقـود الأحفـوري ونقـل التكنولوجيـا النظيفة والمتقدمة.[1]

من خلال كل ما سبق نخلص إلى أن التنمية النظيفة هي جانب من جوانب التنمية المستدامة تقوم أساسا على تحقيق التنمية في كل الميادين وتحمي البيئة من التلوث والتقليل من الانبعاثات، أما آلية التنمية النظيفة فهي الإجراء المخول له تطبيق وتنفيذ التنمية النظيفة.

**المبحث الثاني: التأصيل التاريخي للتنمية النظيفة**

لنستطيع الإلمـام والفهـم الكلـي للمصـطلحات المدروسـة فـي البحـث الأول نبحـث فـي التأصـيل التاريخي لها وبدايات الظهور والتي كانت متزامنة مع اتفاقيات وقمم عالمية كانت السباقة في ظهور التنمية المستدامة أو التنمية النظيفة، ولدراسة هذا المبحث أكثر تفصيلا نعرض فيه: المبحث الأول: المناقشات ونشأة التنمية النظيفة. والمبحث الثاني: قمم المناخ كإرهاصات أولى للتنمية النظيفة.

**المطلب الأول: المناقشات الأولى ونشأة التنمية المستدامة**

جاء مفهوم التنمية المستدامة ضمن مجموعة من المفاهيم الجديدة خلال الثلاث عقود الأخيرة من القرن العشرين، نتيجة زيادة الوعي البيئي من لأجل المحافظة على الموارد والتقليل من التلوث وعدم الإضرار بالنظام البيئي.

إن الأزمات البيئية والآثار السلبية التي تتركها هذه الأخيرة على البيئة نتيجة للأنشطة البشرية بشكل عام، والاقتصادية بشكل خاص أدى إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة الفصل بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.[2]

ويمكن تقسيم المراحل التاريخية لنشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة إلى أربعة مراحل كالاتي:

**1-المرحلـة الأولـى:** ترجـع إلـى الفكـر الاقتصـادي الـذي تعـرض منـذ عقـود لمسـألة التنميـة المسـتدامة بطريقـة غيـر مباشـرة مـن خـلال دراسـة التنـاقض المتولـد عـن تـراكم الثـروات وكـذلك إدخـال التكلفـة

[1] نفس المرجع، ص20.

[2] الموقع الالكتروني:www.watfa.net/wp-content/uploads/2015/11/devloppement-permanant.pdf تاريخ الاطلاع08.04.2022

الاجتماعية لنشاط المشروع في حساباته الاقتصادية وأخيرا مسؤولية البشر عن المخاطر العظمى عقب اختراع القنبلة الذرية التي تضع الوجود البشري ذاته على المحك فهذه المسؤولية تأسست على مبدأ الاحتياط.[1]

**2-المرحلة الثانية:** ركز فيها الفكر لاقتصادي منذ بداية السبعينات من القرن العشرين على واحد من أهم التناقضات العظمى لهذه الآلية التراكمية بالبحث عما يترتب عن هذا التراكم من إفساد بيئي وتبديد للموارد الطبيعية مما يستوجب تحديد معنى ومحتوى النمو الاقتصادي.[2]

وجاء تقرير نادي روما الذي صدر في سنة 1972 تحت عنوان "وقف التنمية" في هذا السياق وشكل نقطة البدأ لمفهوم جديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية المثيرة للجدل بشأن دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجي، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوثيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة، فيما اصطلح عليه بنظرية "وقف النمو".[3]

**3- المرحلة الثالثة:** ترتبط باهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بالبيئة والتي تعود إلى ثمانينات القرن الماضي بنشر تقرير برونتلاند سنة 1987 والذي يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة [4]، حيث أن أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة في عام 1987، و قد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983 برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج آنذاك وبمشاركة 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية وخبراء التنمية والتخطيط في العالم.[5]
إن الهدف الرئيسي لتلك اللجنة هو دراسة تأثير السياسات التصنيعية والاقتصادية لدول العالم على

---

[1] العايب عبد الرحمان، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراة، جامعة سطيف، الجزائر،2011، ص17.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] ضرار الماحي العبيد أحمد، **نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة**، متاح على الموقع: www.watfa.net/wp-content/uploads/2015/11/devloppement-permanant.pdf، تاريخ الاطلاع08.04.2022

[4] العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص17.

[5] ضرار الماحي العبيد أحمد، مرجع سابق.

الموارد الطبيعية التي لا يمكن أن تهدرها الأجيال الحالية كيفما تشاء، بل تعتبر ثروات تستفيد منها الأجيال الحالية، لكن تحافظ عليها في ذات الوقت لمصلحة الأجيال المقبلة، وقد أدى نشر هذا التقرير إلى تركيز الأضواء على ضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال تحقيق توازن بين عناصر الحياة الطبيعية والاقتصادية، وكذا ضرورة قيام مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني "مستقبلنا المشترك" وبذلك أصبحت التنمية المستدامة هدفا يشمل كلا من مجتمعات الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.[1]

**4-المرحلة الرابعة:** تميزت هذه المرحلة بعقد قمم للأرض والإعلان الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة، فأهم ما جاء به إعلان مؤتمر ريو دي جانيرو المنعقد سنة 1992 بالبرازيل أن البشر هم صميم ومركز التنمية المستدامة ومن حقهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة وقد كان هذا الإعلان بمثابة تزكية رسمية لمفهوم التنمية المستدامة من خلال استحواذ هذه الأخيرة على 12 مبدأ من أصل 27 مبدأ من مبادئ الإعلان.[2]

وتتصل هذه المرحلة بحدوث تقارب بين إشكاليتي النمو والبيئة والتي توصلت إليها القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002، حيث بدأ الجدل الاقتصادي خلال هذه القمة حول إشكاليات النمو يأخذ منحى جديدا، فقد اتضح أن بعض النماذج التنموية تنطوي على إفساد للبيئة وبالعكس، فإن البيئة الفاسدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية ما يستوجب البحث عن طريقة لتحقيق الانسجام بين الاشكاليتين، وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة كحل لهذه الأزمة.[3]

**المطلب الثاني: قمم المناخ كإرهاصات أولى للتنمية النظيفة**

للإلمام بالتأصيل التاريخي لظهور مصطلح التنمية النظيفة والذي يعتبر مصطلحا حديثا يعود لسنوات ولعقود قليلة قريبة والمتزامن مع مؤتمر كيوتو يجب التطرق لقمم المناخ بالنظر إلى علاقتها المباشرة بتبلور مفهوم التنمية النظيفة والتي تعنى بالحد من التلوث البيئي وتثبيت الغازات الدفيئة في

[1] ضرار الماحي العبيد أحمد، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] العايب عبد الرحمان، مرجع سابق، ص17.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

حد معين المسببة للاحتباس الحراري، ويمكن اعتبارها كمراحل للتوصل إلى آلية تعطي مرونة في تطبيق التعهدات للدول الأطراف.

**1-اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ سنة 1992:**

تعتبر هذه الاتفاقية كمرحلة أولى للتفاوض حول وضع نظام قانوني يعنى بالتغير المناخي ووضع الأسس والمبادئ العامة التي تسير الأطراف، وقد دخلت حيز التنفيذ في مارس 1994 شاركت فيها 186 دولة ومصادقة 50 دولة وتضمنت 26 مادة وملحقين للدول الأطراف فيها.[1]

لقد فرضت الاتفاقية خمسة مبادئ توجه العمل الدولي بخصوص المناخ، خصصت المادة الرابعة للالتزامات وتناولت العدالة المناخية، ومبدأ الإنصاف، وحماية وتأمين النظام المناخي لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية، واتخاذ التدابير الوقائية لتخفيض الغازات الدفيئة ضمن ثلاثة مسارات:

- الدول الصناعية المتقدمة وعليها التزامات فورية وجادة (مسؤولية تاريخية).
- محور دول البازيك (BASIC)* عليها واجب الالتزام بخفض الغازات الدفيئة تدريجيا وفق جدول زمني معين.
- بقية الدول النامية تم منحها فترة زمنية قبل أن تبدأ بالخفض مع إمكانية تقديمها لالتزامات تطوعية.

صادقت معظم الدول الإفريقية على الاتفاقية رغم أنها غير ملزمة بإجراءات الخفض.[2]

**2-مؤتمر كيوتو (اليابان) 1997:** انعقد المؤتمر في الفترة ما بين 1 و11 ديسمبر 1997 برعاية هيئة الأمم المتحدة، هدفه الأساس الحد من الانبعاثات الغازية والتقليل من الآثار الضارة على المناخ، شاركت فيه 190 دولة وتعتبر الخطوة الأولى للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ.[3]

---

[1] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، الأمم المتحدة 1992، ص50.

* دول البازيك: جنوب إفريقيا، البرازيل، الهند، الصين.

[2] أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا**، دراسة حالة دول القرى الإفريقية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص-ص: 95-96.

[3] ايف سياما، **التغير المناخي**، ترجمة منعم زينب، ط1، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2015، ص94.

يعتبر مؤتمر برتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ أول محاولة جادة لدول الأمم المتحدة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وعلى الرغم من أن هذا الإتفاق يعتبر خطوة أولى مهمة لكنه ليس كافي. لدا فقد جاءت بعده عدة مؤتمرات، وقد حدد العديد من الالتزامات: [1]

– التزام 38 دولة بتخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسب متفاوتة، الاتحاد الأوروبي 8% الو.م.أ 7%، اليابان6%، وتشمل الغازات الستة* التي حددها المرفق الأول للبروتكول.

– التزام الدول الأطراف بخفض نسبة 5% وأن تحققها خلال الفترة (2008–2012).

– النسب المحددة بالتخفيض تكون وفق جدول زمني للتنفيذ للتوصل إلى تحقيق هذه الاتفاقية.

– أنشأ لجنة امتثال ومجلس تنفيذي يقومان بمتابعة إجراءات تنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب البروتكول.

– تم بموجب مؤتمر كيوتو وضع آليات مرنة تتمثل في وسائل اختيارية متعددة يستطيع الأطراف القيام بها لتنفيذ التزاماتهم والآليات المرنة المحددة، وتم وضع قواعدها بدقة لتنفيذها هي: آلية التنمية النظيفة، تجارة الانبعاثات، آلية التنظيف المشترك من بروتكول كيوتو.[2]

– كما حدد البروتكول المعايير المحدد للمصادقة على مقترحات المشاريع: وهي المشاركة الطوعية من قبل الأطراف المعنية وتخفيضات حقيقية وقابلة للقياس وطويلة الأجل والإضافية.

**3–مؤتمر كوبنهاقن 2009 (COP15):** انعقد المؤتمر في مدينة كوبنهاقن بالدنمارك من 7 إلى 18 ديسمبر 2009 وحضرته 193 دولة، ومن أهدافه:

– الحفاظ على الغابات والإدارة المستدامة لها وتحديد عدم زيادة إحترار درجة الأرض فوق 2 درجة.[3]

– إنشاء صندوق مالي للدول الفقيرة بمساعدتها على مواجهة التهديدات البيئية.

– وضع استراتيجية عالمية جديدة تقوم ببيع وشراء حق إصدار انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

---

[1] جوزيف إ ، أندي، روبرت ن، ستافينس، مرجع سابق، ص36.

*الغازات الستة هي: $CO_2$، الميثان $CH_4$، النتروجين $SF_6$، سداسي فلوريد الكبريت $SF_6$، $HFC_5$، $PFC_5$.

[2] سي ناصر إلياس، **دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012–2013، ص–ص:80–81.

[3] أيمون ياسين، آيت عبو مولود، **مكانة الترتيبات البيئية في العلاقات الدولية 2020/1997**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2016–2017، ص39.

– الحد من انبعاثات الغازات من طرف الدول الصناعية ليس إلزامي (مبدأ التعهدات الطوعية الوطنية).[1]

ما ميز المؤتمر هو المعارضة الشديدة للدول الصناعية خاصة الو.م.أ وكذلك الهند والصين.

– كما تم تقديم وعود من الدول المتقدمة من أجل تمويل الإجراءات الرامية إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ في البلدان النامية، حيث وعدت الدول المتقدمة بتقديم 30 مليار دولار خلال الفترة (2012/2010) والتمويل طويل الجل ب 100 مليار دولار بحلول 2020.[2]

– إنشاء صندوق كوبنهاقن الأخضر للمناخ كآلية مالية للاتفاقية من أجل دعم المشاريع والبرامج والسياسات والأنشطة المتعددة في البلدان النامية فيما يتعلق بالتخفيض والأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتطوير التكنولوجيا ونقلها، مع إنشاء آلية تكنولوجية لدعم نقلها متماشية مع الظروف والأولويات الرطبة.[3]

**4–قمة باريس 2015:** تعد قمة باريس من المؤتمرات السنوية للتغيرات المناخية وهي القمة 21 للأطراف (cop21) انعقدت في باريس ديسمبر 2015، قد وقع الاتفاق 175 بلد حيث تم التطرق فيها إلى كيفية تنفيذ ما اتفقت عليه الدول في قمة كوبنهاقن 2009 حول تقديم الدول المتقدمة ل100 مليار دولار في حدود 2020 لمساعدة الدول بالحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة من خلال التخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة.

– التكيف مع مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي تختلف من بلد لآخر.

– تقديم مساعدات من قبل الدول المتقدمة للدول النامية ونقل التكنولوجيا.

– الشفافية: تقديم بيانات دقيقة قابلة للمقارنة عن الانبعاثات الغازية الدفيئة وعن الجهود المبذولة.

---

[1] حماش وليد، مرجع سابق، ص62.

[2] الاتفاقية الإطارية بشأن: **تغير المناخ**، مؤتمر الأطراف تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة عشر المعقودة في كوبنهاقن في الفترة 8 إلى 19 ديسمبر 2009، نسخة عربية بتاريخ 30ماي 2010، ص6.

[3] نفس المرجع، ص8.

– الإبقاء على التميز بين الدول المتقدمة والنامية من حيث الالتزام مع إعطاء مرونة للدول لاتخاذ تدابير أكثر مع الوقت.[1]

– كما نص اتفاق قمة باريس الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2016 على إجراء عملية مراجعة، والهدف منه هو رفع طموح الدول بشأن المناخ مع مرور الوقت.[2]

– تشير المادة 14 من اتفاق باريس إلى:

– تقديم البلدان المتقدمة الأطراف معلومات عن الدعم المقدم إلى الدول النامية الأطراف في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات بموجب المواد 10/9.

– ينبغي للبلدان النامية أن تقدم معلومات عن الدعم اللازم والمتلقي في مجال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات بموجب المواد 11/10/9.[3]

**5–مؤتمر مراكش بالمغرب حول البيئة 2016:** عقد في المغرب في الفترة 7 إلى 18 نوفمبر وحضرته 197 دولة، وسمي بكوب 22 (cop22)، وتمثلت بنوده في:

– اعتبار مواجهة التغير المناخي أولوية مستعجلة ودعوة الدول للالتزام السياسي لمواجهته.

– الدعوة إلى التضامن والاتفاق مع الدول الأكثر ضررا من التهديدات البيئية من أجل تعزيز قدراتها للصمود.

– دعوة كل الأطراف لتعزيز الجهود للقضاء على الفقر وضمان الأمن الغذائي خاصة التهديدات البيئية ذات التأثير المباشر على المجال الفلاحي.

– الدعوة إلى التعاون الدولي وتخفيض الانبعاثات وتحقيق أهداف مؤتمر باريس حول البيئة.

– الدعوة إلى زيادة التمويل الخاص بالمشاريع البيئية وتعزيز القدرات التكنولوجية الصديقة للبيئة ونقلها للدول النامية.

– تعهدت فيه الدول المتقدمة على ضخ 100 مليار دولار لاستثمارها في مشاريع حماية البيئة وأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول النامية والأقل نمو وعرضة للتهديدات البيئية. [1]

---

[1] حماش وليد، مرجع سابق، ص63.

[2] اتفاقية باريس، **العمل المناخي**، موقع الأمم المتحدة، التصفح بتاريخ: 28–03–2022، على الموقع: Https.//www.un.org

[3] اتفاقية باريس باللغة العربية بصيغة pdf، ص26.

كان مؤتمر مراكش أكثر تفعيلا ودعما لآلية التنمية النظيفة ويظهر ذلك من خلال مضمون مواده، فالفقرة الخامسة من المادة 12 تنص على أن تأتي مشاركة الدول النامية طواعية ويقره خطاب الموافقة الذي بعثت به الهيئة الوطنية المفوضة إلى مجلس آلية التنمية النظيفة وميزه استفتاء هذا الشرط أن تضمن أن المشرع في الإطار العام للخطة الوطنية للتنمية وبذلك سيكون له أثر ايجابي على قدرة المشروع في تحقيق أهدافه، ويضمن تعاون أعضاء المجلس ويدعم المزايا الاجتماعية بعيدا عن الضغوط الأجنبية.[2]

كما أن الفقرة الخامسة تؤكد على مراعاة الجانب البيئي، حيث تنص على أن يكون الخفض الذي يحقق قابلا للقياس وطويلا من حيث المدة الزمنية ويكون إضافيا لما تم انجازه من قبل في حالة غياب المشروع وتتولى الوحدة التنفيذية المفوضة مهمة التحقق من هذا.

وتنص الفقرة "8" على ضرورة استقطاع نسبة 2% من صكوك خفض الانبعاثات الناتجة عن المشروع وإيداعها خاصة بالتكيف في الدول النامية والمعرضة أكثر لتغير المناخ، وتعتبر ضريبة التكيف هذه تعويضا عن جوانب التنمية المستدامة الناقصة بسبب تغير المناخ.

– جاء أيضا مؤتمر مراكش بنقطة مهمة وهي توسعة المشاركين في اتخاذ القرار الخاص بمشاريع آلية التنمية النظيفة، فحسب الاتفاقية فإن كل من يرى في المشروع ضررا أو تهديدا لمصالحه سواء فردا أو جماعة أو مجتمع محلي فيطرح وجهة نظره خلال 30 يوم من إعلان المشروع وعلى الوحدة التنفيذية المفوضة أخذ تلك الإفادات بعين الاعتبار في عملية إجازة المشروع.[3]

– جاء المؤتمر أيضا بالإشارة إلى الحاجة إلى "البداية السريعة لآلية التنمية النظيفة" وأن المشاريع يجب أن تؤدي إلى نقل التكنولوجيا الآمنة والسليمة بيئيا بما يتماشى مع بنود الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.[4]

---

[1] أعيون ياسين، آيت عبود مولود، مرجع سابق، ص42.

[2] محمد السبيعي، **إشكالية التنمية المستدامة في بروتوكول كيوتو–استعراض لمحتوى آلية التنمية النظيفة**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد9، العدد2، جويلية 2007، ص13.

[3] نفس المرجع، ص14.

[4] Gary cox.the clean development mechanism... citp. P 189.

## المبحث الثالث: مدارس الفكر التنموي

تتعدد وتتنوع النظريات المفسرة للتنمية وذلك بما يتماشى مع تطور المصطلح وبذلك تنوعت التوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضية التنمية والتخلف من منظورات مختلفة.

### المطلب الأول: الاتجاهات النظرية للتنمية

في إطار هذا المطلب ندرس التنمية في إطار المنظور الإسلامي وفي الفكر الغربي والعالم الثالث.

#### أولا: التنمية في المنظور الإسلامي:

كان الفكر الإسلامي السباق في معالجة قضايا التنمية فمصطلح التنمية يقترب من مصطلح العمران في الاقتصاد الإسلامي وتعني: العمل بشرع الله لتحقيق الكفاية للجميع للوصول إلى نمو مستمر للطيبات باستخدام كل ما سخر الله من موارد، وقد ونظر الإسلام إلى التنمية بنظرة شاملة مادية وروحية وخلقية مع التركيز على بناء الإنسان كمحور لعملية التنمية وحارب السلوك البيئي مثل عدم السعي الذي ينتج عنه الفقر والتخلف وهي معيقة لأي عملية عمرانية.[1]

أما الإمام ابن حزم فقد عظم دور الدولة في تحقيق التنمية ورفاهية الشعب، ودعا إلى حد امكانية مصادرة الممتلكات الفردية لفائدة المجموعة في حالة نقص الموارد وسمي أول اشتراكي في الإسلام حسب ما ورد في "كتاب اشتراكية الإسلام" للدكتور مصطفى السباعي، ففي إطار إعادة التوازن يحق للدولة انتزاع الملكية الفردية في حدود الشرع.[2]

وأيضا حسب ما جاء في أفكار الإمام أبي يوسف* في كتابه "الخراج" الذي هو جوهر وخطة الإصلاح المالي والاقتصادي ويهدف إلى رفع مستوى الإنتاج لدى الأمة الإسلامية وتحقيق تنمية اقتصادية متكاملة وحسب الدكتور صلاح الدين نامق فهذا الكتاب شبيه لمؤلف "دلتون" أستاذ المالية

---

[1] بروال الطيب، **الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الأمن والتنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2018-2019، ص53.

[2] بروال الطيب، المرجع السابق، ص54-55.

* هو يعقوب بن ابراهيم قاضي القضاة في العصر الذهبي للدولة العباسية، ولد في 113هـ وتوفي في 1832هـ الموافق ل762م.

العامة والضرائب للقرن العشرين، وحسب ما يرى الإمام أبي يوسف توجد مجموعة من الأسس لا بد من وجودها كي تقوم التنمية الاقتصادية ويمكن اختصارها في ثلاثة نقاط:

- سيادة العدل وتحقيق الإنصاف.
- المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها.
- تدخل الدولة وقيامها بأمر ايجابي في المجال الاقتصادي.[1]

في هذا السياق يعتبر مالك بن نبي من أبرز المهتمين بهذا المجال ففي كتابه: (المسلم في عالم الاقتصاد): اعتبر أن الإنسان في الإسلام محور العملية التنموية وينال جزاءه في الدنيا والآخرة مؤكدا على أن الإسلام حث على السعي من أجل التنمية في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾. الملك 15.

- **مرتكزات الإسلام التنموية:** حسب ما جاء في أفكار الدكتور توفيق الطيب البشير فتتمثل في:
- الاستخدام الأمثل للموارد البيئية.
- الالتزام بأولوية تنمية الإنتاج.
- تنمية ثروة المجمع هي طاعة لله.
- عدالة التوزيع.
- يقوم الإسلام بتنمية الفرد خلقيا وتربيته دينيا مما يدفعه إلى عمارة الأرض لأنه مستخلفا فيها. [2]

وتتمثل جوانب التنمية كما وردت في كتاب "فقه التنمية" للدكتور "فتحي يكن" في:

- **التنمية العلمية:** قال تعالى: «قل هل يستوي الدين يعلمون والذين لا يعلمون». الزمر 9.
- **التنمية الأخوية الوحدوية:**﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا ﴾. الأنفال 46. (العمل الجماعي).
- **التنمية الأخلاقية:** قال رسول الله (ص): «إن أقربكم مني يوم القيامة أحسنكم أخلاقا... الذين يألفون ويؤلفون».
- **التنمية الإنتاجية:** الإسلام يحث المسلم على العمل وأن يكون متوازن بين عمارة الدنيا والآخرة.
- **تنمية الإدارة والإتقان:** " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه".[1]

---

[1] زليخة بلحناشي، **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي**، أطروحة دكتوراه فرع الاقتصاد الكمي، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص71-72.

[2] سائد أبو بهاء، **التنمية من منظور إسلامي**، تاريخ النشر 2008، على الموقع:HTTPS// pulpit. Alwatavoice.com تاريخ التصفح: 2022/04/10 .

**ثانيا: التنمية في المنظور الغربي:**

**1-المنظور الماركسي:** ركز الماركسيون اهتمامهم على دراسة النظام الرأسمالي فحسبهم هذا النظام يحتوي على كل أنواع التناقضات المجتمعية التي تعرقل حدوث تنمية ناجحة، وهذه التناقضات حسبهم هي التي تعجل بزوال النظام الرأسمالي واستبداله بالنظام الاشتراكي، فعدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع هو العامل الرئيسي لانهيار النظام الرأسمالي، وحدد ماركس أربعة مراحل تمر بها المجتمعات وهي:

- **مرحلة الإنتاج الزراعي:** تسودها الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.
- **مرحلة الإقطاع:** تمتاز بالصراع بين الإقطاعيين والفلاحين.
- **المرحلة الرأسمالية:** وتبرز فيها ظاهرة الاستغلال والصراع في المجتمع الذي يؤدي للثورة.
- **المرحلة الاشتراكية:** وفيها زوال الاستغلال بزوال البرجوازية وبذلك فالتنمية "عملية ثورية" تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتقوم على الخصائص:
- ضرورة مقابلة الحاجات الإنسانية للأفراد؛
- الاعتماد الجماعي على الذات عن طريق مشاركة الشعب في عملية التنمية.[2]

**2-المنظور الرأسمالي:** يتعدد المنظرون والمفكرون في هذا الاتجاه، نجد مثلا:

- **آدم سميت:** حدد آدم سميت في كتابه "ثروة الأمم" سمات التنمية في:

- القانون الطبيعي: النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وهناك اليد الخفية "Invisible Hand" التي تقود الفرد وترشد آلية السوق.
- تصميم العمل.
- تراكم رأس المال.
- دوافع الرأسماليين للاستثمار هي تحقيق الأرباح.
- عناصر النمو هم المنتجين الزراعيين ورجال الأعمال فالمنافسة تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورأس المال.[1]

---

[1] نفس المرجع.

[2] بروال الطيب، مرجع سابق، ص57.

- **نظرية جون ستيوارت ميل:** من سمات التنمية الاقتصادية:
- التحكم في عدد السكان أمر مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل.
- وجود توازن بين نمو السكان والتراكم الرأسمالي.
- تحديد دور الدولة في حالات الضرورة فقط.[2]
- **النظرية الكنزية لجون مينر كينز:** تقوم على الافتراضات التالية:
- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا وإن حدث ذلك على المستوى البعيد.
- وجوب تدخل الدولة لخلق التوازن والحفاظ عليه.
- الطلب هو الذي يوجه العرض.
- اهتمت هذه النظرية باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية.[3]

- **نظرية مراحل النمو لروستو:** وهي عبارة عن مجموعة من المراحل يجب على الدول النامية أن تسير عليها من أجل التقدم ولخصها في خمسة مراحل في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي":

* **مرحلة المجتمع التقليدي:** وتتميز بسيادة الطابع الزراعي وتفشي الإقطاع وانخفاض الإنتاجية وتمسك المجتمع بالتقاليد.

* **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وفيها تحدث تغيرات على المستوى الاقتصادي وبروز نخبة تدعو إلى التغير وظهور القطاع الصناعي وتخصص العمال.

* **مرحلة الانطلاق:** في هذه المرحلة تصنف الدولة على أنها سائرة في طريق.

* **مرحلة النضج:** وفيها تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا.

* **مرحلة الاستهلاك الوفير:** وهي آخر مرحلة للنمو.[4]

---

[1] كمال زموري، أيوب صكري، سامي حمودة، **نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال (1967-2019)**، مجلة أوراق اقتصادية، مجلد3، العدد2، ديسمبر 2019، ص176.

[2] المرجع السابق، ص60.

[3] بروال الطيب، مرجع سابق، ص62.

[4] عبد السلام نوير، **نظريات التنمية وأسباب التأزم-دراسة نقدية**، -جامعة اسيوط، مصر، ص159.

- **نظرية لينشتين:** يرى لينشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة من الفقر وتعتمد عناصر النمو فيه على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل، وهذه الحوافز نوعان:
- **حوافز صفرية:** لا ترفع الدخل القومي ويكون أثرها في الجانب التوزيعي.
- **حوافز ايجابية:** تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.[1]

**ثالثا: منظور العالم الثالث:** أو منظور التبعية والمدرسة الماركسية، ويمكن تمييز عدة اتجاهات فيها وظهرت في السبعينات وامتدت بعدها بسبب فشل النظريات الغربية في تحقيق التنمية للدول النامية.

**1- نظرية التبعية:** Dependency theory جاءت هذه النظرية كرد فعل على التنمية السياسية التي كانت سائدة في المرحلة السلوكية، وهي تعتبر امتدادا للاتجاه الماركسي ومن روادها "بول باران" و "دوس سانتون" و "سمير أمين وسعد زهوان".

**من أهم افتراضاتها:**

- اقتصاديات بعض الدول مشروطة في تنميتها بالاعتماد على الدول الأخرى.
- التخلف نتيجة نهب اقتصاديات دول العالم الثالث لمصلحة دول المركز.
- ضرورة فهم العلاقات الدولية في إطار جدلية المركز والمحيط.
- النظام الرأسمالي ينتهج مجموعة من الآليات والتي هي معوقات تنمية لدول العالم الثالث.
- أهمية التحليل الاقتصادي في فهم أسباب تطور المركز وتخلف المحيط.
- التفريق بين مصطلح التخلف وعدم التقدم.[2]

توجد في إطار هذه النظرية ثلاثة تيارات:

**أ-تيار التخلف:** Under Development من مفكريها: "اندريه غاندر فرانك" وجمع أفكار بشأن التخلف في كتاب "تنمية التخلف"، وتقوم أفكاره على:

[1] صخري محمد، **نظريات التنمية الاقتصادية**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر 2019، على الموقع: //Https www.politices.com، تاريخ التصفح: 2022/04/10.

[2] فايزة يموتن، **نظرية التبعية**، مقالة على الموقع: Rttp://rqiim.com، تاريخ التصفح: 2022/04/10.

– التخلف هو نتاج عملية نمو الرأسمالي العالمي الناتج عن اندماج اقتصاديات التوابع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والذي يعمل على زيادة التخلف أو تنمية تخلف التوابع.

– فكرة التخلف قضية داخلية وحلها يكون محلي فكرة خاطئة، فالتخلف له أسباب داخلية وخارجية وهو ناتج عن العلاقة الغير متكافئة بين المركز والمحيط.[1]

**ب–تيار المركز والمحيط:** رواده "سمير أمين" و"سعد زهران" تتمحور أفكاره حول أن العلاقة الدولية علاقة سيطرة وتبعية بين المركز والمحيط في إطار النظام الرأسمالي العالمي وهي علاقة استغلال تفرضها دول المركز علاقة غير متكافئة كل العلاقات تنصب في مكسب المركز وخسارة المحيط.

**ج–تيار النظام العالمي:** تعود بدايات هذا التيار إلى أفكار "جون هوبسون" و"فلاديمير لبينين" في تفسيرهما للإمبريالية، ومن أبرز ممثليه: "ايمانويل والرشتاين"، حيث أضاف إلى العلاقة بين المركز والمحيط علاقة جديدة وهي "شبه المحيط"، وذلك من أجل التمكن من فهم الاقتصاد العالمي:

* **مناطق المركز:** حسبه هي الدول: هولندا، انجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية.

* **مناطق شبه المحيط:** الدول الصناعية الجيدة التي حققت قفزة نوعية مثل: البرازيل، الأرجنتين والمكسيك.

* **دول المحيط:** بقية دول العالم المتخلف في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

واتفقت كل التيارات السابقة في إطار نظرية التبعية على وسائل تكريس التبعية المتمثلة في:

– **التبادل اللامتكافئ:** تصدر دول المحيط المواد الخام إلى دول المركز وتعاود توريدها بأسعار مرتفعة.[2]

– تصدير رؤوس الأموال.

– **المؤسسات النقدية الدولية:** قروض دول المحيط من المؤسسات النقدية الدولية مرتبطة بشروط أساسية لا يمكنها من السداد.

[1] نفس المرجع.

[2] فايزة يموتن، المرجع السابق.

- **الشركات المتعددة الجنسيات:** تقوم بإنهاك اقتصاديات دول المحيط وتحقيق مصالح الدولة الأم التي تكون في المركز.

- **المعنوية:** وسيلة لإخفاء استغلال المركز لدول المحيط.

**المطلب الثاني: نظريات التنمية المستدامة**

**أولا: النظريات الداعية للأولوية البيئية:** وهي تعطي الأولوية للمحيط الحيوي وهو الذي يحتاج لن يكون مستداما، وتقوم الإشكالية الرئيسية لمحمل نظرياتها حول ما إذا كان النمو مطلوبا من الناحية البيئية، وبذلك تؤكد على النمو الذي يساعد على منع التدهور البيئي والمستعمل للتقنيات النظيفة.

**1-نظرية Gaya:** من روادها "جيمس لوفلوك" وترى أن الأرض جسم قادر على التكيف على نشاطات الإنسان الذي هو جزء منها، وبذلك فالطبيعة خلقت لتحافظ على نفسها لا لسد احتياجات الأجيال اللاحقة، فالمعايير الإيكولوجية هي التي تحدد العلاقة بين المحيط والمجتمع.[1]

**2-نظرية حقوق الكائنات غير الإنسانية Deep Ecology:** من روادها "الدوليوبولد" وانتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وتقوم على فكرة أنه لا يوجد حق للإنسان يفرض هيمنته على الطبيعة، وترفض النظرية تدخل الإنسان في تسيير الأنظمة البيئية والتنديد بالاستغلال المفرط لها.

**3-النظرية المتشائمة:** "توماس مالتوس" 1798 تقوم على فكرة أن الزيادة السكانية السريعة ستتسبب في مشكلات محدودية الموارد الطبيعية الناضبة، وأن التنمية طويلة الأجل تحدث حين تكون الزيادة السكانية بمعدلات معقولة في فترات الاستقرار الاقتصادي.

**4-النظرية المتفائلة:** "ستيوارت ميل" على عكس النظرية السابقة فهي تقوم على فكرة أن مرحلة حدود الموارد الطبيعية الناضبة لم تتوصل إليها أي صناعة من الصناعات بشكل تام لأغراض صناعية لن يختلق عالم مثالي.[2]

**ثانيا: النظريات الداعية للعدالة في الثروة والتنمية:** ومن النظريات التي تنطوي تحت هذه الأفكار:

[1] **نظريات التنمية المستدامة**، مجموعة محاضرات على موقع الأرضية لجامعة سطيف 2، على الموقع: https://cte.univ-setif.dz، تاريخ التصفح: 2022/04/10.

[2] سعيدي يحيى وشنبي صورية، **نظريات التنمية المستدامة**، المكتبة الشاملة، رقم الكتاب 98311، سنة 2021، ص8.

1-**نظرية التنمية الدائرية المتراكمة لـ "ج ميردال" "G.mirdal"**: حيث تقوم هذه النظرية على الفكرة الأساسية "الخلفية السالبة" أي هجرة الأيدي العاملة والمنتجات الزراعية والمواد الأولية من الريف (أي من الهامش) إلى المركز، وبذلك تزيد العمليات الناشطة في المركز بزيادة الآثار السالبة على الهامش.

وتحدث التنمية عن توظيف صناعة في منطقة معينة لتوفر بعض الإيجابيات الاقتصادية ويؤدي إلى اتساع المركز (المدينة) على حساب الهوامش وبذلك تزيد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.[1]

**2-نظرية مراكز النمو لهيرشمان:** أو نظرية الاستقطاب وتتشابه مع النظرية السابقة وتختلف عنها في مفهوم الاستقطاب، بمعنى هجرة اليد العاملة ورأس المال من الهامش إلى مراكز نمو جديدة بينهما، والتدخل الحكومي ضروري للحد منه.

**3-نظرية الاستقطاب العكسي "ريكاردسون"**: يختلف مع "هيرشمان" حول التدخل الحكومي ويقول: "إن الآثار الانتشارية الموجبة تحدث بشكل آلي دون تدخل حكومي، والعملية التنموية من الدول النامية تقوم على مرحلتين:

* **مرحلة التحضير**: المرحلة الاستقطابية يستمر النمو حتى يصل إلى مرحلة أطلق عليها مصطلح الانقلاب الاستقطابي.

* **مرحلة ثانية:** وتنقسم إلى مرحلتين:

أ-مرحلة اللامركزية: تكون لا مركزية بين الأقاليم وداخل كل إقليم.

ب-مرحلة اللامركزية الإقليمية.[2]

**ثالثا: النظريات الداعية إلى الأولية الاقتصادية:**

وتدخل تحت هذا الاتجاه مجموعة من النظريات:

[1] سعيدي يحيى وشنبي صورية، المرجع السابق، ص12.

[2] نفس المرجع، ص13.

**1-نظرية تعديل السوق (مارشال A.marshal):** تقوم على مفهوم الاقتصادي الخارجي، أي أن الموارد الحرة والنفايات موارد غير اقتصادية وهي مهملة وليست لها سعر ومهملة في النظام الاقتصادي.

**2-نظرية الاستدخال "ارتوبيجو":** تقوم على فكرة أنه ومع الوقت خلال الأعوام القادمة تصبح تأثيرات بعض عمليات الاستهلاك والإنتاج ومنها الطبيعة أطلق عليها اسم تأثيرات خارج السوق خاضعة لبعض الأدوات الاقتصادية كالرسوم والتعويضات والمساعدات التي تستخدم لصالح المحيط والبيئة.[1]

**3-نظرية حقوق الملكية "رونالدو كواز":** تقوم على إشكالية أن الموارد الطبيعية ليست ملك لأحد وقوانين الملكية واضحة ويجب إجبار الملوثين التفاوض مع ضحاياهم للوصول إلى اتفاق حول الحد الأقصى لمستوى التلوث.

**4-نظرية الموارد الناضبة:** وتقوم على أفكار "هارولد هوتلينغ" ودراسته "اقتصاديات الموارد الناضبة" عام 1931، وتقول بالاستخدام الأمثل للموارد وتعظيم الاستفادة منها على المستوى الطويل وضرورة مراعاة الأجيال القادمة في تلك الموارد حين استغلالها.

**5-نظرية الايكولوجي:** حسب هذا الاتجاه لا يمكن اعتبار النمو والاقتصاد أحادي الجانب به له علاقة بالأنشطة الأخرى الاجتماعية والايكولوجية، وبذلك فالنمو يخضع لعوائق تركز على ثلاثة أبعاد هي:

- على النظام الاقتصادي الأخذ بالاعتبارات حدود استيعاب الطبيعة محدودة.
- يجب التنبؤ بإمكانيات التعويض بين الموارد القابلة للتجديد والنابضة.
- يجب احترام ظروف إعادة تجديد الموارد الطبيعية المتجددة. [2]

من خلال ما تقدم نجد أن نظريات التنمية عرفت تطورا وتنوع كبيرين ومستمرين بالتزامن مع تطور الفكر والظروف الاقتصادية وتطور مفهوم التنمية.

---

[1] سعيدي يحيى وشنبي صورية، المرجع السابق، ص10.

[2] عصماني خديجة، عمومن الغالية، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012-2013، ص13.

**المطلب الثالث: التنظير والتنمية في إفريقيا**

تختلف آراء ووجهات نظر المفكرين حول فكرة اعتماد الدول الإفريقية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الدعم الخارجي بالمساعدات الخارجية سواء أخذت شكل الاستثمارات أو القروض سواء مشروطة أو غير مشروطة أو في إطار إقليمي أو دولي، ومن خلال هذه الآراء توجد مدرستان متضاربتان في أفكارها حول الاعتماد على الدعم الخارجي في خلق وتطوير مسار التنمية في الدول الإفريقية.

**1-مقاربة المكمل:** ترى أن دور الاستثمارات الخارجية أو القروض ذات أثر ايجابي محض وأن الطرف الخارجي يلعب دورا جد ايجابي في التنمية المستدامة على اقتصاديات الدول النامية والممنوحة: حيث يساهم في سد العجز في الموارد المحلية للدول النامية والتي تعجز عن تحقيق معدلات النمو المرغوبة والاعتماد على هذه الإعانات من الأمور اللازمة والأساسية في بداية التنمية.[1]

سادت أفكار هذه المقاربة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وكانت هي أساس ما يعرف بالتعاون بين الدول الإفريقية من جهة والدول الغربية الاستعمارية سابقا من جهة أخرى.[2]

من بين نقائص هذه المقاربة وما يعاب عليها عدم إجابتها عن كثير من التساؤلات بشأن تحقيق التنمية المستدامة وعدم جدواها في الأجلين المتوسط والبعيد، وبذلك ساهمت في بروز مقاربة البديل المناقضة تماما والتي تحذر الدول الإفريقية من الاستمرار في الاعتماد على مساعدات الدول الكبرى. وأيضا من نقائص هذه المقاربة هو "سببية المساعدة" من الناحية السياسية وهو لماذا تتنافس الدول الكبرى ومؤسساتها في تقديم المساعدات والدعم المالي للدول الإفريقية؟[3]

**2-مقاربة البديل:** تقوم على فرضية مضادة لمقاربة المكمل، حيث تقوم فرضيتها على أن الاعتماد على الدور الخارجي يعد بمثابة المربح للموارد المحلية في الدول المتخلفة، حيث يؤثر ذلك البديل

---

[1] مصطفى شفيق علام، **أفرقة التنمية-ثغرات في مؤشرات الإدارة القومية بالقارة السمراء-دراسات وبحوث**، تاريخ النشر: 2022/02/22، قراءات افريقية على الموقع:qiraat african.com ، تاريخ التصفح: 2022/03/13.

[2] مصطفى شفيق علام، المرجع السابق.

[3] علي أبو فرحة، **التنمية في إفريقيا بين المنظورين الإسلامي والغربي**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد10، العدد9، 2021، ص ص: 1-14.

الجاهز سلبا في تكوين المدخرات المحلية ويؤدي إلى زيادة النفقات الاستهلاكية للحكومات المكتفية والذي لا فائدة منه تذكر لتحريك مسار التنمية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تطبيق برامج تقنية وإدارية غير مناسبة للدول النامية ما يؤدي في الأخير إلى عدم تحقيق التنمية الحقيقية التي تقوم على الاستدامة وتوطين التنمية.[1]

ترى هذه المقاربة أن الدعم الخارجي من منظور سلبي وهذا اعتمادا على الواقع والممارسات الفعلية.

ويمكن اختصار الفوائد التي تحصل عليها الدول المانحة من خلال المساعدات الإنمائية:[2]

– المساعدات الخارجية توطد العلاقة بين المانح والمتلقي وبذلك تساعد على بسط النفوذ كدافع تكتيكي.

– أصبحت المساعدات الأجنبية والهبات أساس الاقتصاد الهش للدول النامية وبذلك تصبح هذه الدول خاضعة لسيطرت الدول المانحة المعتمدة عليها وتصبح الدول الإفريقية أسيرة الدول المانحة ومنقادة إلى أي اتفاقية ثنائية مهما كانت ضارة بسيادتها.

– المساعدات يمكن أن تخلق على المدى البعيد "حليف استراتيجي".

– يمكن أن تنعكس المساعدات على الدول المانحة بفوائد عسكرية أي بلوغ أهداف عسكرية.

**3-نظرية المباريات Gane theory:** والتي أعطت التفسير عن الواقع والأهداف المتعلقة على تنافس وحرص الخارج والدول الكبرى على تقديم المساعدات الإنمائية للقارة.

في هذا السياق نجد "توماس شيلينج" Thomas.CR.Shelling الذي رأى في تحليله لنوعية العلاقات التي تتكون بين (المانح والمتلقي) والذي حدد هذه العلاقة بما أسماه المباريات غير الصفرية، أي بمعنى علاقة لتبادل المنافع أو مقايضة أي تحكمها المصالح، فعلاقة الدول المانحة بالدول المتلقية ليست صفرية طرف يمنح لاعتبارات إنسانية مرغوبة وطرف يتلقى لأحداث الفارق في التنمية.[3]

---

[1] علي أبو فرحة، المرجع السابق.

[2] مصطفى شفيق عليم، مرجع سابق.

[3] علي أبو فرحة، مرجع سابق.

وكذلك في أفكار "ديفيد بيم" "David Beim" في تحليله للعلاقات الدولية القائمة على العلاقة بين المانح والمتلقي وأن المساعدات الخارجية تحقق للدول المانحة أهداف ومكاسب تفوق بكثير ما تحققه الدول المتلقية وهذه المكاسب التي تحققها أصلا تكون في مصالحة الدول المانحة.[1]

ورغم اختلاف وجهات النظر حول اعتماد الدول الإفريقية على المساعدات الخارجية فالمقاربات السابقة يجب أن تحدد لنا أين موقع "الإرادة القومية" ( will To Pursue National Puepose) والتي هي مجموع العوامل التي تحقق إرادة الدولة وقدرتها على اتخاذ القرار السياسي بدافع ذاتي مستقل، والتي يمكن اختصارها في مجموع المؤشرات المعتمدة في التنمية مثل ترتيب الدول في تقارير التنمية ونسبة الدين والاكتفاء الذاتي. [2]

[1] مصطفى شفيق عليم، مرجع سابق.

[2] علي أبو فرحة، مرجع سابق.

# الفصل الثاني

لا شك أن التحدي الأكبر الذي تتطلع إليه الدول الإفريقية هو تحقيق التنمية وتجاوز التخلف الكبير والفقر الذي يعكسه الواقع الإفريقي والتمكن من بلوغ الأهداف المسطرة للتنمية المستدامة.

فبالرغم من الواقع الصعب الذي تعيشه أغلب الدول الإفريقية والذي تغذيه أسباب مختلفة كالتاريخ الاستعماري ونهب الثروات وانتشار الفساد وغياب المناهج وتفشي الصراعات وضعف بين الدول إلا أنه توجد عدة مبادرات على المستوى العالمي والإقليمي لتمكن الدول الإفريقية من التنمية وتحقيق تنمية شاملة لكل الأبعاد وتحقيق تنمية نظيفة ويبرز هذا من خلال عدة مظاهر كنقل التكنولوجيا والاستثمارات النظيفة لدول القارة، وللإحاطة بهذه الأفكار قمنا بتقييم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

1- واقع التنمية في إفريقيا والجهود الدولية.

2- آليات دعم التنمية النظيفة في إفريقيا.

3- مظاهر دعم التنمية النظيفة في إفريقيا.

## المبحث الأول: واقع التنمية في إفريقيا والجهود الدولية

تزداد أهمية التنمية في عالمنا المعاصر وخاصة بالنسبة للدول الإفريقية، حيث تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وسوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة والتكنولوجيا وهي كلها مظاهر وعراقيل للتنمية تسود في المجتمعات الإفريقية والواقع الإفريقي ولتفصيل هذا المبحث أكثر درسنا فيه جيوستراتيجية إفريقيا وواقع التنمية فيها ومحاولات الانتقال بالدول الإفريقية إلى التنمية النظيفة.

### المطلب الأول: دراسة جيوستراتيجية لإفريقيا

تتميز القارة الإفريقية بموقعها الجغرافي المتميز مع تمتعها بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية المتنوعة بالنفط والغاز والحديد، بالإضافة إلى تنوع الأقليات والديانات:

**1-الموقع:** تعتبر قارة إفريقيا ثاني أكبر قارات العالم بمساحة كلية تقارب 30.365000.00 كم$^2$ يحدها المحيط الأطلسي من الجهة الغربية والبحر الأبيض المتوسط من الشمال والبحر الأحمر والمحيط الهندي من الجهة الشرقية والمحيط الأطلسي والهندي من الجنوب.[1]

[1] خريطة إفريقيا العالم1، تاريخ التصفح: 2022/04/03 على الموقع: HTTPS // :sites.googel.com .

– يمتد طول الساحل الإفريقي دون احتساب الجزر: 28200 كلم مع مجموعة من الجزر تابعة لها ويصل طول امتداد القارة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب 8000 كلم ويمر في الوسط خط الاستواء وفي النصف الشمالي مدار السرطان ومدار الجدي على الجنوب.

– يمتد عرض القارة من أقصى غربها إلى أقصى شرقها 8600كلم.[1]

– يعطيها الموقع المتميز ممرات مائية هامة تصل بين قارات العالم، مضيق باب المندب، مضيق طارق، قناة السويس.

**الخريطة رقم(1): إفريقيا: الموقع والأقاليم المناخية. الخريطة رقم (2): إفريقيا: الموارد الطبيعية.**

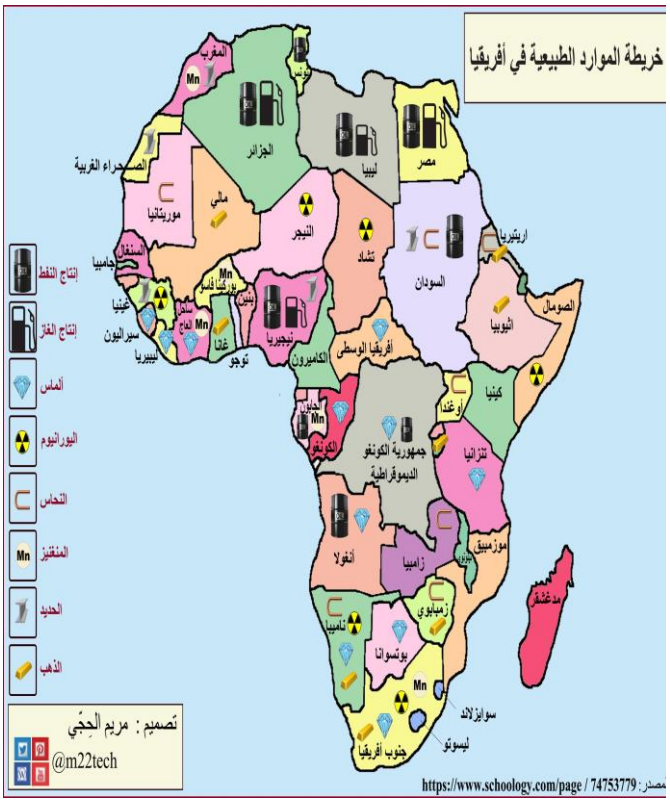

المصدر :https://www.pinterest.com

– **المناخ:** يتنوع المناخ في القارة الإفريقية على قدر شساعة المساحة، الجزء الشمالي تميزه الصحاري الواسعة مع ارتفاع درجة الحرارة وتحتل 3/1 من مجمل الأراضي الجافة في العالم،[2] زيادة على المناطق الاستوائية الواسعة الممتدة على طول خط الاستواء.

[1] عبد الزهرة شلش العتابي، **الوزن الجيوبوليتيكي للإسلام في إفريقيا**، كلية التربية الإنسانية، مجلة الأستاذ، العدد 5، المجلد2، 2013، ص41/40.

[2] آيات سعيد نوارة، مرجع سابق.

وتتمثل الأقاليم المناخية في القارة كما يلي:

- **الإقليم الاستوائي:** ويشمل مجمل المناطق المحاذية لدائرة خط الاستواء.
- **الإقليم الصحراوي:** يشمل صحراء كلهاري والصحراء الكبرى وناميبيا.
- **الإقليم الموسمي:** يتمثل بهضبة إثيوبيا.
- إقليم البحر الأبيض المتوسط: يمثل المناطق الشمالية للقارة التي تطل على البحر المتوسط.[1]

**2-النظم السياسية في إفريقيا:**

تعاني مجمل الدول الإفريقية من حالات عدم الاستقرار السياسي وتزايد المشكلات الأمنية كالحروب الأهلية والصراعات الإثنية زيادة على التدهور المؤسساتي وانتهاك حقوق الإنسان، فقد شهدت مجمل دول القارة في الفترة (1988-1992) احتجاجات جماهيرية وضغوطات دولية وعمليات تحول ديموقراطي واسعة مازالت نتائجها غير واضحة ومازالت تتصاعد نحو العنف للوصول إلى السلطة والمحافظة عليها: كالصراع في الكونغو الديموقراطية رغم بعد نهاية الحرب الأهلية 2003 وتوالي الحكومات الانتقالية سيستمر الصراع الذي تغذيه الإثنيات والتدخلات الخارجية.[2]

- يرجع العديد من المفكرين أن سياسات القمع والإكراه والنظام القبلي في إفريقيا هو موروث عن الحقبة الاستعمارية، كرسته الدساتير الجديدة ذات المرجعية الإثنية التي تضعف مؤسسات المجتمع المدني وتركز السلطة في مؤسسة واحدة أو حتى فرد واحد (الرئيس).

ويمكن تلخيص أهم خصائص الدولة في إفريقيا إلى ما يلي:

- **عدم استكمال البناء المؤسساتي للدول:** فمجمل الدراسات الإفريقية تتفق على أن مجمل الكيانات الإفريقية لم تستكمل بناء مؤسساتها كمفهوم الدولة الحديث وأن مفهوم الدولة لم يتضح بعد في الوعي الجمعي للمواطنين إضافة إلى الخلط بين كيان الدولة والشخص الحاكم.[3]
- **غلبة الطابع القمعي والتسلطي:** عدم وجود علاقة واضحة بين الدولة والمجتمع من حيث الهدف الرئيسي للدولة، وهي أن تكون انعكاس لمصالح وطموحات مختلف القوى الاجتماعية والمؤسساتية سعت إلى السيطرة على المجتمع من خلال القمع وغلبة الطابع المركزي على العمليات السياسية.[1]

---

[1] علي محمد عبد الله، **التغيرات المناخية-آثارها.. التكيف.. والحلول**، ب د ر، ب د س، ص113.

[2] بن بختي عبد الحكيم، **المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا**-دراسة مقارنة-أطروحة دكتوراه علوم سياسية، جامعة وهران2، 2017/2016، ص102.

[3] بن بختي عبد الحكيم، المرجع السابق، ص103.

- **ضعف أجهزة الرقابة والمحاسبة:** تتميز مجمل الدول الإفريقية بضعف أجهزة الرقابة أو غيابها على المستويين الرسمي والشعبي استنادا إلى القوانين والسلطات القضائية والمحاسبية الشعبية عبر البرلمان ووسائل الإعلام.[2]

- **التبعية الهيكلية للخارج:** خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال فالنظم السياسية الإفريقية تابعة للقوى الكبرى والاستعمارية في تنظيمها الإداري سواء في الدساتير أو القوانين، وحتى الاقتصاد والتجارة الخارجية والنظم العسكرية والأمنية، زيادة على تكريس هذه التبعية بأبعاد العولمة وإزالة الحواجز أمام التجارة وفتح الأسواق.[3]

قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالعمل على نشر العولمة في إفريقيا من خلال فرض إصلاحات اقتصادية على الدول الإفريقية تحت اسم: برامج التكيف الهيكلي والتي كانت فكرتها الأساسية هي الاعتقاد بأن المشكلات الاقتصادية للدول الفقيرة هي من صنعها وتجاهل الدور السلبي للعوامل الخارجية كتدهور شروط التبادل وارتفاع مستويات الديون وانهيار أسعار المواد الأولية والزراعية وارتفاع تكلفة الحصول على مواد الطاقة التي هي في الأساس المصدر الأول للمداخيل والصادرات في إفريقيا. [4]

زيادة على الحروب الأهلية التي تخلق ملايين اللاجئين فالتقارير الدولية تؤكد أن إفريقيا هي أكثر القارات في العالم اكتظاظا باللاجئين، وحسب تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث السلام أن إفريقيا قد احتلت عام 1998 المرتبة الأولى بوضعها المنطقة الأكثر خطورة في العالم من حيث الحروب والنزاعات كما شهدت القارة "16" صراع داخلي من ضمن (35) صراع على مستوى العالم في منتصف التسعينات.[5]

## 2-النظام الاقتصادي والاجتماعي للدول الإفريقية:

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] المرجع السابق، ص105.

[3] جمال محمد السيد ضلع، **أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2004، ص ص: 11-13.

[4] بن بختي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص108.

[5] حمدي عبد الرحمان، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟**، ط1، مكتبة مدبولي، 2007، ص ص: 45-46.

مجمل الدول الإفريقية تعتمد في اقتصادياتها على المواد الطبيعية خاصة النفط والغاز، فأما الأراضي الصالحة للزراعة فتقدر نسبتها ب 35% من إجمالي مساحة القارة بمساحة 33 مليون كلم2 لكن يبقى تحويل هذا القطاع ضعيفا ولا يحقق الاكتفاء الذاتي إلا بعض المحاصيل: تمثل القهوة 22% من الإنتاج العالمي وقصب السكر والكاكاو وزيت النخيل الأناناس والمانجو والدرة 5% من إجمالي الإنتاج العالمي.[1]

**- الموارد الطبيعية:**

- تعتبر القارة خزان العالم الاستراتيجي للمواد الأولية فهي تمتلك 124 مليار برميل من احتياطي النفط العالمي زيادة إلى 100 مليار برميل كاحتياطي على شواطئ القارة.[2]

- تعتبر نيجيريا الدولة العاشرة في التصنيف العالمي للدول المنتجة للنفط، إذ بلغ إنتاجها 3 ملايين برميل يوميا عام 2008 والجزائر بالمرتبة 15 بمخزون احتياطي مؤكد مقدر ب 12 مليار و200 مليون برميل.[3]

- سنة 2007 بلغ إنتاج القارة 6.5% من إجمالي الغاز الطبيعي للعالم، ولا تزال تملك 500 ترليون م3 من احتياطي الغاز، زيادة على نسبة 40% من إجمالي الألماس عبر العالم خاصة في أنكولا ناميبيا والكونغو الديموقراطية، زيادة على اليورانيوم والبلاتين بنسبة 80% من إجمالي الإنتاج العالم و27% من إجمالي كمية الكوبالت و9% من الإنتاج العالمي للحديد.[4]

فرغم كل هذه الإمكانيات إلا أن القارة تتخبط في مشاكل الجوع ونقص التنمية وتفاقم أزمة الديون التي زادت من ضعف الدول الإفريقية فتبلغ مجمل الديون بقيمة 583 مليار دولار بين عامي 2008 و2018 مستحقة لدول أخرى والبنوك والقطاع الخاص، كما ارتفع متوسط الدين عام من 40% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 59% في عام 2018.[5]

---

[1] مصطفى محمد علي، **الكشوف الجغرافية الأوروبية للقارة الإفريقية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها**، مقالة على الرابط: www.uq.edu:sa، تاريخ التصفح: 2022/04/03.

[2] حسين عماد شبع، **مالا تعرفه عن الثروات الإفريقية**- مقالة على الرابط: .africansc.iq/ndex.phpqr.

[3] قلاع الفروس سمير، **الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الإفريقي**: دراسة جيوسياسية مقارنة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، سنة 2022، ص559.

[4] حسين عماد شبع، مرجع سابق.

[5] جيهان عبد السلام، **أزمة الديون في إفريقيا في ظل وباء كرونا-الأسباب وجمود الاحتواء**.

زيادة على الإمكانيات الكبيرة والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها إفريقيا، تتوفر القارة على إمكانيات كبيرة حول الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة.

– **تعريف الطاقة المتجددة:**« هي الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينبض وهي متوفرة ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة صديقة للبيئة وغير ملوثة وهي أيضا الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة تلقائيا وبشكل دوري ودائم».[1]

– فوفق دراسات أعدتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "ايرينا" وحسب التقديرات تتنوع إمكانيات وقدرات مصادر الطاقة الخضراء في إفريقيا ما بين الطاقة الشمسية (10ثنيراواط) والطاقة المائية (350 ميغاواط) وطاقة الرياح (110ميغاواط) وبتوقعات لقدرات إنتاجية تصل إلى 310 ميغا واط بحلول عام 2030.[2]

ورغم كل هذه الإمكانيات الطبيعية إلا أن الدول الإفريقية لا تستفيد من هذه الإمكانيات وأغلبها لا تتوفر حتى على الطاقة الكهربائية. أيضا الطاقة الحرارية الأرضية لطاقة نظيفة (خاصة في منطقة شرق إفريقيا منطقة الوادي المتصدع "ريفت فالي" كمنطقة تمتد على 3 آلاف كلم من ارتيريا إلى موزمبيق بمستوى عالي من النشاط البركاني وحسب إحصائيات بنك التنمية الإفريقي تصل إمكانيات الطاقة في الوادي إلى 20 ألف ميغا واط.[3]

– **الخصائص الاقتصادية للقارة الإفريقية:**

– الاعتماد على المواد الخام وشبه الخام في الاقتصاد حيث تشكل صادرات المواد الخام المعدنية والزراعية 92% من مجمل الصادرات الإفريقية منها:

38% المحاصيل الزراعية، 4% ثروة حيوانية، و50% للخامات المعدنية.

– الاعتماد على الزراعة في الاقتصاد في مجمل الدول الإفريقية، ومع ذلك تعاني عجزا من المنتجات الزراعية الغذائية 10% فقط نصيب القارة من الإنتاج الزراعي.

---

[1] موساوي رفيقة، موساوي زهية، **دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة المالية والأسواق، ص، متاح على الموقع: HTTPS://WWW.asjp.cerist.dz، تاريخ التصفح: 2022/04/22.

[2] هبة مصطفى، **الطاقة المتجددة في إفريقيا...5 دول تملك إمكانيات هائلة**، 8 يناير 2022، متاح على الموقع: Https://attaqa.net، تاريخ التصفح: 2022/04/22.

[3] نوار صبح، **الطاقة الحرارية الأرضية**، مصدر رئيسي لتنوع مزيج الكهرباء في شرق إفريقيا، 2021/11/29، تاريخ التصفح: 2022/04/22 على الموقع: Https://attaqa.net.

- هيمنة الصناعة الاستخراجية على الإنتاج الصناعي.
- انخفاض حصة القارة الإفريقية من التجارة الخارجية العالمية.
- سيطرة نوع واحد من المنتجات الزراعية أو المعدنية على التصدير.
- ضعف البنية التحتية الإنتاجية وتخلفها وخاصة قطاع النقل.[1]

**3-النظام الاجتماعي الإفريقي:**

تتميز إفريقيا بتعدد وتنوع الإثنيات وقبائل ذات نفوذ قوي على الواقع الإفريقي وهي عبارة عن خليط من المجموعات البشرية منها:

- الساميون: يسكنون شمال إفريقيا، الحاميون: سكان الصومال وإيثيوبيا، الزنوج: وينقسمون إلى البانتو والزنوج، النيليون: نسبة إلى نهر النيل، البوشمان والهتنتون: بقايا أجناس قديمة يمتد من الصومال إلى أنغولا.[2]

يؤثر كل هذا التنوع الإثني والأقليات بالإضافة إلى العوامل الدينية المرتبطة معها على الاقتصاد ويؤثر أيضا على توزيع وتناسب القوى الاجتماعية في أغلب بلدان القارة، ولذلك فالقارة أكبر منطقة للنزاعات العرقية والطائفية في العالم مثل: رواندا وجرائم الإبادة الجماعية والكونغو الديمقراطية وأنغولا وسيراليون ومقاتلو الجهة الثورية والسنغال وقوات المعارضة والسودان والقوات الانفصالية في الجنوب، والكونغو والحرب الأهلية.[3]

في نهاية هذا المطلب يمكن القول بأن إفريقيا تتمتع بموقع استراتيجي هام وتوفرها على إمكانيات هائلة كفرص، وتكتسب القارة الإفريقية أهميتها من كونها تشكل خزان العالم الاستراتيجي من المواد الطبيعية والمواد الأولية والأحجار النفيسة والتي يشتد الطلب عليها والتنافس بين الدول الكبرى وازدياد الطلب العالمي وتقلص نسبة الاحتياطات العالمية ومعدلات الإنتاج في مناطق أخرى من العالم زيادة

[1] عبد الزهرة شلش العتابي، الوزن الجيوبوليتيكي للإسلام في إفريقيا، مرجع سابق، ص49.

[2] بن محال زهرة، مرجع سابق، ص23.

[3] عبد الزهرة شلش العتابي، المرجع السابق، ص39.

على النفط والغاز والذي يمتاز بسهولة استخراجه نسبيا وسهولة تسويقه بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم وأيضا وجود كميات كبيرة من المياه الإقليمية للدول.[1]

ولكن في المقابل تواجه صعوبات وتحديات كثيرة متمثلة أساسا في اللااستقرار السياسي وانتشار الفقر ونقص الإمكانيات ورؤوس الأموال، الأمر الذي أدى إلى زيادة اهتمام العالم في العقدين الآخرين بالقارة الإفريقية وخاصة الصين من خلال استثماراتها الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية وبعض الدول العربية التي أعلنت مرارا في السنوات الخيرة عن مبادرات الاستثمار في إفريقيا لكنها في الغالب لم تتجاوز دخول بعض رجال الأعمال في مشروعات في القارة أغلبها ذات عائد سريع باستثناء النفط والغاز التي تعمل فيها الشركات الطاقوية الكبرى وأغلبها أمريكية وأوروبية.[2]

**المطلب الثاني: واقع التنمية في إفريقيا**

لقد غير كثير من البلدان الإفريقية مساره خلال العقدين الماضيين وحقق مكاسب كثيرة تمثلت في ارتفاع الدخل والحد من الفقر وتحسين الصحة والتعليم وهذا التقدم بدأ في منتصف التسعينيات من القرن العشرين وتضمن نمو اقتصادي أسرع، ومستويات دخل أعلى، وتراجع في مستويات الفقر وتحسن خدمات الصحة والتعليم على نطاق واسع، وغيرها من المكاسب التنموية.

فمنذ عام 1995، بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي على مستوى القارة نحو 4.3 % في السنة أي أعلى بمقدار ثلاث نقاط مؤوية كاملة عن السنوات السابقة.[3]

لكن معدلات النمو السريع لم تكن عامة بل متباينة بدرجة كبيرة من منطقة لأخرى، حيث تحرك حوالي نصف بلدان القارة قدما بينما شهد غيرها تغيرا طفيفا فقط، وفي البلدان العشرين الأسرع نموا –ماعدا البلدان المصدرة للنفط–بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي نسبة قوية هي 5.8 % حتى سنة 2014 وارتفعت مستويات الدخل الفردي الحقيقي بما يزيد عن الضعف، لكن وتيرة النمو

[1] علي حسين باكير، **التنافس الدولي في إفريقيا– الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبتها القارة الإفريقية في السنوات القليلة الماضية**، مقالة بتاريخ: 2021/10/13، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.

[2] أحمد مصطفى أحمد، **أهمية إفريقيا**، مقالة في جريدة الوطن يوم 08 أفريل 2022 على الموقع: HTTPS.//alwatan.com، تاريخ التصفح: 2022/04/08.

[3] ستيفن راديليت، **نهضة إفريقيا–هل توقفت**، مجلة التمويل والتنمية العدد 53، الطبعة02، يونيو2016، صندوق النقد الدولي، ص07.

كانت أبطأ في بلدان أخرى مثلا: في رواندا ارتفع الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد 100 % بينما انخفض في زيمبابوي بنسبة 30 %.[1]

كما بدأ مستوى الفقر ينخفض وهبطت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (1,9دولار يوميا) من 61% سنة 1993 إلى 43% في عام 2012 مع تسجيل تحسن في قطاع الصحة، حيث انخفضت نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة من 17% سنة 1994 إلى 8% سنة 2014 وانخفضت أيضا نسبة الوفيات الناتجة عن الإصابة بمرض الملاريا إلى النصف ووفيات فيروس نقص المناعة والسل بمقدار الثلث خلال نفس الفترة والتحق ما يزيد عن 75% من الأطفال في سن الستة سنوات بالدراسة بزيادة أكثر من النصف عن ما سجل سنوات الثمانينيات.[2]

ويمكن إيجاز هذا التقدم المسجل إلى أربعة عوامل:

**1-تحسن مؤشرات الحوكمة:** حيث وحسب مستودع الفكر الأمريكي "بيت الحرية" قفز عدد الأنظمة الديمقراطية المنتخبة في إفريقيا من 04 أنظمة سنة 1990 إلى 23 نظام سنة 2014 وصاحب هذا التحول الديمقراطي تحسن للحوكمة، بما في ذلك الحريات السياسية وتراجع أعمال العنف، ومزيد من الالتزام بسيادة القانون، ومؤسسات عامة أقوى، وبيئة أعمال أفضل.[3]

**2-بروز قادة وصناع سياسات أكثر مهارة:** حيث ظهر جيل جديد من المديرين والفنيين في أعلى مستويات الهيئات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال الخاصة.[4]

**3-تحسن السياسات الاقتصادية والاجتماعية:**

حيث أصبحت الإدارة الاقتصادية الكلية أكثر فعالية مع زيادة مرونة أسعار الصرف وتراجع التضخم، وانخفاض معدلات العجز في الموازنات وارتفاع احتياطيات الصرف بالنقد الأجنبي وانحسرت السيطرة القوية للدولة لتتيح المجال أمام نظم اقتصادية أكثر استرشادا باليات السوق وانفتاح التجارة وتراجع البيروقراطية وانخفاض تكلفة مزاولة الأعمال.[5]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، ص08.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] نفس المرجع، نفس الصفحة.

**4-الظروف الاقتصادية العالمية المواتية:**

حيث أن اتساع التجارة العالمية بوتيرة سريعة صاحبها تسهيلات للوصول إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة والأفكار الجديدة إلى جانب اتساع الأسواق الدولية وزيادة معدلات الاستثمارات الأجنبية والقروض الأجنبية بفوائد منخفضة، كما أن ارتفاع أسعار المواد الأولية من 2002 إلى 2014 ساهم في مساعدة الدول النفطية الإفريقية الكبرى (نيجيريا، أنغولا، الجزائر، ليبيا) وكذا الدول المصدرة لموارد أولية أخرى مثل ناميبيا، ليبيريا، زامبيا،[1] لكن ورغم هذا التقدم المسجل إلا أن القارة لا تزال تحتاج إلى جهد أكبر من أجل التنمية، لاسيما التنمية المستدامة.

**المطلب الثالث: الانتقال بإفريقيا نحو التنمية النظيفة**

يعتبر التطور الاقتصادي من بين الأهداف التي سعت الدول لتحقيقها لتحسين الظروف المعيشية والتخلص من الفقر والدول الإفريقية كباقي دول العالم تسعى لتحقيق التنمية وتسعى جاهدة لمسايرة جهود الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة لامتلاكها لإمكانيات طبيعية وبشرية هائلة والانتقال بالقارة نحو التنمية النظيفة.

**1-تحقق التنمية المستدامة كمرحلة سابقة للتمكين من التنمية النظيفة في إفريقيا.**

يشكل الفقر مشكل وتحدي كبير بالنسبة للدول الإفريقية وزيادة الصراعات وعدم كفاية فرص الاستثمار أكثر من تهميش القارة، بالإضافة إلى أعباء الديون وتدهور المساعدات الإنمائية وبذلك تؤثر كل هذه الأسباب على الجهود الإفريقية على تحقيق التنمية المستدامة.[2]

وتحاول الدول الإفريقية تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعاون الدول الإفريقية فيما بينها ومع المجتمع الدولي ككل من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ولتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا يجب اتخاذ عدة إجراءات على كل المستويات نذكر منها:

- تهيئة البيئة الملائمة محليا وإقليميا بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.
- دعم الجهود الإفريقية مثل رؤية الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمحاولات الأخرى.
- تشجيع نقل التكنولوجيا إلى إفريقيا.

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ جنوب إفريقيا، سبتمبر 2002، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص57.

– دعم البلدان الإفريقية من أجل تطوير أنشطة للبحث ومؤسسات البحث العلمي ومواكبتها مع التكنولوجيا ووضع استراتيجيات وطنه.

– تعزيز دور القطاع الصناعي خاصة قطاع التعدين وتشجيع التنوع الإنتاجي والوصول إلى التكنولوجيا.

– تقديم الدعم المالي والتقني لدعم الدول الإفريقية لعمل إصلاحات في مجال السياسات البيئية وعمل اتفاقيات حول البيئة.[1]

– معالجة مشكل الطاقة في إفريقيا من خلال:

أ–إنشاء برامج شراكات بشأن الطاقة خاصة في المناطق الريفية.

ب–تقديم الدعم الدولي لتنفيذ مبادرات الطاقة النظيفة وزيادة استخدام الطاقة المتجددة واستعمال تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف.[2]

ج–مساعدة الدول الإفريقية من أجل القدرة على التكيف مع أثار تغير المناخ وخاصة الدعم المالي والتقني للجراحة (التشجير) وإدارة الغابات المستدامة وإدارة الراضي وتحسين الممارسات الزراعية وتدهور الأراضي.[3]

**2–البداية المحتشمة لتطبيق آلية التنمية النظيفة في إفريقيا**

يشهد تطبيق آلية التنمية النظيفة في إفريقيا ضعفا كبيرا مقارنة بالمشاريع المسجلة والمطبقة في دول أخرى نامية مثل البرازيل والهند والتي استفادت بشكل كبير من التمويل في المشاريع الخاصة في إطار هذه الآلية، على عكس القارة الإفريقية وخاصة دول جنوب الصحراء التي كان التوزيع والاستفادة فيها محدود جدا.

رغم أن مؤتمر مراكش طرح هذه النقطة للدراسة وهي التوزيع غير المتكافئ لمشاريع آلية التنمية النظيفة وطرحها في المؤتمر بفكرة التوزيع الجغرافي لأنشطة المشروع على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي (القرار 7.17 من مؤتمر الأطراف، مراكش).[1]

[1] المرجع السابق، ص58.

[2] نفس المرجع، ص59.

[3] نفس المرجع، ص60.

ففي سنة 2008: تعمل آلية التنمية النظيفة فيما يقارب 50 دولة وبحوالي ألف مشروع والتي لم تكن للقارة منها نصيب معقول مقارنة بالدول النامية الأخرى.[2]

فيما يخص محدودية مشاركة الدول الإفريقية في الآلية والتوزيع الجغرافي الغير متكافئ لتوزيعها فالعديد من المفكرين من بينهم سليان "cillian"، وبحيث ما جاء في دراسة لهم في الفترة من 2005إلى 2007، اتفقوا على وجود فرضيتين أساسيتين حول هذا التوزيع:

- **الفرضية الأولى:** إمكانيات إفريقيا لهذه المشاريع والافتراض أن القارة أنتجت غازات دفيئة صغيرة جدا لجعل المنطقة محل جذب لمستثمرين آلية التنمية النظيفة خاصة في منطقة جنوب الصحراء (يبلغ نصيب الفرد من الانبعاث 0.8 طن من ثاني أكسيد الكربون حسب تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2010)، وبذلك فهذه المناطق من الناحية الاقتصادية ليست مثل بقية المناطق الأخرى النامية من حيث كمية الانبعاث، وبالتالي تقل احتمالات مشاريع الآلية في هذه المناطق.[3]

- **الفرضية الثانية:** هي ضعف الهياكل والمؤسسات في العديد من الدول الإفريقية وهي ما يعيق تطوير مشاريع الآلية، لاسيما وأن هذه الأخيرة بحد ذاتها قائمة على السوق المعتمد على الاستقرار الاقتصادي والسياسي وقوة القدرات المؤسساتية والإدارية، وبالتالي يؤدي غياب هذه الظروف التمكينية إلى الحد من الاستثمارات في مشاريع الآلية، هذا وإلى جانب وجود العديد من العوائق منها عدم وجود منهجيات مناسبة من شأنها أن تتماشى مع الواقع الإفريقي لانبعاث الغازات.[4]

**3-القطاعات المعنية بآلية التنمية النظيفة في إفريقيا:**

- غاز مكبات النفايات وطاقة الرياح تحصل على أكبر عدد ممكن من المشاريع، فإفريقيا تدخل في 10 قطاعات مصنفة من طرف (UNEPDTE) للأمم المتحدة من بين 27 قطاع وهي:

- القطاعات المائية.

- إعادة التأهيل كفاءة الطاقة في المنازل، وغاز مركبات النفايات.

---

[1] Martin BURIAN, Christof ARENS, **The Clean Development Mechanism, Atod for Financing Low-Carbon Développent in Africain?** Gfa Cansulting Group, hamburg, Germany, uppertal institute for, climate, environnent and émerger p1.

[2] Idem.

[3] Idem.

[4] Idem.

- ثنائي الطاقة والتشجير وكفاءة الطاقة في قطاع الخدمات.
- الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتجنب غاز الميثان.[1]

هناك فجوة كبيرة بين ما تم توقعه من حجم المشاريع وما تم التصديق عليه بالفعل بالنسبة للدول الإفريقية الأقل نموا من حيث شهادات خفض الانبعاثات فتمثل: 1.5% و0.02% من مجمل المشاريع.[2]

**4-الدول الفقيرة وآلية التنمية النظيفة**

لقد تم إهمال الدول الإفريقية الأقل نموا في الماضي مع بدايات آلية التنمية النظيفة، فرغم كل الدعم من طرف الأمم المتحدة لهذه المناطق لا تزال الحصة الإجمالية لمشاريع الآلية منخفضة ورغم الزيادة في عدد المشاريع الكلية للآلية في السنوات الأخيرة فرغم استمرار انخفاض حصة إفريقيا منها وما زاد من حدة هذا هو انخفاض سوق الكربون ونقص الطلب على شراء ($CER_S$)، وبالتالي بدلا من أن تكون أداة تخفيف في إفريقيا مستقبلا فقد يقتصر دورها على سوق تطوعي.[3]

كانت في البداية البلدان الإفريقية الأقل نموا متخلفة في إضافة مشاريع الآلية وهذا بسبب حواجز الاستثمار في هذه البلدان خاصة بالآلية وأيضا أغلبية المشاريع تكون صغيرة ومشتتة بسبب ارتفاع التكاليف وبالتالي هذا يغير لماذا دول قليلة افريقية نجحت مثل جنوب إفريقيا ودول شمال إفريقيا.

ومن أجل تشجيع نجاح الآلية اعتمد الاتحاد الأوروبي بشأن استخدام شهادات خفض الانبعاثات في تجارتها في الاتحاد الأوروبي مخطط (EUETS) يعطى الأفضلية للشهادات والأرصدة الكربون الناتجة عن الدول الإفريقية.[4]

- انخفاض أسعار شهادات خفض الانبعاثات مع الأزمة المالية العالمية لسنة 2009 إلى ما يقارب الصفر، وهذا كان له تأثير كبير على تطبيق مشاريع الآلية.

---

[1] Idem.

[2] Idem.

[3] Nicolas KREIBICH, lukas HEMVILLE, **Carsten Warnecke, Christof Avens, An update on the Clean Développent Mechanism in African in Times of Market Crisis**, wuppertal Institute for Climate, Environnent and Energy, Garmany.p1.

[4] Idem.

– أيضا من الأسباب الخاصة بآلية التنمية النظيفة: المستوى المطلق لانبعاثات غازات الدفيئة وكثافتها والقدرات المؤسساتية والبشرية، ولذلك تأخرت الدول الإفريقية في إنشاء الهياكل الإدارية الخاصة بالآلية.[1] وفي سنة 2014 فحصة إفريقيا من المشاريع منخفضة جدا، فهناك 191 موزعا مسجلا تمثل حصة 2.51% من إجمالي المشاريع البالغ 7399 والدولة الوحيدة التي استطاعت جدب المشاريع هي رواندا مقارنة بباقي الدول الإفريقية، أيضا من بين الأسباب المعيقة للتوزيع العادل لمشاريع الآلية حسب العديد من المفكرين فتبقى بسبب البيئة العامة التي تقام فيها المشاريع ومستوى وشدة انبعاثات الغازات الدفيئة وقدرات المؤسسات المحلية والقدرات البشرية على إنشاء الهياكل المحلية المطلوبة في الوقت المحدد مقارنة بباقي الدول، مع عدم وجود جهود محلية كافية لدعم الآلية في المناطق الإفريقية مع استغلال الإمكانيات المتاحة بصفة كلية.[2]

## المبحث الثاني: آليات دعم التنمية النظيفة في إفريقيا

### المطلب الأول: آليات الأمم المتحدة

اعتمدت الأمم المتحدة سنة 1992 اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لمعالجة مشكلة الاحتباس الحراري وكللت هذه الاتفاقية بإعلان بروتوكول كيوتو سنة 1997، حيث يمكن اعتبار آلية التنمية النظيفة التي تم تقديمها في المادة 12 من البروتوكول بمثابة الحافز الرئيسي للبلدان النامية للمشاركة في الجهد العالمي لمكافحة تغير المناخ، ومثل البلدان النامية من المتوقع أن تحصل البلدان الإفريقية على فرص التنمية الاقتصادية الأنظف والمنخفضة الكربون من خلال هذه الآلية وكذلك آليات تمويل التخفيف من تغير المناخ مثل صناديق الاستثمار في المناخ التابعة للبنك الدولي(CIFS)، ومرفق شراكة الكربون(FCPF).[3]

**1-أهداف آلية التنمية النظيفة:** تهدف إلى تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على الحفاظ على البيئة والمناخ من خلال:

– التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة وتحقيق المساواة.

---

[1] Ibid, p2.

[2] Ibid, p3.

[3] Felix dayo, **clean development mechanism potential and challenges in sub saharan africa**: الموقع الالكتروني academia.edu تاريخ الاطلاع 10-04-2022

- نقل التكنولوجيا النظيفة والمتقدمة.
- إقامة مشاريع إنمائية جديدة.
- توفير العائدات المالية للدول النامية من خلال تدفق الاستثمارات.
- إعادة تأهيل بعض المشاريع الاقتصادية الموجودة أصلا.
- توفير مناصب عمل جديدة.
- تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة.
- تخفيض استخدام الوقود الأحفوري وخفض الموارد المحلية.
- تحسين الصحة والمزايا البيئية الأخرى.[1]

وهذا يتحقق بالموازاة مع مجموعة من الإجراءات التي يجب على الدول الصناعية الالتزام بها:

- رفع استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية.
- الرفع من المساحات الخضراء وحماية الغابات وتحسين أساليب الزراعة.
- استخدام مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.
- التوجه نحو اقتصاد السوق والتقليل من الإعانات الحكومية.
- الاهتمام بالقطاعات المرتفعة الانبعاثات.
- أخذ التدابير اللازمة لخفض انبعاثات قطاع النقل.
- الحد من انبعاثات غاز الميثان في عمليات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة.
- تخفيض آثار التغيرات المناخية.[2]

ويمكن أن نلخص أهداف آلية التنمية النظيفة من خلال المادة 12 من بروتوكول كيوتو والمتمثل في مساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال ثلاثة محاور:

- **المحور الاجتماعي:** التخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحياة وتكريس المساواة.
- **المحور الاقتصادي:** تدفق الاستثمارات الأجنبية وتوفير عائدات مالية وإقامة مشاريع إنمائية وتوفير العمل.

---

[1] حماش وليد، مرجع سابق، ص103.

[2] محمد أبو بكر عبد المقصود عبد الهادي، **الاستثمار في آلية التنمية النظيفة-إطلالة على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة**، قسم القانون العام بكلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 2011، ص19.

- **المحور البيئي:** تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة واستخدام الوقود الأحفوري ونقل التكنولوجيا النظيفة والمتقدمة.[1]

**2-شروط المشاركة في آلية التنمية النظيفة:**

فحسب أهداف الآلية: مساعدة أطراف غير المرفق الأول (الدول النامية) في تحقيق التنمية المستدامة والهدف الثاني مساعدة أطراف المرفق الأول (الدول المتقدمة) على الوفاء بالتزاماتها اتجاه بروتوكول كيوتو،[2] وللمشاركة فيها يتطلب مجموعة من الشروط:

- **المشاركة التطوعية للأطراف المنتظمة في المشروع:** أي موافقة الأطراف المعنية، وتكون قد صادقت على بروتوكول كيوتو وقامت بإنشاء هيئة قومية لآلية التنمية النظيفة في دولها، وأيضا سلطة وطنية تمنح تراخيص التخفيض وتصادق على الرخص (الهيئة الوطنية المتعددة DNA)، كما يمكن لهيئات خاصة أو عامة لها صلاحيات من قبل أحد الأطراف.

- **أن يكون تخفيض الانبعاثات حقيقي وقابل للقياس:** أي يؤدي تنفيذ المشاريع إلى تخفيضات حقيقية لانبعاثات الغازات الدفيئة ويمكن أن يقوم نظام وطني في البلد المضيف بوضع الخطوط العريضة والإرشادات لمتابعة القياس وكمية الخفض.[3]

- **أن يكون تخفيض الانبعاثات إضافية وليس مجرد مشروع بديل:** بمعنى عدم تحقيق تخفيضات في العمل كالسابق، حيث تحتسب التخفيضات بالرجوع إلى خط أساس معرف والرجوع لأصل العمل المعتاد، فالأساس القاعدي لمشاريع آلية التنمية النظيفة يستخدم لإظهار منحنى الانبعاثات الأنثروجينية (البشرية المنشأ) للغازات التي كانت ستحدث في غياب المشروع المقترح للآليات، ولذلك لا بد على دول المرفق الأول: إنشاء نظام وطني لحساب الغازات الدفيئة وإنشاء تسجيل سنوي لها ووضع نظام وطني محاسبي لتسجيل وبيع وشراء التخفيض، وعليه فعلى البلدان التي شاركت في آلية التنمية النظيفة أن تلتزم بما يلي:[4]

---

[1] محمد أبو بكر عبد المقصود عبد الهادي، نفس المرجع السابق، ص20.

[2] Clean Development Mechanism (CDM) projects and the South African mining industry key lekalissues for consideration. Carburant and. A oilder.Director imbewu enviro-lecal specialists (pty) ltd.46 buffalo read emaretia,2195, p30-1.

[3] فكيري آمال، مرجع سابق، ص335.

[4] محمد أبو بكر عبد الهادي، مرجع سابق، ص21.

– أن يكون كل من البلد المضيف والبلد المستثمر قد وافق وصادق على بروتوكول كيوتو.

– أن ينشئ البلد المضيف الهيئة الوطنية المعنية المسؤولة عن الاعتماد الوطني للمشاريع التي تقدم للآلية وتحديد ما إذا كانت تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

– أن يقوم نظام وطني في البلد المضيف بوضع الإرشادات لمتابعة قياس كمية الانبعاثات والخفض والتغير السنوي في حالة تنفيذ المشاريع.

**3-إجراءات اعتماد مشاريع آلية التنمية النظيفة:**

– **تقديم فكرة نموذجية عن المشروع:** تتضمن وصف أولي للمشروع وشركاء المشروع، وتمويل المشروع، والآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية للمشروع، وتقدير مبدئي للكمية التي يمكن تخفيضها من الانبعاثات الناجمة عن هذا لمشروع.

– **تقديم وثيقة تصميم المشروع:** تتضمن وصفا عاما لنشاطات المشروع، وتحديد الخط الأساس ومنهجية المراقبة، والعمر الافتراضي للمشروع وفترة الاستفادة من تخفيض الانبعاثات وتقييم الآثار البيئية للمشروع ويجب أن تصادق عليها الهيئة الوطنية المعتمدة.[1]

– **تسليم وثيقة تصميم المشروع إلى لجنة التحقيق:** يتم التحقق من مطابق مضمون ملف وثيقة تصميم المشروع لمعايير الأمم المتحدة.

– **التقدم بطلب تسجيل المشروع للأمم المتحدة:** في هذه المرحلة يتم تقديم طلب التسجيل المشروع مرفقا بوثيقة تصميم المشروع ولائحة المشاركين فيه ووثيقة المصادقة وتقرير الجنة، وبيانات كمية الغاز المنطلق التي يتم تخفيضها لكي تقوم الأمم المتحدة بتحرير شهادات الكربون لأجل المشروع.[2]

**4-ميكانيزمات أخرى للتنمية النظيفة:**

– **آلية التنفيذ المشترك:** لقد أشار بروتوكول كيوتو في المادة 03 إلى إمكانية العمل المشترك كإجراء مكمل للسياسات الحلية لمكافحة ظاهرة تغير المناخ ويمكن أن تشترك الدول الصناعية من أجل الوفاء بالتزاماتها الخاصة بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة المدرجة في البروتوكول، حيث تعهدت بعدم تجاوز الكميات المسندة إليها خلال فترة الالتزام.

[1] فكيري أمال، مرجع سابق، ص 341.

[2] نفس المرجع، ص342.

وفي هذا السياق نجد أن مفهوم التنفيذ المشترك يقصد به تنفيذ دولة صناعية من دول المرفق (أ) لمشروع يؤدي إلى خفض الانبعاثات في دولة صناعية أخرى مدرجة أيضا في المرفق (أ) أو دولة تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق،[1] بحيث يحسب مقدار التخفيض الذي تم تحقيقه ويضاف إلى رصيد الخفض للدولة التي نفذت المشروع خارج أراضيها، مقابل ما دفعته من استثمارات وخبرات لتنفيذ المشروع، ويتم إصدار شهادات تتوافق مع كمية التخفيض الناتجة عن مشاريع التنفيذ المشترك أو ما تسمى بوحدات خفض الانبعاثات.[2]

- **تجارة الانبعاثات:** هي منهج يعتمد على السوق في تحقيق الأهداف البيئية، يتيح لأولئك الذين يخفضون انبعاثات الغازات الدفيئة إلى ما دون المطلوب، استخدام الانخفاضات الفائضة أو الاتجار بها للتعويض عن الانبعاثات في مصدر أخر، داخل البلد أو خارجه. ويمكن أن يحدث الاتجار على مستوى ما بين الشركات أو المستويين المحلي أو الدولي وقد اعتمد التقرير الثاني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي مبدأ استخدام الرخص لنظم التجارة المحلية، ومبدأ الحصص لنظم التجارة الدولية، والاتجار بالانبعاثات بمقتضى المادة 17 من بروتوكول كيوتو هو نظام للحصص القابلة للتداول ويعتمد على الكميات المحددة التي تحسب من الالتزامات المدرجة في البروتوكول والخاصة بخفض الانبعاثات والحد منها.[3]

**المطلب الثاني: الآليات الإفريقية (الإقليمية)**

لم تكن الدول الإفريقية بمنأى عن الأوضاع العالمية والمشاكل البيئية وسعت محاولة لإعطاء الحلول ورسم الاستراتيجيات، ومن بين الجهود المبذولة على مستوى القارة من أجل إحداث إصلاحات اقتصادية وإخراج القارة الإفريقية من حالة التخلف وتعزيز التنمية نجد:

**1-أجندة 2063:** وهي نتاج مبادرة من الاتحاد الإفريقي والتي تمثل خطة عمل جمعية للدول الأعضاء لبلوغ أهداف التنمية بحلول 2063 اعتمدت في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي سنة 2015 والأهداف المتطلع إليها تتمثل في:

- إفريقيا متكاملة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة.

---

[1] بقواسي صفية، **آلية التنفيذ المشترك-دراسة التجربة الأوكرانية**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد09، العدد 03 مكرر، الجزائر، 2019، ص 331

[2] المرجع السابق، ص 331.

[3] الموقع الالكتروني: ar. wikipedia.org، تاريخ الإطلاع 12-05-2022.

– قائمة على احترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون يسودها الحكم الرشيد.[1]

– ومن أجل التعجيل في تنفيذها قد عملت في إطار المؤتمر الوزاري الإفريقي المعنى بالبيئة من خلال الاستثمار في الحلول البيئية الابتكارية والاستثمار في استدامة إنتاجية رأس المال الطبيعي والحاجة الجادة لتعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي لتشجيع الاستثمارات في الحلول البيئية المبتكرة.[2]

**2-المقرر الجامع بشأن البيئة في إفريقيا:** والذي تضمن ستة أقسام منها:

**أ-آليات الحكومة للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية للمحيطات في إفريقيا:** الذي يضع سياسات ملائمة للمحيطات واستخدام أدوات التخطيط القائمة على المناطق (البحرية والمحمية في إدارة الموارد البحرية والمحمية داخل مناطقها الاقتصادية وتعزيز التعاون الإقليمي.[3]

**ب-إدارة التلوث في إفريقيا:** بتحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات والمياه العذبة والبحرية والالتزام بدمج جوانب إدارة التلوث في برامج التنمية الوطنية واستيعاب تكاليف التلوث ودعوة المجتمع المدني وقطاع الأعمال والصناعة بالالتزام جعل إفريقيا خالية من التلوث.[4]

**ج-زيادة تطوير واستخدام الطاقة المتجددة والنظيفة:** التي تضيف القيمة لرأس المال الطبيعي لإفريقيا، وتشجيع الاستثمارات المبتكرة والتعجيل بتنمية أنواع الطاقة المتجددة في القارة.[5]

**3-المشاركة الإفريقية في الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة:** تعزز الدول الإفريقية جهودها من أجل حلول للتلوث في إفريقيا وتكون موجهة نحو التنمية وتساهم في القضاء على الفقر وتنتظر، من نتائج هذه الدورة توفير الدعم التكنولوجي والمالي من أجل بناء قدرات ودعم الجهود الإفريقية في محاربة التلوث. وأيضا التزام الدول الإفريقية باتفاق باريس حول المناخ ودعم تنفيذه

---

[1] وسيلة شابو، **مستقبل الاقتصاديات الإفريقية وفق أجندة 2036**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد5، 2020، ص6.

[2] تقرير المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة، الدورة العادية 16 لمؤتمر وزراء الاتحاد الإفريقي المعني بالبيئة ليبرفيل، الغابون، 2017/16/12، ص4، متاح على الموقع: https://au.int.، تاريخ التصفح: 2022/04/24.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] نفس المرجع، ص5.

[5] نفس المرجع، ص6.

وضمان التكافؤ بين التخفيف والتكيف، وهذا تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[1]

**4-إعلان لبيرفيل بشأن الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة:** جاء هذا الإعلان كنتيجة للمؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة المنعقد سنة 2017، ودعا الإعلان إلى الالتزام واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الاستثمار في التدخلات الابتكارية واستثمارها لتحسين رأس المال الطبيعي للبلدان الإفريقية، وهذا للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأهداف الأجندة الإفريقية لسنة 2063، وأيضا تشجيع تخصيص نسبة مئوية من الإيرادات الوطنية من هذه المواد الطبيعية لإعادة استثمارها في الحلول الابتكارية للبيئة وكذا تعزيز الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق وتشجيع البرامج لتنمية الأعمال الخضراء والأعمال المستدامة لإمكانية التحول الاقتصادي في إفريقيا.[2]

**5-مبادرة النيباد:** (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا) وهي إطار استراتيجي لتحديث إفريقيا جاءت بناءا على تفويض من منظمة الوحدة الإفريقية خلال قمة كوساكا 2001 وسميت من قبل "المبادرة الإفريقية الجديدة (NAI) 2001.[3]

إلى جانب هذا تعتبر النيباد: "نداء ودعوة لبقية العالم لإقامة الشراكة مع إفريقيا في تنميتها الخاصة بالتركيز على برنامج العمل الخاص بها في شراكة جديدة مع الدول المتقدمة بفتح الحوار مع العديد من شركائها".[4]

وهي "تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة لضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العالمية".[5]

ولمبادرة النيباد مجموعة من الأهداف منها:

- القضاء على الفقر، ووضع الدول الإفريقية في طريق النمو والتنمية وإنهاء التهميش لإفريقيا.

---

[1] نفس المرجع، ص7.

[2] المرجع السابق، ص ص: 3-4.

[3] فلاح أمينة، **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص26.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] نفس المرجع، ص27.

ومن أهم مبادئها:

– التأكيد على أن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية واضحة المنطلقات.[1]

– زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية وهذا على المدى المتوسط عن طريق إصلاح نظام المساعدات من أجل ضمان تدفقها بشكل أفضل.

– تشجيع التجارة، الاستثمار وذلك من أجل تحقيق نمو الناتج المحلي الخام(PIB) من أجل بلوغ أهداف التنمية الدولية وتقليص الفقر وتحسين المناخ الاستثماري.

– الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال (TIC) وهذا لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإنشاء الهياكل القاعدية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.[2]

**6–آلية مراجعة النظراء:** هي آلية من آليات مبادرة النيباد: تعتبر آلية ذات أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية لكن نتائجها تعود على الأمن والاستقرار والتنمية وجاءت للتصدي لسوء تسيير العديد من القادة الأفارقة لاقتصاديات بلدانهم، وهي شبيهة في مبادئها إلى حد كبير بمؤسسة أخرى هي مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا. وتعمل هذه الآلية على التقييم الدوري للتقدم الذي تحرزه الدول الإفريقية في الوفاء بالتزاماتها التنموية والإصلاحات الاجتماعية وأن يكون أداؤها مستقلا، مما يترتب عن نتائجها الاستفادة من المساعدات الدولية وجلب الاستثمارات الأجنبية.[3]

– تتخذ هذه الآلية عدة معايير في عملية التقييم وهي ثلاثة مؤشرات عامة:

**أ–الديمقراطية والحكم الراشد:** الديمقراطية ضرورية وأنها تفرض الحقوق الأساسية للأفراد وتشكل قاعدة لتقليص الفقر.

**ب–الإدارة الاقتصادية:** إن الشفافية في تسيير الشؤون المالية تعتبر شرطا أساسيا لزيادة النمو الاقتصادي وتتمثل في:

– ترقية سياسيات الاقتصاد الكلي، ومكافحة الرشوة وتبييض الأموال.

– وضع سياسات اقتصادية تنبؤية ذات مصداقية قائمة على التسيير السليم للأموال العمومية.

---

[1] يوسف سالي، كوثر مبارك، **دور ومستقبل النيباد في القارة الإفريقية، الموسوعة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية**، المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص4.

[2] فلاح أمينة، مرجع سابق، ص31.

[3] صالح ونشان، **مبادرات التنمية في إفريقيا: نموذج "نيباد"**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سيلا، جامعة محمد الخامس الرباط، ص5.

- تنويع الاندماج الجهوي الذي يعتبر حاسما في خلق تنمية متكاملة لإفريقيا. [1]

**ج-حوكمة الشركات:** وهنا يبرز دور الدول في خلق محيط ملائم للمؤسسات لخلق تقارب بين مصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمع، ولها أهداف منها:

- ضمان معاملة جميع الشركات والمستثمرين بعدالة، وخلق شروط لمحاسبة الشركات والمسيرين.
- اعتماد قواعد أخلاقيات الأعمال في أهداف المؤسسات.
- خلق محيط ملائم وقانوني فعال للنشاط الاقتصادي.
- التأكد من التزام المؤسسات باحترام حقوق الإنسان والبيئة.[2]

**د-التنمية الاجتماعية والاقتصادية:** تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزز القدرات من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال:

- تشجيع المشاركة في عملية التنمية من كل الأطراف في كل المستويات.
- تمكين المواطنين خاصة في المناطق الريفية من الأسواق والتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- ترسيخ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للقضاء على الفقر وبلوغ التنمية المستدامة.[3]

**7-البنك الإفريقي للتنمية1963:** هو مؤسسة تمويل تنموية متعددة الأطراف يعنى بالتنمية في إفريقيا وخاصة في منطقة شبه صحراء إفريقيا لمكافحة الفقر والأمن وتشجيع التنمية المستدامة.[4]

يتألف البنك من 3 كيانات مستقلة:

- البنك الإفريقي للتنمية (معرف التنمية الإفريقي) BAD.
- صندوق التنمية الإفريقي ADF.
- الصندوق الاستثماري في نيجيريا NTF.

---

[1] زبير عياش، أميرة بن مخلوف، **الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل الأطراف**، الملتقى العالمي الدولي حول: آلية حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة- الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص 295، متاح على الموقع: https:// dspace.univ.ouargla.dz، تاريخ التصفح: 2022/04/25.

[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] نفس المرجع، ص296.

[4] البنك الإفريقي للتنمية، متاح على الموقع:https://www.aljazeera.net-cdn.an ppro ject.ong، تاريخ التصفح: 2022/04/25.

وفي إطار زيادة مسار النمو في إفريقيا واستدامته حاول البنك تبني استراتيجية للتنمية للأعوام 2013 إلى 2022 كمسار لتحول اقتصادي مشترك لكل دول القارة، ويكون مستداما للبيئة ويخلق تمكينا اقتصاديا، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى:

- النمو الأكثر شمولية الذي يتيح الفرص وخفض معدلات الفقر.

- النمو الصديق للبيئة بضمان استدامة النمو من خلال مساعدة الدول الإفريقية على الانتقال تدريجيا إلى النمو الصديق للبيئة وتشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحفيز الابتكار عن طريق إيجاد مسارات تنموية تخفض الضغط على الثروات الطبيعية.[1]

- أما من خلال تعاون البنك الإفريقي للتنمية مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "ايرينا" فيمكن جلب الاستثمارات في الطاقة المستدامة ودعم اقتصاد بنسبة 6.4% بحلول عام 2050 وزيادتها من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاص لتوفير إمكانيات هائلة للطاقة المتجددة في القارة، فمن أصل 2.8 تريليون دولار استثمرت في مصادر الطاقة المتجددة على مستوى العالم بين عام 2000-2020 فقط 2% منها استغلت في إفريقيا.[2]

**8-خطة العمل الإفريقية اتجاه النظم الإيكولوجية:** تعتبر النظم الايكولوجية أساس النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويمكن الحديث عن التنمية والتنمية النظيفة دون وجود المصادر الطبقية والأراضي الصالحة للزراعة والتنوع النباتي وأيضا من أجل تحقيق خطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك وفق المبادئ التالية:

- النظام الإيكولوجي الصحي هو حافز للاستدامة والاستثمار في التدابير الوقائية ومبادرات الاستفادة من الوجهة الاقتصادية السليمة.

- أن تستعين أنشطة استعادة النظم الإيكولوجية بأحكام الاتفاقيات الأممية.

---

[1] مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، في قلب تحولات إفريقيا، الإستراتيجية المعتمدة للأعوام 2013 إلى 2022، ص2، متاح على الرابط: https://www.afdb.org، تاريخ التصفح: 2022/04/25.

[2] أحمد بدر، **"ايرينا" تستكشف أفق الاستثمار بمجال الطاقة المتجددة في إفريقيا**، التقرير الدولي: 24 مليون وظيفة في القارة السمراء، يناير 2022، متاح على الموقع:http://attqa.net تاريخ التصفح: 2022/04/25.

– يجب أن تأتي هذه الأنشطة بالفائدة المرجوة على كل المستويات.[1]

– الغرض من خطة العمل هو تدعيم البلدان الإفريقية في الوفاء بطريقة متكاملة بأهدافها والتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية المختلفة:

– اتفاقية التنوع البيولوجي CBD

– اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD.

– اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ UNFCCC واتفاق باريس وإعلان نيويورك بشأن الغابات. زيادة على المبادرات الإفريقية:

– مبادرة المناظر الطبيعية الإفريقية للقارة على الصمود.

– مبادرة الجدار الكبير للصحاري والساحل.

– مبادرة استعادة النظام الايكولوجي للغابات FERI.[2]

وتم ممارسة هذه الأنشطة عبر مراحل تدريجية:

– **المرحلة الأولى (2019–2020):** تقوم على دعم وتوحيد الأنشطة الجارية وزيادة المشاورات حول التدابير اللازمة وتحديد المشاكل وشحذ الجهود وصياغة الخطط وتقييم التكاليف.

– **المرحلة الثانية (2021–2025):** إطلاق المشاريع والبرامج من أجل تحقيق الهداف والتعاون التقني والعلمي وتيسير الحصول على التكنولوجيا والحلول الابتكارية.

– **المرحلة الثالثة (2026–2030):** وتكون بإجراءات طويلة الجل مثل إنشاء صندوق ائتماني إقليمي وإقامة شراكة بين القطاع العام والخاص لمشاريع استعادة النظم الايكولوجية ودمجها مع المبادرات الاجتماعية لتوزيع الشركات.[3]

زيادة على هذه الآليات توجد آليات أخرى سوف نتطرق إليها لاحقا في المطلب الثاني من المبحث الثالث من هذا الفصل والذي يحمل العنوان: نقل التكنولوجيا النظيفة إلى الدول الإفريقية.

[1] خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الأيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، مؤتمر التنوع البيولوجي للأمم المتحدة، شرم الشيخ، مصر 2018، ص9.

[2] نفس المرجع، ص6.

[3] نفس المرجع، ص8.

ونخلص من خلال ما سبق إلى أن الدول الإفريقية سعت جاهدة من خلال إعطاء الحلول ورسم الاستراتيجيات للخروج بالقارة إلى التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويتجلى هذا من خلال المبادرات المختلفة والآليات التي تبنتها دول القارة.

**المطلب الثالث: آليات المنظمات غير الحكومية**

اهتمت المنظمات غير الحكومية بالتغير المناخي وساعدت في صياغة وتنفيذ العديد من القرارات والسياسات البيئية من خلال تعبئة الناس والموارد للعمل الدولي على حل هذا المشكل وشاركت المنظمات البيئية الإفريقية غير الحكومية في ورشات عمل ومؤتمرات إقليمية حول تغير المناخ وركزت بشكل كبير على عنصر التنمية لتغير المناخ وقد حثت على المشاركة الإفريقية النشطة في مفاوضات تغير المناخ، بحيث قدمت مصادر المعلومات والتحليل والتدريب لصانعي السياسات العامة بالدول الإفريقية، وعلى الرغم من تباين المصالح فهناك مبادرات مهمة قيد التنفيذ باقتراح من هذه المنظمات الغير حكومية سواء الإفريقية أو الدولية، ونجد من أهمها المبادرات التالية:

**1-شبكة جنوب جنوب شمال (SSN):** هي شبكة من المنظمات غير الحكومية الإفريقية والمؤسسات البحثية والخبراء والمستشارين تعمل على مساعدة صناع القرار والمستثمرين في القطاع العام والخاص على بناء القدرات وتطوير المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة، وتنشط هذه الشبكة في عديد البلدان الإفريقية مثل جنوب إفريقيا، تنزانيا، الموزمبيقي.[1]

**2-الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN):** تولى القيادة في إعداد وتنفيذ مبادرات كثيرة لاستعادة الأراضي مثل تحدي بون.[2] وينسق الاتحاد الدولي الشراكة العالمية لإصلاح المناظر الطبيعية للغابات (GPFLR)، وشبكة من المنظمات الرائدة والأفراد التي تدعم تحدي بون وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، من خلال جمع المعلومات عن الاستعادة، وتيسير تقييمات الاستعادة، وبناء القدرات في مجال استعادة المناظر الطبيعية، وتوفير إطار تعاوني لتحقيق التزامات تحدي بون.[3]

---

[1] ELISABETH Wendy Lokshll, **Climat Changeand Technology in a Globalzing World**, university of Oslo,2006, p34.

[2] **أُطلق" تحدي بون** The Bonn Challenge " سنة 2011 انضمت إليه 48 دولة، بهدف زراعة 350 مليون هكتار من الغابات بحلول عام 2030، وبالفعل نجح هذا التحدي في استعادة 150 مليون هكتار من تلك الأراضي المتدهورة حتى سنة 2020.

[3] خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، من الموقع الالكتروني: https://www.cbd.int تاريخ الاطلاع: 15-05-2022.

**3-معهد الموارد العالمية (WRI):** يدعم استعادة الأراضي في أفريقيا، على سبيل المثال من خلال توفير أدوات وطرائق مختلفة، مثلا مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، منهجية تقييم فرص الاستعادة (ROAM)، التي انتهت بإنشاء أطلس فرص استعادة المناظر الطبيعية للغابات.[1]

**4-الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية (IUFRO):** شبكة دولية غير حكومية من العلماء في مجال الغابات تشجع على التعاون العالمي في البحوث المتعلقة بالغابات وفهم الجوانب الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية للغابات والأشجار، مع الاستعانة بخبرتها في نشر المعارف العلمية إلى أصحاب المصلحة وصناع القرار ومساهمتها في سياسات الغابات وإدارة الغابات على أرض الواقع.[2]

**5-الصندوق العالمي للطبيعة (WWF):** منظمة دولية غير ربحية تدعم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام حول العالم، لديها برامج جارية ومتعددة عبر بلدان كثيرة في أفريقيا.

**6-المنظمة الدولية للأراضي الرطبة:** تدعم حاليا عددا من مشاريع وبرامج استعادة الأراضي الرطبة في أفريقيا، مثل رأسمال المنغروف* في أفريقيا، وبرنامج العشر سنوات الذي يموله Dutch DOB Ecology، الذي يهدف إلى حماية واستعادة مليون هكتار في نظم المنغروف الأفريقية لمنفعة الشعوب والطبيعة بحلول عام 2027.

**7-المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية (GLF):** هو أكبر المنابر في العالم التي تقودها المعارف بشأن الاستخدام المستدام للأراضي، وهو مخصص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن المناخ، وقد ربط المنتدى 3900 منظمة مع أكثر من 231,5 مليون مشارك من أكثر من 148 بلدا. ويقدم المنتدى بصفة خاصة الدعم في تخضير أفريقيا من خلال المبادرة الأفريقية لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100 وتعبئة الموارد. ويمكن أن يدعم المنتدى العالمي للمناظر الطبيعية خطة العمل الأفريقية في التنفيذ الشامل للأنشطة المزمعة في المبادرة الأفريقية

---

[1] خطة العمل الأفريقية بشأن استعادة النظم الإيكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، من الموقع الالكتروني: https://www.cbd.int تاريخ الاطلاع: 15-05-2022.

[2] نفس المرجع.

* أشجار المنغروف أحد أكثر النظم البيئية تنوعاً من الناحية البيولوجية، كما أنها تلعب دوراً محورياً في الحفاظ على التوازن الإيكولوجي وحماية سبل عيش المجتمعات المحلية الإفريقية.

لاستعادة المناظر الطبيعية للغابات AFR100 ويقدم الدعم للبلدان في إعداد آليات تمويل ابتكارية للاستثمار في الزراعة المستدامة وسلاسل التوريد.[1]

وكخلاصة يمكننا القول أن المنظمات الغير حكومية اكتسبت خبرة لا بأس بها في مساعدة الدول الإفريقية على بناء قدراتها، وتطوير الكثير من المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة، عن طريق استغلالها الأمثل للدراسات والخبرات المقدمة لها من طرف الخبراء والباحثين الناشطين في مجال البيئة، وباعتبارها أيضا الأقرب إلى البيئة والأفراد، وآلياتها أكثر مرونة.

**المبحث الثالث: مظاهر دعم التنمية النظيفة في إفريقيا**

تلعب الاستثمارات ذات المصادر الأجنبية دور مهما في تحقيق التنمية للعديد من الدول الإفريقية التي تعتمد في استراتيجياتها للخروج من الفقر على المساعدات والقروض الخارجية، وبذلك تتدخل المؤسسات المالية الدولية من خلال القروض في تحديد مشاريع التنمية والاستثمارات في القارة.

**المطلب الأول: واقع الاستثمارات في إطار التنمية النظيفة في إفريقيا**

تعلب الاستثمارات دورا هاما في تحقيق التنمية النظيفة في إفريقيا، وذلك من خلال ما يلي:

**1-حجم الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة:** خلال السنوات الأخيرة بلغ 288.9 مليار دولار سنة 2018 وعرفت الدول النامية نموا ملحوظ في الاستثمارات حيث ارتفعت من 20 مليار إلى 156 مليار دولار.[2] وخاصة الدول النامية كالهند والبرازيل حيث أخذت الحصة الأكبر، ولكن حصة القارة الإفريقية ضعيفة جدا مقارنة بالدول الأخرى.

من جهة أخرى تتوجه الاستثمارات في إفريقيا للحجم الصغير والمجزأ والمنشآت الصغيرة وهي متلائمة مع طبيعة الأسواق المالية الإفريقية الصغيرة ورأس المال المنعدم والنادر زيادة على ارتفاع التكاليف ما يخلق وسط لا يثير اهتمام المستثمرين.[3]

من خلال الإحصائيات المقدمة من تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2018 ( Word Investment Report) يتضح أن الاستثمارات الخارجية في إفريقيا تقدر بـ 42 مليار دولار سنة

[1] المرجع السابق.

[2] حماش وليد، مرجع سابق، ص172.

[3] العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا، مرجع سابق، ص32

2017 وتأخذ الولايات المتحدة الأمريكية الحصة الكبر وبريطانيا وفرنسا والصين، غير أن دولا إفريقية قليلة فقط استطاعت استغلال الاستثمارات في بعث التنمية وغالبية الدول الأخرى تعاني من مشاكل الأمن وسوء التسيير وضعف الإدارة وقد تزيد هذه الوضعية مع زيادة الديون وغياب استراتيجية واضحة للتنمية وإصلاح الإدارة والاقتصاد المحلي وتطوير البنية التحتية.[1]

وبذلك تسعى مختلف الدول والمؤسسات المانحة والدول الصناعية للاقتصاد من ثروات القارة والتي لا تستطيع الدول الإفريقية الاستفادة منها بدون مساعدة لانعدام الوسائل وارتفاع التكاليف وغياب التكنولوجيا، وبذلك تتجه معظم الدول الإفريقية للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.[2]

**2-آلية التنمية النظيفة كنظام استثماري دولي:**

إن مشاريع آلية التنمية النظيفة تخلق استثمارات في الدول النامية وتشجع على نقل التكنولوجيا النظيفة من خلال العملية التي يقوم بها المستثمرون من دول صناعية بتقديم تمويل لمشروع في دولة نامية لتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة، وبعد تحديد التخفيضات يحصل على شهادة التخفيض ويبيعها لدولته لتحقيق التزاماتها مع أي جهة أخرى للتجسيد الجيد لمشاريع آلية التنمية النظيفة وتوفر رأس مال المحدد وتحديد تكاليف الاستثمار حسب كل نوع مشروع وحسب البلد وحسب القدرات المتوفرة للبلد المستقبل، قدرت تكلفة رأس المال اللازمة للمشاريع المحددة لآلية التنمية النظيفة في 44 من الدول الإفريقية بحوالي 200 مليار دولار أمريكي لسنة 2006.[3]

**الجدول رقم(01): جدول توزيع مشاريع آلية التنمية النظيفة في إفريقيا حسب البلدان:**

| تخفيض الانبعاث | | المشروع | | الدولة |
|---|---|---|---|---|
| % من المجموع الكلي | مليون طن من $CO_2$ | % من المجموع الكلي | الرقم | |
| 5.3 | 520.5 | 5.2 | 251 | أنغولا |
| 0.8 | 80.0 | 1.0 | 51 | بينين |
| 0.1 | 10.4 | 0.3 | 16 | غينيا بيساو |
| 1.3 | 128.9 | 0.9 | 30 | بوتسوانا |

[1] الإمام محمد محمود، **تحديات الاستثمارات الخارجة في إفريقيا**، مقالة على الموقع: HTTPS://islamonline.net، تاريخ: 06-05-2022 .

[2] الإمام محمد محمود، المرجع السابق.

[3] فكيري أمال، مرجع سابق، ص340.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| بوركينافاسو | 30 | 0.6 | 82.7 | 0.8 |
| بورندي | 13 | 0.3 | 6.5 | 0.1 |
| الكامرون | 70 | 1.4 | 167.6 | 1.7 |
| جمهورية إفريقيا الوسطى | 27 | 0.6 | 127.4 | 1.3 |
| تشاد | 45 | 0.9 | 98.9 | 1.0 |
| جزر القمر | 44 | 0.2 | 1.1 | 0.0 |
| جمهورية انغولا الديمقراطية | 170 | 3.5 | 696.8 | 7.1 |

**Source:** **felix Dayo,Glean development mechanism potential and challenges in sub-saharan africa, Miting Adapt steg Glob change, spriger,2010,p101.**

وتختلف طلبات الاستثمارات حسب الدول الإفريقية باختلاف إمكانياتها المتاحة وأنواع المشاريع وكذلك إمكانية تقدير التكاليف والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم(01): طلب الاستثمار حسب الدولة بالمليار دولار أمريكي.**

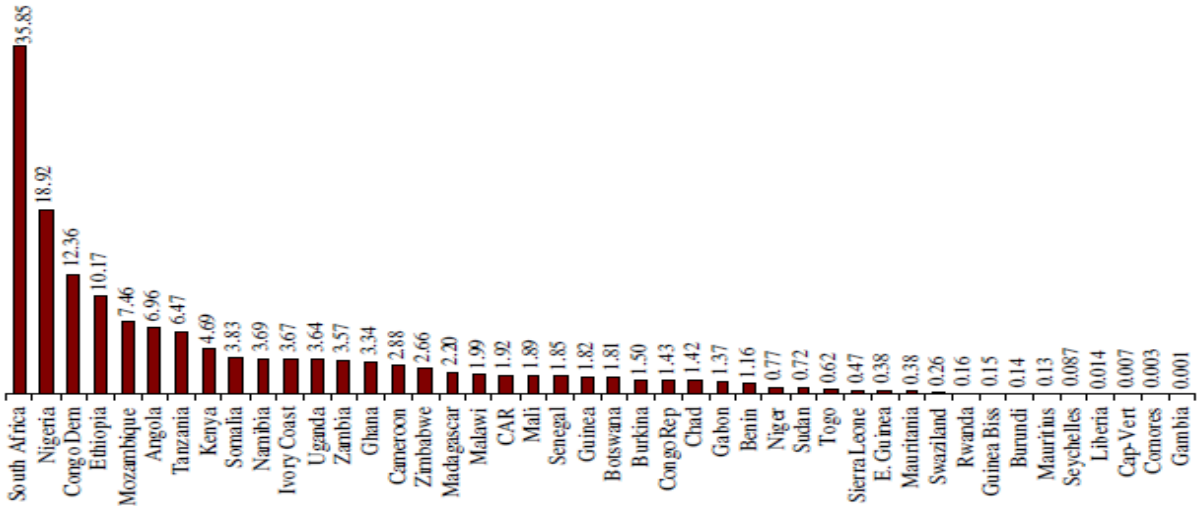


Source: **felix Dayo,Glean development mechanism potential and challenges in sub-saharan africa, Miting Adapt steg Glob change, spriger,2010,p103.**

ومن ناحية أخرى تختلف حصة البلدان الإفريقية للمشاريع المسجلة لآلية التنمية النظيفة بين الدول الإفريقية فيما بينها، أي بين الدول الإفريقية الأقل نموا والدول الإفريقية الأخرى، والشكل التالي يوضح ذلك حسب ما جاءت به بيانات الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2015 من 2007 إلى 2017:

**الشكل رقم(02): حصة أقل البلدان الإفريقية المسجلة والأقل نمو.**

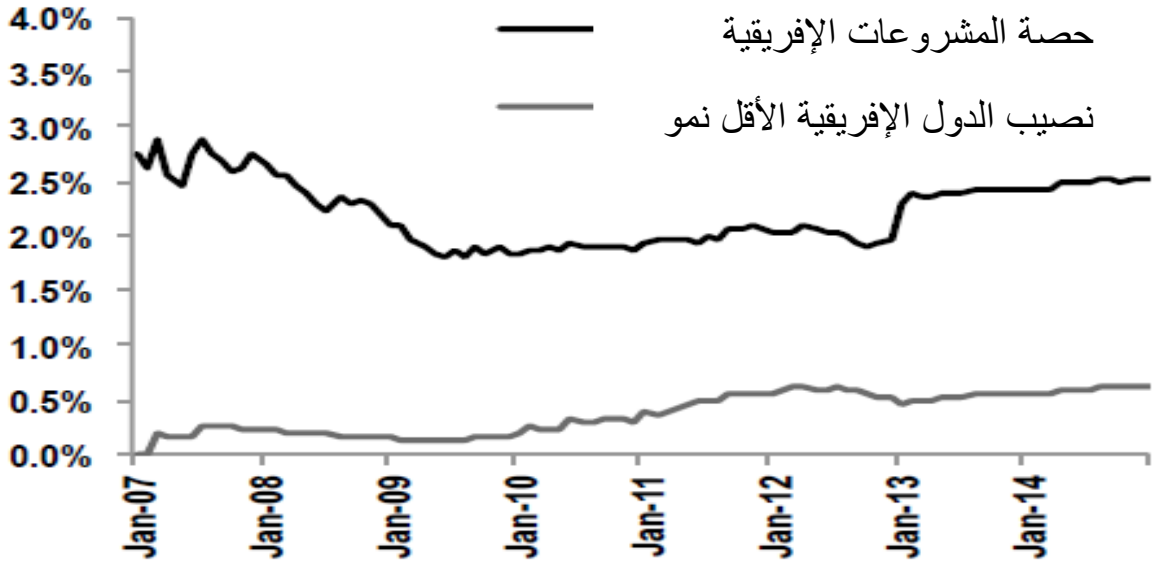


**Source : Nicolas kreebich, lukas Hemwille, Ibid, p4.**

### 3-أهم جهات التمويل وفرص الاستفادة للدول الإفريقية

لبلوغ أهداف التنمية النظيفة يجب توفر مصادر التمويل والصناديق الخاصة بالاستثمار في التنمية المنخفضة الكربون، ونلخصها فيما يلي:

**أ-صندوق المناخ الأخضر:** هو مبادرة عالمية للاستجابة لتعزيز المناخ من خلال الاستثمار في التنمية منخفضة الكربون وتمويل المشروعات الخاصة بتغير المناخ تأسس سنة 2012 تمول مشاريع تقترحها الدول النامية الهادفة إلى التقليل من انبعاثات المسبب للاحتباس الحراري. ومن خلال مؤتمر مراكش تم توجيه الصندوق بعدة توصيات:[1]

-العمل على زيادة الفرص للاستفادة من مقترحات التمويل المقدمة من الصندوق وتبسيط الإجراءات.

- تنفيذ المشاريع بسرعة أكبر من خلال إبرام اتفاقيات الاعتماد الرئيسي (ANA) واتفاقيات النشاطات الممولة (FAA).

- دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص(SIDS).[2]

- **أهم الآليات التي يدعمها الصندوق:**

[1] آليات تمويل الكربون مع التركيز على آلية إجراءات التخفيف الملائمة وطنيا والفرص في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، بيروت 2018، ص13.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

- إجراءات التخفيف المناسبة لكل دولة.
- استراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات.
- المساهمات المحددة وطنيا ($NDC_S$).

- **شروط الاستفادة من الصندوق:**

- إنشاء سلطة وطنية معنية (DNA).
- وضع برامج وطنية للتنمية الخضراء.
- إجراء الاعتماد للكيانات الوطنية للتنمية الخضراء وتطوير البرامج لجلب التمويل.[1]

وقد استفادت الدول الإفريقية من الصندوق من خلال عدة برامج: التحليل الزراعي، جمع المياه والري، أنظمة الغذاء، دراسة مخاطر الكوارث والطاقة المتجددة، خصص الصندوق 150 مليون دولار لبرامج مشروعات الكهرباء في بلدان الساحل الإفريقي. بركنا فاسو، مالي، موريتانيا، النيجر وتشاد، بمشاركة من بنك التنمية الإفريقي.[2]

أما بخصوص التنمية الزراعية فاستفادت النيجر من مخطط زراعي مائي، واستفادت دولة تنزانيا من برنامج دعم لاستعمال تكنولوجيا التكيف الزراعي، هذا زيادة على مشاريع أخرى من خلال برامج الشعاب المرجانية الذي استفادت منه 17 دولة افريقية.[3]

**ب-مرفق ناما (NAMA FACILITY):** أنشأ المرفق سنة 2012 بألمانيا ويهدف المرفق إلى توفير الدعم المالي للدول النامية التي تبدي العمل الجاد من أجل تغيير المناخ وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ والمساهمات المحددة وطنيا لتخفيف الانبعاثات ($NDC_S$) من خلال دعم مشاريع ناما إلى تدعيم التنمية المنخفضة الكربون وتقديم المرفق ومنح القروض الميسرة والضمانات.[4]

ويتم طلب دعم المشاريع من خلال نموذج مصمم لذلك ومن خلال مؤتمر كانكون بالمكسيك سنة 2010 يعتمد تمويل المشاريع التابعة لناما على 3 مصادر:

---

[1] نفس المرجع، ص14.

[2] هبة مصطفى، **إفريقيا تتصدر مخصصات صندوق المناخ لدعم المشروعات صديقة البيئة**، تاريخ النشر أكتوبر 2021، تاريخ التصفح: 2022/05/07، على الموقع: HTTP :attaqa.net

[3] نفس المرجع.

[4] آليات تمويل الكربون مع التركيز على آلية اجراءات التخفيف الملائمة وطنيا والفرص في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص14.

أ- **الاعتماد على الموارد المحلية:** من خلال إجراءات منعدمة التكاليف.

**ب-الاعتماد على الدعم الدولي والدول المتقدمة:** من خلال تمويل مباشر أو نقل التكنولوجيا أو بناء القدرات ويمكن أن يكون الدعم ثنائي أو متعدد الأطراف.

**ج-الاعتماد على قرض الائتمان (CREDITED NAMAS):** بالحصول على اعتماد يمكن بيعه في سوق الكربون من خلال التخفيض تحت مستوى العمل المعتاد المتفق عليه.[1]

**4-الديون:** تعد الديون مراكز المشاكل التي تنتهك معظم الدول الإفريقية وتؤثر بالسلب على تحقيق التنمية وبالتالي عدم تحقيق التنمية المستدامة وأيضا تقليل فرص التنمية النظيفة، وتبذل معظم الدول الفقيرة المدينة جهودها في محاولة التخلص من الديون عن طريق تبادل الخبرات بين الدول الإفريقية الاستراتيجيات اللازمة، فمثلا: تقدر ديون السودان الخارجة نحو 38 مليار دولار.[2]

وتحاول السودان التخلص منه عن طريق استراتيجية ما يعرف بالحياز الصفري" والذي يكفل التزام المجتمع الدولي في توفير إعفاء للديون في فترة عامين. أما تنزانيا وغانا: فتبنت كل منها مبدأ المشاركة للتخلص من الديون واعتماد الحوار حول الاستراتيجيات والبرامج التي اعتمدتها الدولتين في تخفيف الفقر، وحاولتا ربط التنمية المحلية بالحوار مع البنك الدولي وحشد كل مستويات الفاعلين المحليين وإعطاء الرأي لإثراء النجاح المناقشات مع البنك الدولي.[3]

ومن جهة أخرى اعتبرت سيراليون التخلص من الديون ليس فقط هدفه التقليل من الفقر وتحقيق التنمية وإنما أيضا وسيلة لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية أما دولة نيجيريا فاستطاعت أن تقلص من ديونها 18.75 مليار دولار مع نادي باريس سنة2005 مما حسن ميزانية الدولة وحسن المناخ العام للاستثمار والمناخ الاقتصادي ككل.[4]

**5-إفريقيا والمساعدات الخارجية:** الدول الإفريقية ليست بمنأى عن المساعدات الإنسانية من طرف الأمم المتحدة وبرامجها المختلفة ووكالاتها المتخصصة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(MNDP).[5]

---

[1] المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] تقرير البنك الإفريقي للتنمية، الإدارة القطرية والإقليمية-شرق (ب)، تحديات وفرص تصفية المتأخرات، إعفاء الدين وتحسين في السودان، تبادل الخبرات الإفريقية، مذكرة في العلوم السياسية، 2011، ص1.

[3] المرجع السابق، ص6.

[4] نفس المرجع، ص9.

[5] السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، الأمم المتحدة، تاريخ التصفح: 2022/05/07، على الموقع: www.an.arg ://Https.

والبرنامج الغذائي العالمي(WFP) ووكالة الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) وبالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والتي تلعب دورا بارزا في تقديم المساعدات والإغاثة بأنواعها وهي تساهم بشكل أو بآخر مباشر أو غير مباشر في تحقيق التنمية وتكوين رأس المال المحلي والمساعدة في مواجهة مظاهر تغير المناخ.

**المطلب الثاني: نقل التكنولوجيا النظيفة إلى الدول الإفريقية**

**1-تعريف نقل التكنولوجيا النظيفة:**

يتألف نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة للمناخ من مجموعة واسعة من العمليات التي تغطي المعارف والخبرات والمعدات للحد من تغير المناخ والتكيف معه.

ويعرف على أنه مجموعة من العمليات التي تغطي تدفقات الدراسة التقنية والخبرات والتجهيزات المستخدمة في التخفيف من حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها بين مختلف الأطراف صاحبة المصلحة الحقيقية كالحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث والتعليم. وتتضمن كلمة نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي عبر البلدان وداخلها عمليات نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتتضمن كذلك عملية التعلم اللازمة لفهم التكنولوجيا وسبيل الانتفاع بها ومحاكاتها بما في ذلك القدرة على اختيار التكنولوجيا الملائمة وتكييفها مع الأوضاع المحلية ودمجها مع التكنولوجيات المحلية.[1]

**2-نقل التكنولوجيا النظيفة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:**

يبدو أن إطار نقل التكنولوجيا والتعاون فيها في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) له صلة باحتياجات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وكان مؤتمر الأطراف في UNFCCC قد اعترف بأن الوضع الناجح للتكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها والحصول عليها وعلى الدراية المتعلقة بها هو أمر يقتضي نهجاً يكون مدفوعاً من البلدان أنفسها، على مستوى وطني وقطاعي، وينبغي أن ينطوي على تعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وبموجب المقرر FCCC/CP/2001/13/Add.1، أقر مؤتمر الأطراف في اجتماعه السابع إطار للخطوات

[1] تقرير صندوق البيئة العالمية -**نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا**- متاح على الموقع:www.uncclearn.org تاريخ الإطلاع 21-05-2022.

المحسوسة والفعالة لتعزيز تنفيذ المادة 4، الفقرة 5 من الاتفاقية، التي تتبين المواضيع والمجالات الرئيسية الآتية في سبيل اتخاذ خطوات محسوسة وفعالة لنقل التكنولوجيا:[1]

**أ-احتياجات التكنولوجيات وتقييمات الاحتياجات:** بمعنى تبيين احتياجات التكنولوجيا النظيفة، على المستويين المحلي والوطني بما فيها ما يوجد من فجوات في القدرة، وهي فجوات قد تعرقل نقل التكنولوجيا.[2]

**ب-معلومات التكنولوجيا:** أي حصر ما يوجد من تكنولوجيات نظيفة يمكن أن تلبي الاحتياجات التي تم تبينها، ومن باب استعمال أمر مماثل في الأسواق، إن هذه الأنشطة تنطوي على استكشاف جانب "الطلب" وجـانب "العرض" في نقل التكنولوجيا، والقيام بتقييمات على الأصعدة المناسبة وهو أمر ضروري لاستكشاف جانب الطلب، أي لتبين احتياجات التكنولوجيا وما يتصل بها من احتياجات بناء القدرة. واستكشاف جانب العرض، أي تبين التكنولوجيات، وإنشاء أو تعزيز أنظمة إعلامية، على المستويات الوطني والدولي، أمر ضروري.[3]

**ج-البيئات التمكينية:** يتعلق بإنشاء بيئة مؤسسية وإدارية وقانونية وسياسية تؤدي إلى نقل التكنولوجيا في القطاعين الخاص والعام، وإلى استيعاب التكنولوجيا المنقولة. والأنشطة الحكومية المتصلة بهذا الموضوع يمكن أن تركز على أمور منها:

- المؤسسات التي تقوم بإدخال مدونات، وبتخفيض المخاطر وبحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ركائز قانونية ومؤسسية لأسواق التكنولوجيا السليمة بيئيا، على الصعيدين الوطني والدولي.
- إزالة الحواجز التقنية والقانونية والإدارية التي تعرقل نقل التكنولوجيا النظيفة واستيعابها.
- استعمال الحوافز المالية وغير المالية، وأن تساند المؤسسات الوطنية القائمة بالبحث وبالابتكارات التكنولوجية.[4]

**د-بناء القدرة:** أي تطوير القدرات التي تتجسد في الناس والمؤسسات في بلد ما، لتبين ونقل واستيعاب التكنولوجيات النظيفة. وتبعاً لذلك فإن عنصر البرنامج هنا ذو طبيعة شاملة لعدة قطاعات. وأنشطة بناء القدرة يمكن أن تستهدف تعزيز المهارات لتقييم الاحتياجات، ويمكن أن تسهم في تعزيز

[1] نقل التكنولوجيا والتعاون فيه، **اتفاقية التنوع البيولوجي الاجتماع التاسع**، متاح على الموقع: http://cbd.int/kb/record تاريخ الإطلاع:21 -05-2022.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

شبكات الإعلام الوطنية والإقليمية والدولية، يمكن أيضاً أن تكون عاملاً هاماً في إنشاء بيئة تمكينية لنقل التكنولوجيا. ومما هو مهم أن بناء القدرة لا يشير فقط إلى التدريب وإلى غيره من الأنشطة التربوية، بل يشير أيضاً إلى بناء أو تعزيز القدرة المؤسسية.[1]

**هـ-آليات لنقل التكنولوجيا:** أي مجموعة من الآليات التي تساند الأنشطة المالية والمؤسسية والمنهجية، وتعزز أوجه التنسيق فيما بين الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. ويجب أن تشرك هذه الآليات الأطراف المعنية صاحبة المصلحة الحقيقية في الجهود التعاونية بغرض تسريع عجلة تطوير ونشر التكنولوجيا السليمة بيئياً مع العمل في الوقت نفسه على تسهيل إعداد المشاريع والبرامج.

إن تنفيذ الأنشطة المتضمنة بهذه البنود هو الآن في مرحلة متقدمة. فمثلاً أن تقييم احتياجات التكنولوجيا يمثل جزءاً هام من مجموعة متكاملة من الأنشطة لتحسين نقل التكنولوجيا النظيفة. ومطلوب من البلدان أن تقدم احتياجاتها في مجال التكنولوجيا، مرتبة حسب أولوياتها، وصدرت تعليمات إلى مرفق البيئة العالمية لتزويد البلدان النامية بتمويل لمساعدة عملياتها في مجال تقييم احتياجات التكنولوجيا. ويوجد الآن أكثر من 60 بلداً في عملية تقييم احتياجات التكنولوجيا لديها، تتلقى تمويلاً من مرفق البيئة العالمية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undb) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (unep). ويقوم مرفق البيئة العالمية. بإعداد كتاب مرجعي عن منهجيات تقييم احتياجات التكنولوجيا، باعتبارها متصلة بتغير المناخ.[2]

وقد بلغ العمل المتعلق بالأنظمة الإعلامية للتكنولوجيات المتصلة بالـ UNFCCC مرحلة متقدمة كذلك، وتم وضع أداة إعلامية على أساس الواب، تستكمل وتعمل ما يوجد من مواقع الـواب ومراكز تبادل المعلومات التابعة لمنظمات دولية أخرى ذات صلة بالموضوع وبمراكز إعلام التكنولوجيا الوطنية والإقليمية، وتتضمن تلك الأداة آلية بحثية تمكن المستعملين من الحصول على مصادر معلومات موزعة، وتقوم بتحويلات بين مختلف التصنيفات المستعملة من تلك المصادر وتقدم نتائج متكاملة.[3]

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

**3-الجهود الإفريقية لنقل التكنولوجيا النظيفة:**

التزمت البلدان الأفريقية باتخاذ تدابير لكفالة نقل التكنولوجيا النظيفة، وتطبيق ودعم الابتكارات (خطة عمل أفريقيا لعام 2063) غير أن معظم التكنولوجيات النظيفة، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الأراضي والنظم الإيكولوجية ليست موثقة على نحو سليم، وكفاءتها لم يتم تقييمها على نحو صحيح. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض التكنولوجيات المتوافرة مرتفعة الثمن وهناك قدرة محدودة على تكييفها، وتتمثل الأولويات لتطوير التكنولوجيا النظيفة ونقلها فيما يلي:

- تعزيز مواءمة التكنولوجيات الحالية المراعية للبيئة للظروف المحلية فضلا عن دمج المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع إشراكهم بالكامل.

- تعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل التشجيع على استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية.

- تعزيز الابتكارات، واعتماد ونشر التكنولوجيات المتعلقة بالأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية، بما يتمشى وأهداف اتفاق التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCTA).

- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتبادل التكنولوجي.

- تعزيز قدرة المؤسسات على تقديم البحوث بشأن التكنولوجيات الفعالة للأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية.

- تهيئة بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص في إعداد وتطبيق تكنولوجيا استعادة النظم الإيكولوجية في المناطق الحضرية والريفية.

- اتخاذ إجراءات لضمان نقل التكنولوجيا، وتكييفها ودعم الابتكارات.[1]

- تحديد المعارف التقليدية والمحلية القائمة عند الاضطلاع باستعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية وتعزيز التبادل والنشر على نطاق واسع، مع المشاركة الكاملة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.[2]

**4-نماذج عن المبادرات الدولية لدعم نقل التكنولوجيا النظيفة إلى إفريقيا:**

[1] خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الايكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، الموقع الالكتروني: https://www.cbd.int تاريخ الإطلاع 2022/05/21.

[2] نفس المرجع.

تسعى العديد من المبادرات الدولية إلى تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا النظيفة للقارة الإفريقية ونذكر في هذا السياق:

**أ-آلية تسهيل التكنولوجيا لإنجاز أهداف التنمية المستدامة والمنتدى السنوي للتعاون متعدد الأطراف في العلوم والتكنولوجيا والابتكار(STI) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** طبقا لخطة العمل المتخذة في أديس أبابا والوثيقة النهائية لجدول أعمال التنمية ما بعد عام 2015 من اجل التوصل إلى إقامة آلية لتسهيل نقل التكنولوجيا لاسيما النظيفة وصولا إلى دعم أهداف التنمية المستدامة وتشمل ما يلي:

- فريق عمل مشتركين وكالات الأمم المتحدة بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- المنتدى السنوي للتعاون متعدد الأطراف في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- منصة على الانترنت لتجميع المعلومات عن المبادرات والآليات وبرامج STI القائمة، وجميع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية المنخرطة في تنفيذ الآلية العالمية لتيسير التقنيةMFT.

وقد أعلنت الأمم المتحدة عن إنشاء بنك التكنولوجيا للدول الأقل نموا، والذي استضافته تركيا. سيقدم هذا البنك مساهمات مهمة للقدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأقل نموا.[1]

**ب-المنتدى السنوي للتعاون متعدد الأطراف في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار (STI)لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

يتم عقد دوراته سنويا تحضيرا لانعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030تم عقد الدورة الأولى للمنتدى في عام 2016بهدف توفير مكان لتسهيل التفاعل والتواصل بين الفاعلين والشراكات ومختلف الأطراف لتحديد وتلبية الاحتياجات وتحديد الثغرات التكنولوجية في وجه بناء القدرات، وأيضا تسهيل تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات ذات الصلة بأهداف التنمية النظيفة والمستدامة.

[1] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، الابتكار ونظام نقل التكنولوجيا في موريتانيا الموقع الالكتروني: https://archive.unescwa.org تاريخ الإطلاع:21-05-2022.

**ج-المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار (ISTIC)**

تم افتتاح هذا المركز الدولي في العاصمة الماليزية كوالالامبور في شهر ماي 2008 ويعمل المركز تحت رعاية اليونسكو، كما أنه يسهل إدماج المقاربات في وضع السياسات الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ويقدم الاستشارات الإستراتيجية بشأن هذه المسألة. إلى جانب تنظيم بناء القدرات وتبادل أفضل الخبرات، ويعالج المركز مشاكل الأحداث المحددة والمتعلقة بسياسات STIفي البلدان النامية.[1]

**د-الشراكة من أجل تنمية مهارات العلوم التطبيقية والهندسة والتكنولوجيا PASET:**

أطلقت الشراكة من أجل تنمية مهارات العلوم والهندسة والتكنولوجيا التطبيقية PASET في عام 2013، من قبل البنك الدولي، نظرا للحاجة الملحة لتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

هي منصة تجمع بين الدول الإفريقية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الشركاء الجدد الذين استثمروا بكثافة في أفريقيا، البرازيل والصين وهولندا وكوريا، وذلك بهدف العمل معا لتنسيق المبادرات سعيا إلى تعزيز رأس المال البشري في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما تعمل هذه الشراكة على مضاعفة الاستثمار في القطاعات الرئيسية، مع زيادة قدرة الجامعات ومراكز البحوث لإنتاج المعارف ذات الصلة فيما يتعلق بتحديات التنمية النظيفة في أفريقيا. وتتبنى الشراكة نهج إقليمي يكمل جهود كل بلد لردم الفجوة بين القطاعين العام والخاص، ويسهم في تمكين هيمنة إفريقيا للأفارقة.[2]

إن الهدف النهائي لهذه الشراكة يتمثل في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية لدعم التنمية من خلال ما يلي:

- إنتاج ونشر المعرفة.
- تطوير الشراكات.
- التمويل.

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

– تقديم الدعم لمختلف التظاهرات المخصصة للتعلم وتبادل الخبرات وورش العمل والمنتديات من أجل تكوين النخب والمهنيين والمبدعين الشباب المؤهلين تأهيلا عاليا في القطاعات ذات الأولوية بإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك تبادل أفضل الخبرات، ومن بين البرامج التي تم إطلاقها أو الجاري الإعداد لها من قبل هذه المبادرة، نذكر ما يلي:

–الصندوق الإقليمي للمنح الدراسية والابتكار.

– خطط العمل الوطنية لتطوير العلوم التطبيقية والهندسة والتكنولوجيا.

– إطار القياس التطبيقي لبرامج العلوم والهندسة والتكنولوجياCAAP.

– مراكز التميز الإقليمي للتكوين التقني والمهني التميز في التكوين الفني والمهني.[1]

**هـ–الويبو الأخضرGREEN WIPO:** وهو منصة تفاعلية تشجع على الابتكار ونشر التكنولوجيات الخضراء(النظيفة). وهو يربط مقدمي التكنولوجيا والخدمات مع أولئك الذين يسعون إلى حلول مبتكرة .

**و–برنامج التعاون التقني لوكالةIAEA:** وهو يتحمل المساعدة التقنية في مختلف المجالات.[2]

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع.

# الفصل الثالث

من خلال كل ما تطرقنا إليه في الفصول السابقة وعرضنا للجهود والآليات الأممية والإقليمية المختلفة والتي كان الهدف الأساسي منها هو تحقيق التنمية بكل أبعادها والتنمية النظيفة، هذا زيادة على الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها القارة الإفريقية سواء الضيقة أو البشرية، فبالرغم من كل تلك المساعي والجهود والإمكانيات إلا أنها مازالت تعاني وفق مؤشرات التنمية من التخلف والفقر والتبعية الاقتصادية، وهذا ما نلمسه في الواقع المتردي لأغلب الدول الإفريقية، وعليه وللإلمام بأفكار هذا الفصل قسمناه إلى ثلاثة مباحث هي:

1- الفجوة بين المؤشرات الدولية والواقع الإفريقي الراهن.

2- التحديات والرهانات لتحقيق التنمية النظيفة في إفريقيا.

3- مستقبل وفرص التنمية النظيفة في إفريقيا.

**المبحث الأول: الفجوة بين المؤشرات الدولية والواقع الإفريقي الراهن**

بالرغم من الاهتمام العالمي بالتنمية في إفريقيا إلا أن أغلب تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات الدولية توضح ضعف التنمية وتكريس ظاهرة الفقر في إفريقيا، رغم الإنجازات المحققة، ومع تعدد وتنوع المؤشرات الدولية في قياس التنمية فسنركز في هذا المبحث على مؤشر الفقر الذي يندرج ضمن المؤشرات الاقتصادية للتنمية ومؤشر الاستثمار والمؤشرات البيئية: متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والذي يعكس واقع التنمية النظيفة.

**المطلب الأول: الدول الإفريقية ومؤشرات التنمية الاقتصادية**

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2005: "ثمة خطر حقيقي من الأعوام العشرة المقبلة شأنها في ذلك شأن السنوات الخمسة عشر المنصرمة، سوف تقدم للتنمية البشرية أقل بكثير مما وعد به"،[1] من خلال ملاحظة نتائج وتوقعات الإنجازات حول تحقيق أهداف التنمية للألفية والتي حددتها الأمم المتحدة بثمانية (08) أهداف وأولها استئصال الجوع والفقر والهدف السابع (07) ضمان الاستقرار البيئي وإنقاص نسبة المحرومين من فرص مستديمة وجود توقع مسبق وجزم من عدم نجاح

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 2005(الملخص) بعنوان التعاون الدولي على مفرق طرق المعنوية والتجارة والأمن في عالم غير متساو، ص15.

التعاون في محاربة الفقر ودعم التنمية، وهذا ما ينطبق على التنمية النظيفة في إفريقيا.[1] ونلاحظ ذلك من خلال مؤشرات التنمية الاقتصادية في قارة إفريقيا.

**1-حسب مؤشر الفقر:** معظم البلدان الأقل تنمية والأكثر فقرا توجد في القارة الإفريقية، حيث من بين 50 دولة الأقل تنمية في العالم 34 دولة تقع في إفريقيا رغم الاختلاف الواضح عند المقارنة بين منطقة شمال إفريقيا التي تعتبر الأفضل من حيث مؤشر الأمن البشري والفقر سواء مؤشر الفقر النقدي* أو مؤشر الفقر المتعدد* ومنطقة جنوب الصحراء.[2]

فبتصفح تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2019 يقسم التقرير دول العالم لفئات هي:

- فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا: ويشمل الدول الكبرى.
- فئة تنمية بشرية مرتفعة.
- فئة تنمية بشرية متوسطة: فتشمل بعض الدول الإفريقية حصرا جنوب إفريقيا.
- فئة تنمية بشرية منخفضة: فتشمل معظم الدول الإفريقية.[3]

يوضح الجدول التالي حسب مؤشر الفقر والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الإفريقية مقارنة بباقي دول العالم.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص16.

* مؤشر الفقر النقدي: مقياس دولي للفقر ب 1.90 دولار يوميا بعد سنة 2011.

* مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد: مقياس دولي للفقر وضع من خلال مبادرة اكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وله ثلاثة معايير إنسانية: الصحة، التعليم، الظروف المعيشية.

[2] مداني ليلى، دراسة نقدية لواقع التنمية في إفريقيا والرهان على مكافحة الفقر المتعدد، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد15، ديسمبر 2020، ص179.

[3] علي أبو فرحة، تحليل واقع التنمية في إفريقيا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد9، 2021، ص51.

[4] لافي مبارك سعد عبيد العازمي، مؤشرات التنمية في إفريقيا إطار تحليلي، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة السودان، المجلد 2، العدد2، 2021، ص654.

**الجدول رقم (02):** المساعدات الإنمائية والمعونات المتلقات والمؤشر العددي للفقر لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2010-2018).

| السنة | صافي المساعدات الإنمائية الرسمية و المعونات الرسمية المتلقاه (بالمليار دولار الأمريكي) | | الاهمية النسبية لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية و المعونات الرسمية المتلقاه (بالمليار دولار الأمريكي)مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء | المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر ١,٩٠ دولار في اليوم للفرد (٢٠١١تعادل القوه الشرائية) (% من تعداد السكان) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء | العالم | | مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء | العالم |
| year 2010 | 44.36 | 128.63 | 0.34 | 46.60 | 15.7 |
| year 2011 | 47.33 | 139.54 | 0.34 | 45.20 | 13.7 |
| year 2012 | 46.76 | 133.77 | 0.35 | 44.10 | 12.8 |
| year 2013 | 47.70 | 151.14 | 0.32 | 43.10 | 11.2 |
| year 2014 | 46.46 | 161.52 | 0.29 | | |
| year 2015 | 44.77 | 146.73 | 0.31 | 42.30 | 10 |
| year 2016 | 44.31 | 158.80 | 0.28 | | |
| year 2017 | 49.55 | 164.99 | 0.30 | | |
| year 2018 | 50.33 | 165.79 | 0.30 | | |

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

من خلال الجدول يتبين التفاوت الكبير بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والمؤشر العالمي لمحاربة الفقر، والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل رقم(03):** المؤشر المتعدد للفقر مجموعة دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2010-2018)

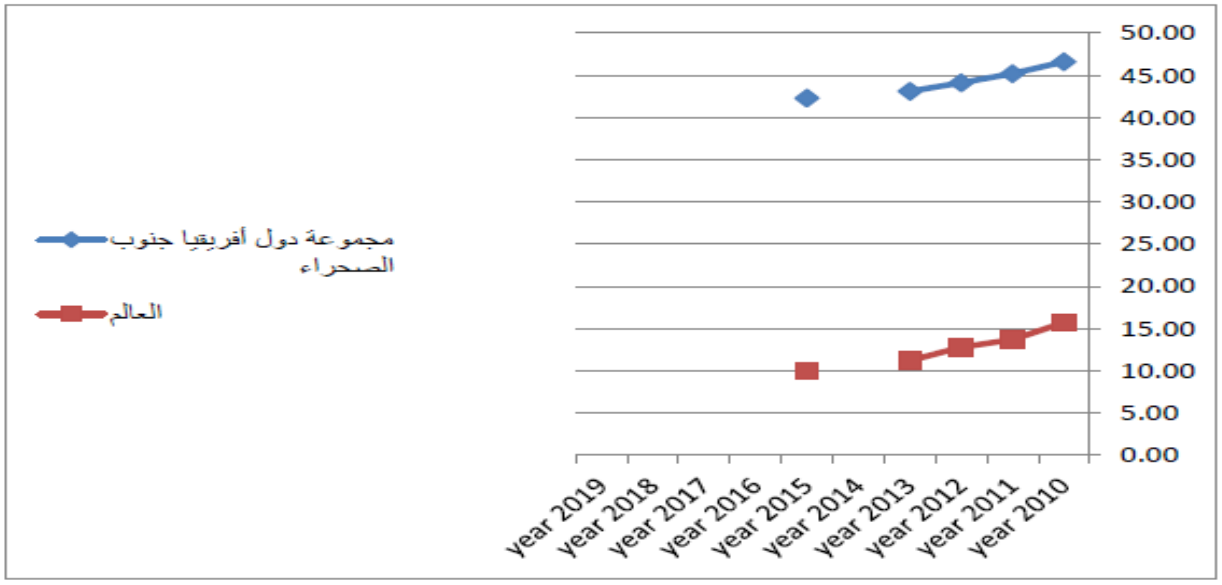


المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

**2-مؤشر الاستثمار:** من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني حول واقع ودور الاستثمار في إطار التنمية النظيفة في إفريقيا في جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والدعم التقني وأنه من بين الآليات المهمة في التقليل من الفقر في إفريقيا والسير بعجلة التنمية، فالاستثمار هو تغير في رصيد رأس المال، وتعتبر قدرة الدولة على جذب المزيد من الاستثمارات مؤشرا على نجاح التنمية بشكل عام والنظيفة على وجه الخصوص.

فحسب هذا المؤشر وحسب معطيات البنك الدولي في مجموعة دول جنوب إفريقيا والعالم خلال الفترة (2010-2019) يتضح انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى دول إفريقيا نحو 2% عام 2010 إلى 0.002 سنة 2019.[1]ونسبة تكوين رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا جنوب الصحراء منخفضة وشهدت تراجعا حادا مقارنة بدول العالم خلال الفترة (2010-2019).[2] أما مؤشر الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا جنوب الصحراء يعكس ارتفاعا الإيرادات الضريبية من مجمل الناتج المحلي، ونفس الشيء ينطبق على مؤشر الوقت اللازم لبدأ نشاط العمال فهو أيضا يشهد ارتفاع وهي أعلى بكثير عن القيمة العالمية في دول إفريقيا وهذا خلال الفترة (2010-2019).[3]

**المطلب الثاني: الدول الإفريقية ومؤشرات البيئة للتنمية**

لا يمكن الفصل بين عدم المساواة وتحقيق التنمية في العالم وأزمة المناخ وحجم الانبعاثات والآثار على السياسات المتبعة، وبشكل عام كلما ارتفعت مستويات التنمية البشرية ازدادت انبعاثات الكربون للفرد الواحد، ومن جهة أخرى سيؤثر تغير المناخ بالسلب على التنمية البشرية وبعدة أشكال مختلفة فقد يؤدي تغير المناخ بين عامي 2030 و2050 إلى 250 ألف حالة وفاة إضافية سنويا نتيجة سوء التغذية والأمراض خاصة في المناطق الاستوائية وأشد ضررا للبلدان الفقيرة والنامية والدول الإفريقية تحتل نسبة كبيرة منها.[4]

[1] لافي مبارك سعد العازمي، مرجع سابق، ص651.

[2] نفس المرجع السابق، ص652.

[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] تقرير التنمية البشرية لعام 2019، بعنوان ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر اوجه عدم المساواة في القرن 21 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص17.

– ينص الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة على ضرورة حماية البيئة من خلال تحديد برامج وسياسات التنمية ومراعاة حقوق الأجيال في استخدام الموارد الطبيعية وزيادة نسبة فرص الأشخاص الذين يحصلون على الموارد النظيفة والطاقات المتجددة للتمتع بحياة صحية وتحقيق التنمية النظيفة.[1] وهي أبرز مؤشرات حماية البيئة والحفاظ عليها بمؤشر متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، والشكل التالي يوضح نسبة هذا المؤشر في الدول الإفريقية جنوب الصحراء في الفترة ما بين (2010–2016).[2]

**الشكل رقم(04):** متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لدول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (2010–2016).

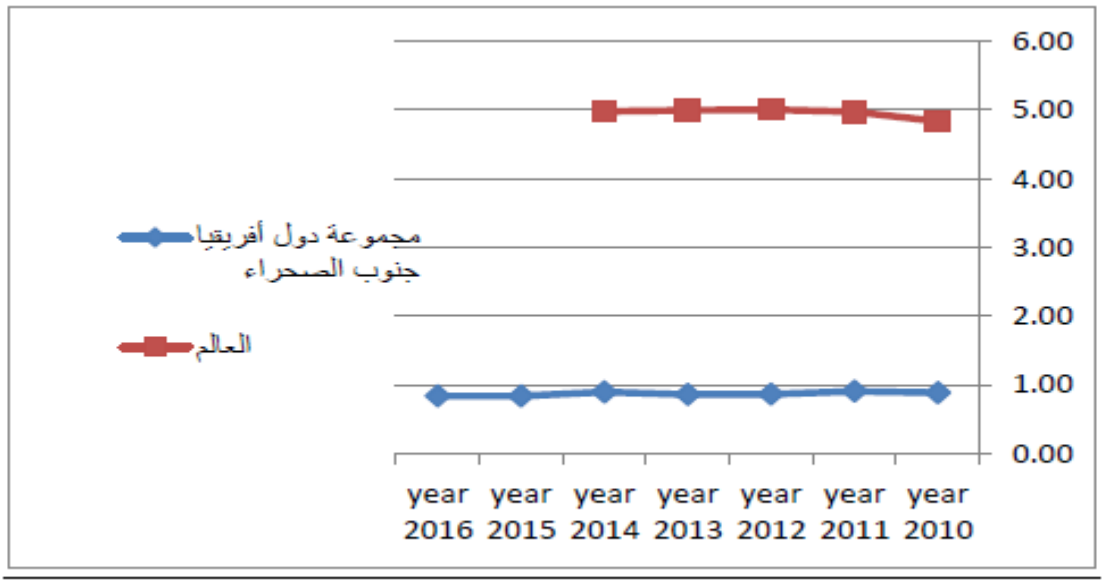


المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

ما نستنتجه من خلال الشكل هو انخفاض نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في دول إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالمعدل العالمي، وهذا يرجع لانخفاض التصنيع في إفريقيا.

من خلال كل ما سبق ومن خلال دراستنا لهذه المؤشرات نلاحظ أن معظم الدول الإفريقية ووفقا لتقارير التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة لديها معدلات منخفضة للتنمية وأن الدول الإفريقية مازالت تعاني من مشاكل تنموية متعددة زيادة على انتشار الأمراض وانتشار الفقر والمجاعة خاصة في المناطق النائية وأدنى درجات الحياة الكريمة وهي بعيدة كل البعد عن تحقيق التنمية التي هي

[1] تقرير الأمم المتحدة العالمي للتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص58.

[2] لافي مبارك سعد عبيد العازمي، مرجع سابق، ص661.

مرحلة أولى لازمة لتحقيق التنمية النظيفة وأن إفريقيا تعكس تراكما في الأزمات والمشاكل وهذا بالموازاة مع تسارع تطور مفهوم التنمية.

ولإثراء كل ما سبق نقوم باستعراض نموذجين التنمية النظيفة في دولة مصر وفي جنوب إفريقيا.

**1-تجربة التنمية النظيفة في مصر:**

تعتبر مصر من الدول التي أولت اهتمامها بوضعية التغيرات المناخية، فقد نص الدستور المصري من سنة 1971 إلى 2014 على ضرورة حماية البيئة والقانون رقم 4 لسنة 2014 كأول تشريع بعنوان "حماية البيئة" وإنشاء وزارة البيئة عام 1997 وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1994، وسنة 1999 قدمت مصر تقرير الإبلاغ الوطني الأول.[1]

فمن خلال البيانات التي تضمنها تقرير الإبلاغ فعدد المشاريع التي يمكن تنفيذها في مصر هي 23 مشروعا، وقدرت قيمة الانبعاثات لغازات الاحتباس الحراري بنحو 106.7 مليون طن.[2]

وفي سنة 2001 تم إعداد استراتيجية التنمية النظيفة في مصر وتم إنشاء اللجنة الوطنية للآلية ومشروع تنمية القدرات، وتم إصدار خطابان الموافقة لخمس مشاريع خاصة بالطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة، وطاقة الرياح والطاقة الشمسية.[3]

وتم إنشاء معاهد البحوث المختصة وفي عهد الرئيس السيسي تمت الموافقة على إنشاء العديد من المشاريع منها: مشروع تحسين التكييف مع التغيرات المناخية في الساحل الشمالي والدلتا بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويهدف المشروع إلى إنشاء أنظمة حماية سواحل دلتا نهر النيل المهدد بالغرق نتيجة ارتفاع منسوب سطح البحر، وأيضا 36 مشروع بتكلفة 1200 مليون دولار، و400 مليون دولار كدعم من صندوق المناخ الأخضر، وهذا كله ضمن الاستراتيجية الوطنية للطاقة والتنمية المستدامة لسنة 2035 ورؤية مصر لسنة 2030.[4]

---

[1] مروة عبد القادر، محطات التغيرات المناخية في مصر، متاح على الموقع: https://mobtada.com تاريخ التصفح: 2022/06/09.

[2] عمرو عبد الغفار، **تفعيل آلية التنمية النظيفة يجذب استثمارات أجنبية مباشرة**، المال جريدة مصرية اقتصادية يومية، متاح على الموقع: https:// almalnews.com

[3] مروة عبد القار، مرجع سابق.

[4] نفس المرجع.

## 2-تجربة التنمية النظيفة في جنوب إفريقيا:

استعملت جنوب إفريقية آلية التنمية النظيفة كاستراتيجية لتحقيق التنمية النظيفة عن طريق تخفيف الانبعاثات واستعمال التخطيط لتطوير المؤسسات الطاقوية على المدى القريب والمتوسط خاصة في إنتاج الطاقة عن طريق الفحم واستبدالها بإنتاج الطاقات النظيفة تدريجيا عن طريق كفاءة التحويل والتكنولوجيا التي توفرها الآلية، والتي تأتي بنتائج أفضل حول تغير المناخ.[1]

ورغم أن الآلية في البداية كانت تتطور بوتيرة ضعيفة فحسب إحصائيات الأمم المتحدة احتلت جنوب إفريقيا المرتبة 13 سنة 2006 بمجموع 12 مشروع.[2]

لكن في السنوات الأخيرة عرفت المشاريع زيادة معتبرة ومتنوعة كمشروع كفاءة الطاقة الصناعية في جنوب إفريقيا التابع لمبادرة منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة، وأظهر المشروع إمكانيات كبيرة لزيادة كفاءة الطاقة في الإنتاج الصناعي، وأصبحت الطاقة النظيفة من العوامل الرئيسية المحددة للقدرة التنافسية والنمو المستدام، وفي الفترة ما بين 2016-2018 قدم المشروع الدعم لـ 80 شركة لتوفير الطاقة ما يعادل إنتاج 334.1 طن من ثاني أكسيدي الكربون.[3]

فرغم استفادة دولة مصر وجنوب إفريقيا على حد سواء من مشاريع آلية التنمية النظيفة في محاولاتهم تحقيق التنمية النظيفة، إلا أن عدد المشاريع التي استفادة منها الدولتين ضعيف جدا بالمقارنة بعدد المشاريع الكلي الذي تدعمه الآلية حول العالم، ولم يكن هناك نقل حقيقي للتكنولوجيا والاستثمارات ورؤوس الأموال بقدر الطموحات التنموية لكلا الدولتين، رغم أن تجربة الدولتين تعتبر من أحسن التجارب مقارنة بباقي الدول الإفريقية الأقل نمو.

---

[1] GALONKOE Ganne ? **The Clean Development Mechanism (CDM) Analysing**, the Financial vibility of potential projects, and assessing Associted Sustainble Development impacts for south Africa, published by the university of cape town (UCT), p14.

[2] LINDA Seroka, **Internal Successes in Clean Development Mechanism Implemontation**: Lesson for South Africa, Gordoni institute of Business scienle, university of pretoria, 2009, p24.

[3] جعل التصنيع في إفريقيا مستداما، متاح على الموقع:https://www.narg .

## المبحث الثاني: تحديات ورهانات تحقيق التنمية النظيفة في إفريقيا

يمكن إرجاع تحديات ورهانات التنمية النظيفة في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

### المطلب الأول: التحديات الداخلية

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية من حيث: البنية التحتية، تنوع المناخ، كثرة الموارد التركيبة السكانية، فهي تضم تكوينات مجتمعية مختلفة، وثقافات متعددة تشتمل على لغات وعادات متنوعة غير انه لم يتم استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليا من أجل تحقيق تنمية نظيفة ومستدامة ويمكن إيجاز أبرز التحديات الداخلية التي تعترض تحقيق التنمية النظيفة في القارة فيما يلي:

**1-التحديات الطبيعية:**

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرضا للتغيرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبب في غياب القدرة على التكيف في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على رأس المال بالإضافة إلى تدهور النظم الإيكولوجية، وبخاصة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرر القطاع الزراعي والفلاحي في عدة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان، مالي الصومال وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحر في ربوع القارة[1].

إن تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية ما زال ينظر إليهما من جانب البعض كآثار غير مقصودة للتنمية الاقتصادية. وهناك أيضا غياب لمعلومات معقولة ويسهل الحصول عليها بحيث تسمح لصانعي القرار والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يحسنوا نهجهم تجاه إدارة واستخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية.

فالتوسع السريع في أراضي المحاصيل وأراضي الرعي هو واحد من التحديات الرئيسية في استعادة الأراضي والنظام الإيكولوجي في أفريقيا، وفي العالم. فأراضي المحاصيل وأراضي الرعي تغطي الآن ما يزيد عن ثلث المساحة الأرضية لأفريقيا، مع الإزالة المؤخرة للموائل الأصلية، بما في

[1] حفيظة طالب، "التنمية الاقتصادية في افريقيا: الفرص والقيود"، قراءات افريقية، دراسات وبحوث، الموقع الالكتروني: http://www.qiraatafrican.com/home/new. تاريخ الاطلاع:22-05-2022.

ذلك الغابات، وتكون هذه مركزة في بعض النظم الإيكولوجية الغنية بالأنواع على الكوكب وهي تعد تحديا للإدارة المستدامة للأراضي واستعادة النظم الإيكولوجية. وقد أدت نظم الإدارة المكثفة للأراضي إلى تزايد عالي في إيرادات المحاصيل والثروة الحيوانية في مناطق كثيرة من أفريقيا، ولكن عندما تدار هذه الأراضي بشكل غير ملائم، يمكن أن ينتج عنها مستويات عالية من تدهور الأراضي، بما في ذلك تآكل التربة، وفقدان الخصوبة، واستخراج كبير من المياه الجوفية وعلى سطح الأرض، وزيادة ملوحة المياه، وفرط المغذيات للنظم المائية. وأساليب الإدارة المثبتة الموجودة حاليا لتجنب والحد من تدهور أراضي المحاصيل والمراعي، بما في ذلك التوسع المستدام، والزراعة لغرض الحفظ، وممارسات الزراعة الإيكولوجية، والحراجة الزراعية، وإدارة ضغط الرعي والإدارة الحرجية الرعوية. غير أن هذه لا تطبق بشكل واسع في أفريقيا وبالتالي تشكل تحديات لاستعادة المناظر الطبيعية.[1]

**2 –التحديات الاجتماعية:**

إن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية والسبب راجع إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دورها الأساسي المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع به إلى التمرد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد، نتيجة للتهميش والشعور بالإقصاء وتردى شرعية النظام السياسي خاصة في الدول متعددة الأعراق والإثنيات، فعجز هذه الدولة راجع إلى مساهمتها فيتغيب عنصر الهوية الجامعة، بفعل شخصنة الدولة وتسخيرها لخدمة أقليات وجماعات معينة يحتكرون السلطة والثروة.[2]

ولعل أبرز مثال على ذلك: ما يحدث من صراعات داخلية في السودان، مثل نزاع دارفور: هو نزاع قائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس إلى جانب عوامل أخرى مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش من حيث السياسات التنموية والخلل في ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي لم تكن في المستوى، وتميزت بالعشوائية فبالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 1995 إلى 2009 بعد اكتشاف النفط بالسودان، فإن حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة من مداخيل صادرات هذا المورد بطريقة فعالة، نتيجة مواصلة إتباع النموذج

[1] خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الايكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

الاقتصادي الرأسمالي نفسه الذي ساد أثناء حكم الاستعمار، كذلك دون إهمال تراجع وانخفاض الإنتاج الزراعي لصالح الإنتاج الصناعي[1].

إن طبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافة غربية حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثم وسعت الهوة بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيدا عنها.

**3 التحديات السياسية:**

إن السبب الرئيس الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الاقتصادية» في القارة؛ راجع إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب؛ من بينها:

التمرد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعد من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتم لإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من أوغندا في ديسمبر، وغينيا بيساو 2003، ومصر 2012 ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.وغيابأحزاب سياسية فعلية، لأن الواقع يؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب، وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديا أو تعدديا، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية النظيفة. [2]

كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية النظيفة في إفريقيا إلى غياب وضعف الإطار السياسي و التنظيمي لتعزيز آليات التنمية النظيفة في إفريقيا، على الرغم من أن بعض البلدان الإفريقية تبدل جهود لوضع سياسات تتعلق بالطاقات النظيفة، غير أنها تبقى غير كافية لعدم وجودها في معظم

[1] المرجع نفسه.

[2] معزوز علي، المواءمة بين ثلاثية الفقر التنمية وحقوق الإنسان: تحدي حقيقي للحوكمة التنموية الإفريقية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة البويرة، الجزائر،2021، ص 278-279

خطط التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، إلى جانب نقص الوعي بالتكنولوجيا النظيفة من طرف صانعي السياسات في البلدان الإفريقية وكذا رجال الأعمال والمجتمع المدني، جعل الطلب محدود وانعكس على قرارات تعزيز الطاقات النظيفة والمتجددة وتخصيص موارد لتطويرها.[1]

**4 التحديات الاقتصادية:**

على الرغم من الإمكانيات التي تزخر بها القارة الإفريقية إلا أنها تعاني من التخلف الاقتصادي ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

- قلة الخبرة الفنية.
- عدم توفر رؤوس الأموال الوطنية.
- ارتباط الاقتصاد الإفريقي باقتصاد الدول الاستعمارية السابقة.
- ضعف وسائل النقل والمواصلات.
- تحكم الدول الصناعية في أسعار المواد الخام الإفريقية.

تسعى إفريقيا لإيجاد نموذج تنموي للنهوض باقتصاديات الدول، بينما قطاعها الصناعي الضعيف والقطاع الزراعي مهيمن، تبقى إفريقيا منتجة ومصدرة للمواد الأساسية، إلا أنها تستورد موادها الأولية بعد تصنيعها، والتصنيع هو الذين يخلق القيمة والوظائف.[2]

إذ اظهر تقرير للبنك الدولي لعام 2011عن التنمية الدولية وموضوعه "النزاعات المسلحة والأمن والتنمية " أن الفساد أثر بالغ في تزايد مخاطر اللجوء إلى العنف عن طريق إثارة الشعور بالظلم وتدمير فاعلية المؤسسات الوطنية والقيم الاجتماعية .

وفق الدراسة مقدمة في يونيو2010 ،يعتقد خبراء من معهد ماكينزي العالميMGIأن لأفريقيا أهم مخزون للثروات الطبيعية في العالم: 10 %من احتياطيات النفط العالمية، و40 %من احتياطي الذهب العالمي، 80 %من الكروم و90 %من مجموع معدن البلاتين في العالم موجودة في أفريقيا ولا يتم استغلال الغالبية العظمى لهذه الموارد، إذا ما قلنا أنه يتم استغلالها بشكل سيء، وفي أحسن

[1] بخدة حدة، تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا: فرص وتحديات تعزيز الهدف السابع، مجلة الحقوق والحريات، المجلد09، العدد02، وهران، الجزائر،2021، ص994.

[2] برقوق يوسف وضبع عامر، التحديات الداخلية والخارجية للسياسات التنموية في إفريقيا، جامعة جلالي ليابس، سيدي بلعباس، ص ص: 400.398.

الأحوال فإن الفوائد الاقتصادية لشعوب أفريقيا من هذه الموارد تبقى هامشية، هذه الثروات لا تستفيد منها الشعوب الأفريقية، وذلك لسبب بسيط وهو أن الهيكلة الاقتصادية للدول الأفريقية تبقى غير متوازنة[1].

فارتفاع مستويات الاستهلاك غير المستدامة وأساليب الحياة في كثير من البلدان الأفريقية مع الممارسات غير المستدامة والنمو المستمر للسكان، هي أيضا تدفع إلى تدهور الأراضي والنظم البيئية. والزيادة في الاستهلاك قد فتحت فرصا اقتصادية جديدة لخفض تكلفة الموارد القائمة على الأراضي للمستهلكين، مما قاد إلى ارتفاع الطلب وفشل السياسات والمؤسسات في تحفيز الأساليب المستدامة والنظيفة وتضمين التكاليف الاقتصادية طويلة الأجل للإنتاج غير المستدام، الذي كان معناه أن استغلال الموارد الطبيعية يعود دائما لمستويات أعلى من تدهور الأراضي والنظام البيئي. ومعالجة تدهور الأراضي والنظام البيئي في أفريقيا يتطلب إذا تغيرا نظاميا على المستوى الاقتصادي الكلي، بما في ذلك جهدا منسقا لتحسين استدامة نظم الإنتاج وأساليب حياة المستهلكين.[2]

كما أن أكبر معيقات في إفريقيا ترتبط بعدم توفر الأنشطة في مجال الاستثمار ويشكل ارتفاع تكاليف الاستثمار في إفريقيا عائق أمام المستثمرين وتحديا لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة في القارة على غرار الضرائب العالية التي تفرضها الحكومات الإفريقية على استيراد منشئات ومعدات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[3]

وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية، وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل لها، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهلة.

إن مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية الأخرى حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد حوالي 46 %من إجمالي سكان لإفريقيا وهذا بالرغم من

[1] المرجع نفسه.

[2] خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الايكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، مرجع سابق.

[3] بخدة حدة، تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا: فرص وتحديات تعزيز الهدف السابع، مرجع سابق، ص995.

التحسينات الكبيرة في نمو إجمالي الناتج المحلي للقارة في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائفهم ومصادر دائمة للدخل.[1]

**المطلب الثاني: التحديات الخارجية**

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار، لم تعد إفريقيا مستعمرةٍ، إنما هي كذلك محل تنافس من قبل أقطاب دولية أخرى، عبر الشركات متعددة الجنسيات وضغوطات المؤسسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية.

وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط احتلالي حديث يتم بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى[2].

**1-أثر الديون على التنمية في إفريقيا**

في التسعينيات تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة إتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية.

كما أثرت سياسات المشروطية على واقع الدولة في إفريقيا، حيث ركزت في البداية على آليات الإصلاح الاقتصادي مدفوعة بما عانته دول العالم الثالث من أزمات الاقتصادية في ذلك الوقت، وكان تبني برامج التكيف الهيكلي كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية.

ومع بداية التسعينات قامت الدول المانحة بممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت الدول التي لا تتبع النهج الديمقراطي مهددة بإيقاف المعونات الاقتصادية والتسهيلات المالية.

إن المشروطية السياسية هي مجرد وسيلة غربية تهدف إلى جعل الرأسمالية الليبرالية تحل محل الاشتراكية على مستوى العالم، غير أنها أدت إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلي في الدولة، مما يؤدي إلى عدم تحقيق الديمقراطية الحقيقية.[3]

---

[1] خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الايكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، مرجع سابق.

[2] برقوق يوسف وضبع عامر، المرجع السابق، ص 400.

[3] نفس المرجع.

**2-إثارة المشكلات من طرف الدول الكبرى لعرقلة التنمية**

وتجدر الإشارة إلى أن استغلال الثروات الطبيعية لا يكون هدفاً للجماعات المتصارعة فقط، بل يكون أيضاً هدفاً للقوى الخارجية التي تتدخل في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال اهتمت بالتدخل في الكونغو الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات من اجل حماية استثماراتها في إقليم كاتنجا شابا. لذلك يتضح لنا أن إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها بقصد إبقاء دول القارة في استهلاكمستمر لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أن الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية.[1]

**3-التكالب على المناطق الاستراتيجية**

من بين مناطق الاستراتيجية في إفريقيا والتي أدت إلى تكالب دول العالم نجد القرن الإفريقي حيث يكتسب القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة لأي من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات كما أنها تعد ممرا مهما لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا، أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي.

ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع فحسب وإنما تتعداها للموارد الطبيعية خاصة البترول الذي ظهر في الآونة الأخيرة في السودان، وهو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال أضف إلى أسباب سعي واشنطن تحديدا لذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية ومكنوناتها الاقتصادية[2].

**4-احتكار وضعف نقل التكنولوجيا النظيفة:**

[1] برقوق يوسف وضبع عامر، المرجع السابق، ص400.

[2] نفس المرجع.

إن الاحتكار، خصوصًا للتكنولوجيا المتطورة والنظيفة، والقيود المفروضة في بعض اتفاقيات نقل التكنولوجيا وتراخيص الملكية الفكرية أدت لعرقلة نقل ونشر التكنولوجيا النظيفة إلى إفريقيا وتتنوع عقود نقل التكنولوجيا وتتباين أنواعها، فبعضها عقد تسليم مفتاح، كعقد إنشاء مصنع وتركيب معداته والتدريب، وبعضها تراخيص بالاستغلال، وبعضها مجرد مساعدة فنية، وأخرى عقود بحث وتبادل معلومات. ويبدو واضحاً أن هناك ظلمًا واقعًا على الدول المنقولة لها التكنولوجيا، يحرمها من الاستفادة من عملية نقل التكنولوجيا واستثمارها، سواء فنياً أو تدريبياً أو بالمعدات وتبادل التكنولوجيا المحسنة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة واستقدام الخبراء نتيجة لاتفاقات التراخيص واستغلال براءات أو علامات أو اتفاقات المعرفة الفنية.[1]

كما أن معظم التكنولوجيات خاصة المتعلقة بإدارة الأراضي والنظم الإيكولوجية ليست موثقة على نحو سليم، وكفاءتها لم يتم تقييمها جيدا، بالإضافة إلى ذلك فأن أغلب التكنولوجيات النظيفة المتوفرة مرتفعة الثمن، وليست في متناول أغلب الدول الإفريقية.[2]

## المبحث الثالث: مستقبل وفرص التنمية النظيفة في إفريقيا

للإلمام أكثر بمستقبل وفرص التنمية النظيفة في إفريقيا درسنا هذا المبحث في إطار ثلاثة سيناريوهات هي:

- سيناريو نجاح التنمية النظيفة في إفريقيا.
- سيناريو البقاء على الوضع القائم للتنمية النظيفة في إفريقيا.
- سيناريو فشل التنمية النظيفة في إفريقيا.

### المطلب الأول: سيناريو نجاح التنمية النظيفة في إفريقيا

يتجه هذا السيناريو إلى توقع مستقبل متطور للقارة الإفريقية ويتوقع خروج القارة من المشاكل والفقر ولتحقيق هذا يجب أن يكون هناك عمل جماعي يجمع كل الفواعل الداخلية والإقليمية والعالمية من خلال التركيز على الإصلاحات، ويعتبر ارتفاع الناتج المحلي للقارة ب5% سنويا بين 2000 و2014 وخاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء وأصبح يعبر عن هذا النمو ب "نهضة إفريقيا"

[1] أحمد حسين الفليكاوي، معوقات نقل التكنولوجيا، الموقع الإلكتروني:https://www.alqabas.comتاريخ الإطلاع:09-06-2022

[2] خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الايكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود، مرجع سابق.

واعتبار أن تزايد الناتج المحلي وتذبذبه وتباينه بين الدول الإفريقية هو أمر طبيعي لاختلاف الظروف التي تمر بها القارة الإفريقية.[1]

إن اعتماد الاتحاد الإفريقي استراتيجيات مستقبلية لتمكين الاقتصاديات الإفريقية "أجندة 2063" التي يجب أن تبلغها القارة على مدى السنوات المقبلة ما هي إلا نهضة إفريقيا لنمو شامل وتنمية مستدامة، وأن الثروات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تتوفر عليها القارة ستكون ركائز للتنمية.[2]

ومن بين أحسن الأمثلة على توقع نجاح التنمية مستقبلا في إفريقيا دولة رواندا التي استطاعت التغلب على الحروب الأهلية ومشاكل الأقليات والإبادات الجماعية واستطاعت أن تحقق أشواط كبيرة في تحقيق التنمية.[3] ففي سنة 2014 استطاعت رواندا أن تحتل المراتب الأولى في جذب الاستثمارات الدولية مع مكتب الشؤون الدولية التابع لوزارة الطاقة الخبرة التقنية في مجال الطاقة النظيفة واستفادة رواندا من 237 مليون دولار.[4]

**المطلب الثاني: سيناريو البقاء على الوضع القائم للتنمية النظيفة في إفريقيا**

يتجه هذا السيناريو إلى توقع بقاء الوضع الراهن للتنمية في القارة وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة والنظيفة، فوتيرة النمو في إفريقيا ضعيفة ومتوسطة في أغلب الأوقات ولا يمكن انتظار تغيرا كبيرا منها في وقت قياسي، فمجمل معوقات التنمية في إفريقيا تحتاج استراتيجيات واضحة وخاصة تتماشى مع واقع وخصوصية المجتمع الإفريقي وأن لكل أنواع التنمية في إفريقيا بأنواعها الداخلية والخارجية تحتاج إلى وقت واستراتيجيات مدروسة، فمشكلة الفقر وحدها تستدعي جهودا جبارة فكل السياسات الأممية والإفريقية منذ وقت مضى لم تأت بنتائج محسومة وما زال الفقر متأصلا في المجتمعات الإفريقية.[5]

---

[1] الأسواق العقارية في قارة إفريقيا من الإزدهار والفرص، تقرير إفريقيا 2018/17، نايت فرانك للأبحاث، ص3.

[2] وسيلة شابو، مستقبل الاقتصاديات إفريقية وفق أجندة 2063، مرجع سابق، ص ص: 22-23.

[3] Nicolas Kreibich, Lukas Hemwille, Carsten warnecke, opcit, p3.

[4] بخدة خدة، **تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فرص وتحديات تعزيز الهدف السابع**، مرجع سابق، ص993.

[5] امريو وردية، صخري سفيان، **التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**، مرجع سابق، ص ص: 507-2511.

إن مجمل إحصائيات ومؤشرات الأمم المتحدة والبنك الدولي توضح وتيرة النمو البطيء لمجمل الدول الإفريقية فلا يمكن الحديث عن تطبيق تكنولوجيا نظيفة وتوفير وتيرة نمو مقبول لدولة لا تملك أدنى إمكانيات حتى لتعيل وتضمن الغذاء لأطفالها، إن هذا هو ما تجادل به أفكار نظرية التبعية والسيطرة بين المركز والمحيط في إطار هيمنة النظام الرأسمالي العالمي والعلاقة غير المتكافئة التي تكرس الوضع الراهن.[1] وأيضا ما جاءت به مقاربة البديل من أفكار حول سلبية الدعم الخارجي والمساعدات للدول الإفريقية.

**المطلب الثالث: سيناريو فشل التنمية النظيفة في إفريقيا**

يتجه هذا السيناريو إلى القول بعدم نجاح وفشل تجارب التنمية في إفريقيا وأن مستقبل القارة الإفريقية حول تحقيق نتائج التنمية المستدامة والتنمية النظيفة غير ناجح وأن القارة بحسب الظروف الحالية والواقع الإفريقي المعاش تبقى تتخبط في مشاكلها التي هي نتاج تراكم مجموعة من الأسباب وظروف تاريخية شائكة من فساد النخب والنهب المتواصل لموارد القارة وهجرة الأدمغة، زيادة على إتباع سياسات تنموية غير مجدية والظروف والتغيرات المناخية الصعبة والنزاعات والحروب وكلها عوامل تساعد على فشل مسارات التنمية والتنمية النظيفة.[2]

فلا تزال دول إفريقيا جنوب الصحراء تعاني من فقر مدقع وعدم توفر أدنى مقومات الحياة فتضافر كل هذه الأسباب يجعل من المستحيل على الدول الإفريقية تجاوز هذه العقبات على المدى القريب أو البعيد، وهذا ما تؤكده الآليات الأممية والإقليمية من عدم النجاح وعدم الوصول للنتائج المسطرة، فمثلا آلية التنمية النظيفة بحد ذاتها تتعرض إلى تهديد والتفكك لانخفاض أسعار الكربون بنسبة تتعدى 70% وهو ما يضعف التوجه للاستثمار في الدول النامية ويتساءل صانعو السياسة والمدافعون عن المناخ عن جدوى هذه الآلية في ظل هذه الظروف وغياب الحلول.[3]

وهنا تبرز أفكار مقاربة البديل التي طرحناها في الفصل الأول بعدم جدوى المساعدات الإنمائية والدور الخارجي ويجب على الدول الإفريقية الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية.

---

[1] فايزة يموتن، نظرية التبعية، مرجع سابق.

[2] مداني ليلى، مرجع سابق، ص192.

[3] تغير المناخ وأسواق الكربون وآلية التنمية النظيفة نداء لاتخاذ إجراءات، الملخص التنفيذي توصيات الفريق العالمي المستوى حول الحوار بشأن السياسة العامة لآلية التنمية النظيفة،CDM policy dialogue 2013، ص2.

وحسب ما جاء في تقرير الأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة لسنة 2021 وحول نتائج التنمية الخاصة بإفريقيا فمجمل أهداف التنمية المستدامة كانت نتائج ضعيفة وذات تقدم بطيء وجحود في بعض الأهداف مثل: الطاقة النظيفة، المياه النظيفة، والنظافة الصحية، القضاء على الفقر، أما السلام والعدل والمؤسسات القوية فقد شهدت تراجعا بالنسبة للسابق.[1]

[1] تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة،2021 الأمم المتحدة، ص35.

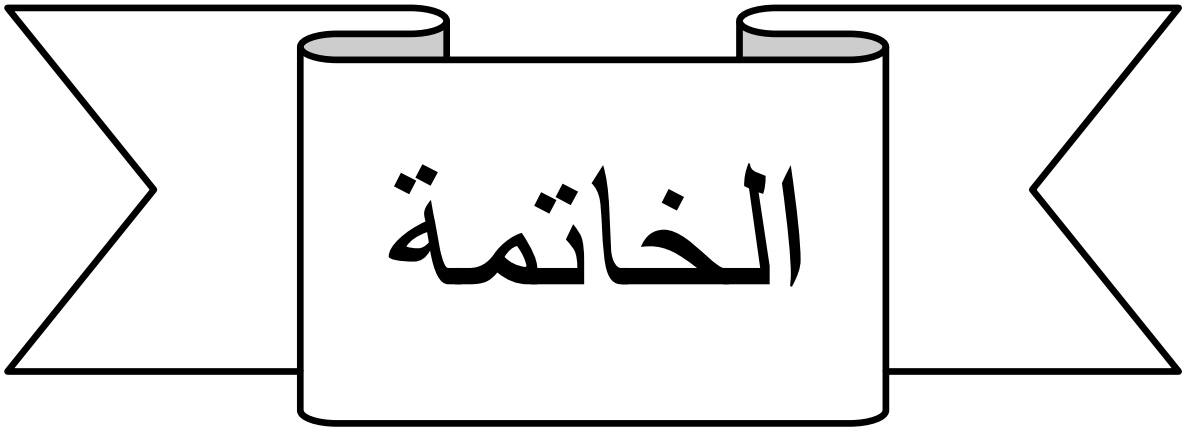
الخاتمة

إن الدول الإفريقية بمقوماتها المختلفة وأزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، وفي إطار سعيها لمكافحة التخلف وتحقيق التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية النظيفة قد انتهجت سياسات وآليات مختلفة الهدف منها تحقيق نمو في كل المجالات وخاصة النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمارات النظيفة ونقل التكنولوجيا النظيفة وتهيئة المناخ المناسب للمشاريع.

وفي هذا السياق تسعى الدول الإفريقية للخروج من دائرة الفقر وتحقيق التنمية، ومن بين الجهود المبذولة إقليميا مبادرة النيباد وأجندة 2063، وكذلك العديد من المبادرات الأممية كالآليات الخاصة بالتنمية النظيفة التي من خلالها يمكن للدول الصناعية أن تتعاون مع الدول النامية في الحد من الانبعاثات عن طريق المشاريع والتي لم يكن للدول الإفريقية النصيب الكافي منها مقارنة ببقية الدول في العالم عن طريق المشاريع.

غير أن هذه المساعي لم تكن لها النتائج المتوقعة والكافية في تحقيق التنمية النظيفة في القارة الإفريقية ولا في نقل التكنولوجيا أو نقل الاستثمارات ذات العلاقة، فأغلب مؤشرات التنمية المختلفة تعكس نتائج ضعيفة عن التنمية في القارة الإفريقية والواقع الإفريقي المعاش والصعب لأغلب الدول الإفريقية أكبر دليل على ذلك، ورغم كل الجهود المبذولة والخطوات الجادة لإفريقيا نحو تحقيق النمو المرجو إلا أن هناك عراقيل وتحديات تعيد مسار التنمية في إفريقيا إلى نقطة الصفر، وبذلك يبقى تحقيق التنمية النظيفة في إفريقيا صعب إن لم يكن مستحيلا، وبقاء القارة الإفريقية على أوضاعها الحالية هو الرهان والسيناريو الأكثر ترجيحا للمستقبل القريب بالنظر إلى النتائج المستخلصة من هذا البحث.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تعاني القارة من مختلف أشكال التهديدات البيئية وهي من أكبر المتضررين من آثار تغير المناخ بالرغم من أن القارة لا تساهم إلا بنسبة ضعيفة من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعترف الدول الصناعية الكبرى بالمسؤولية التاريخية لتغير المناخ وتسعى إلى

تخفيض الإنبعاثات، وهذا ما يظهر من خلال الكم الهائل للإتفاقيات والمؤتمرات حول المناخ، ولكن لا يوجد تنفيذ فعلي على أرض الواقع مما زاد من تأزم قضية المناخ ومعاناة الدول الإفريقية.

– تعتبر الأخطار الناتجة عن التهديدات البيئية بمثابة تحديات عالمية في أسبابها وكذلك في حلولها، وتعد إفريقيا أكبر متضرر من هذه التهديدات وتدفع ضريبة تقدم الدول الصناعية الكبرى التي لا تتقاسم معها كل الحلول اللازمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تأبى المشاركة في عدة مؤتمرات عالمية حول المناخ.

– تساهم الأمم المتحدة بدور كبير في مواجهة التهديدات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة والتنمية النظيفة من خلال برامجها المختلفة وإبرام المعاهدات والاتفاقيات، لكن التطبيق الفعلي لهذه البرامج والاتفاقيات لم يكن بالنتيجة المرجوة للقارة الإفريقية حول تحقيق التنمية المستدامة والنظيفة.

– ضرورة تقوية الدور الإقليمي والجهود الإفريقية المبذولة حول تحقيق التنمية المستدامة والتنمية النظيفة وليس فقط من خلال خلق برامج والمؤتمرات، وإنما بتفعيل الاستراتيجيات على أرض الواقع وتكثيف كل الجهود وتوزيع الأدوار والتعاون بين الدول الإفريقية أولا ثم مع الأطراف الخارجية ثانيا.

– تتمتع القارة الإفريقية بموارد طبيعية وبشرية هائلة وموقع جغرافي استراتيجي لكنها لم تخدم تطلعات القارة نحو النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنمية النظيفة لعدم توفر التكنولوجيا ورؤوس الأموال.

– نقل التكنولوجيا النظيفة والاستثمارات للدول النامية كهدف من أهداف التنمية المستدامة حسب ما جاء في أهداف الألفية للأمم المتحدة كان بوتيرة ضعيفة ولا يوجد نقل فعلي للتكنولوجيا وحتى بين الدول الإفريقية لم يكن هناك توزيع متكافئ بينها.

وفي سبيل تحقيق التنمية النظيفة في إفريقيا يمكن ايراد المقترحات التالية:

– ضرورة تكثيف الجهود للتطبيق الفعلي كما جاء في نتائج المؤتمرات الخاصة بالبيئة وتجسيدها في أرض الواقع.

– تبني اصلاحات تناسب الواقع الإفريقي وعدم استيراد سياسات لا تتماشى مع الخصوصية الإفريقية.

– ضرورة الاعتماد على الإمكانيات المحلية وتنويع الاقتصاد واستخدام ما تتمتع به القارة من مواد بما يخدم التنمية النظيفة.

– ضرورة إيجاد الطرق الملائمة للضغط على الدول الكبرى الصناعية لتطبيق ما جاء في المؤتمرات الأممية حول المناخ باعتبارها السبب الأول للمشاكل البيئية.

– لا يمكن الحديث عن تنمية نظيفة في إفريقيا والعديد من الدول الإفريقية ما زالت تتخبط في الفقر وتعاني المجاعة.

– للوصول إلى نتائج تنموية فعلية يجب استئصال الأسباب الحقيقية وراء بقاء القارة تدور في حلقة مفرغة من الفقر والتبعية والحروب الأهلية.

وختاما وفي الخير يمكن الإشارة إلى ضرورة إيلاء أهمية بحثية لموضوع التنمية النظيفة في إفريقيا وإثراء الموضوع بنماذج أخرى واعتماد المقارنة بينها للوصول إلى أحسن النتائج واستغلال الدروس.

➢ **باللغة العربية**

**أولا: القرآن الكريم**

1- الآية 46 من سورة الأنفال.

2- الآية 9 من سورة الزمر.

**ثانيا: المعاجم**

1- معجم العربي والأنطولوجيا. متاح على الموقع: https://ontology.birzeit.edu تاريخ التصفح: 2022/03/26.

2- معجم المعاني الجامع. معجم عربي عربي. على الموقع https://Aalmaag.com. تاريخ التصفح: 2022/05/18.

**ثالثا: الكتب**

1- إ، جوزيف . أندي. ن روبرت. ستافينس. **السياسة الدولية للمناخ بعد كيوتو**. موجز لصانعي السياسة. تر عصام الحناوي. المركز القومي للترجمة. ط1. 2015.

2- الجابري، محمد عابد. **التنمية البشرية في الوطن العربي**. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1995.

3- حمدي، عبد الرحمان. **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟** . ط1. مكتبة مدبولي. 2007.

4- سعيدي، يحيى وشنبي صورية. **نظريات التنمية المستدامة**. المكتبة الشاملة. سنة 2021. متاح على الموقع: https://www.google.com.

5- سياما، ايف. **التغير المناخي**. ترجمة منعم زينب. ط1، مكتبة الملك فهد. الرياض. 2015.

6- السيد ضلع، جمال محمد. **أزمة الشرعية السياسية في إفريقيا**. مركز البحوث والدراسات الإفريقية. القاهرة. 2004.

7- عارف، نصر. **مفهوم التنمية**. مكتبة عين الجامعية. متاح على الموقع: htt.ps://ebook.univeryes.com: يوم 20-03-2022.

8- عباس، علي محمد. الأمن والتنمية: دراسة حالة العراق. ط1. مركز العراق للدراسات. العراق. 2014.

9- عبد الله، علي محمد. **التغيرات المناخية: آثارها.. التكيف.. والحلول**. د د ن . د ب . د س.

10- عتامنة، صلاح. **التنمية الشاملة: مفاهيم ونماذج**. ط1، اربيد الأردن. مؤسسة دار العلماء. 1997.

11- غيث، محمد عاطف. علي محمد محمد. **التنمية الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي**. ناصر. دار المعرفة الجامعية. 2015.

12- الكردي، محمود. **التخطيط لتنمية المجتمع: دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أصوان**. القاهرة. دار المعارف للنشر والتوزيع. 1997.

13- وديع، محمد عدنان. **مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظرياتها**. المعهد العربي للتخطيط. الكويت. 1996.

**رابعا: المقالات**

1- أبو بهاء، سائد. **التنمية من منظور إسلامي**. تاريخ النشر 2008. متاح على الموقع: https :// pulpit Alwatavoice.com تاريخ التصفح: 2022/04/10.

2- أبو فرحة، علي. التنمية في إفريقيا بين المنظورين الإسلامي والغربي. **مجلة السياسة والاقتصاد**. المجلد10. العدد9. 2021.

3- أبو فرحة، علي. تحليل واقع التنمية في إفريقيا. **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**. العدد9. 2021.

4- أحمد، مصطفى أحمد. **أهمية إفريقيا**. مقالة في جريدة الوطن يوم 08 أفريل 2022 على الموقع:HTTPS.//alwatan.com . تاريخ التصفح: 2022/04/08.

5- الإمام، محمد محمود. **تحديات الاستثمارات الخارجة في إفريقيا**. مقالة على الموقع: HTTPS://islamonline.net. تاريخ: 06-05-2022.

6- باكير، علي حسين. التنافس الدولي في إفريقيا: الأهمية الإستراتيجية التي اكتسبتها القارة الإفريقية في السنوات القليلة الماضية. مقالة بتاريخ: 2021/10/13. **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية.**

7- بخدة، خدة. تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فرص وتحديات تعزيز الهدف السابع. **مجلة الحقوق والحريات.** المجلد9. العدد 2. 2021.

8- بقواسي، صفية. آلية التنفيذ المشترك: دراسة التجربة الأوكرانية. **مجلة الإستراتيجية والتنمية.** المجلد09. العدد 03 مكرر. الجزائر. 2019.

9- خنفوسي، عبد العزيز. عيسى لعلاوي. **تنفيذ التزامات برتوكول كيوتو في إطار مواجهة التغيرات المناخية.** المؤتمر الديموقراطي العربي. 2017/09/06. متاح على الموقع: https// democraticac.de. تاريخ التصفح: 2022/05/18

10- راديليت، ستيفن. نهضة إفريقيا: هل توقفت. **مجلة التمويل والتنمية،** العدد 53. الطبعة 02. 2016. صندوق النقد الدولي.

11- زموري، كمال. صكري أيوب. حمودة سامي. نظريات التنمية وتطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال (1967-2019). **مجلة أوراق اقتصادية.** مجلد3. العدد2. ديسمبر 2019.

12- السبيعي، محمد. إشكالية التنمية المستدامة في بروتوكول كيوتو: استعراض لمحتوى آلية التنمية النظيفة. **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.** المجلد9. العدد2. جويلية 2007 .

13- سالي، يوسف. مبارك كوثر. دور ومستقبل النيباد في القارة الإفريقية. **الموسوعة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية.** المركز الديمقراطي العربي. 2017.

14- شابو، وسيلة. مستقبل الاقتصاديات الإفريقية وفق أجندة 2036. **مجلة كلية السياسة والاقتصاد.** العدد5، 2020.

15- شبع، حسين عماد. **مالا تعرفه عن الثروات الإفريقية.** مقالة على الرابط: africansc.iq/ndex.phpqr.

16- شلش العتابي، عبد الزهرة. الوزن الجيوبوليتيكي للإسلام في إفريقيا. كلية التربية الإنسانية. **مجلة الأستاذ**. العدد 5. المجلد2. 2013.

17- صبح، نوار. **الطاقة الحرارية الأرضية**، مصدر رئيسي لتنوع مزيج الكهرباء في شرق إفريقيا. 2021/11/29. متاح على الموقع Https://attaqa.net. تاريخ التصفح: 2022/04/22.

18- صخري، محمد. **نظريات التنمية الاقتصادية**. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية. تاريخ النشر 2019. متاح على الموقعwww.politices.com //Https. تاريخ التصفح: 2022/04/10.

19- طالب، حفيظة. "**التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود**". قراءات افريقية. دراسات وبحوث. الموقع: http://www.qiraatafrican.com تاريخ التصفح: 22-05-2022.

20- تر: عارف، محمد كامل. اللجنة العلمية للبيئة والتنمية: **مستقبلنا المشترك**.. سلسلة عالم المعرفة. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. العدد 142، أكتوبر 1989.

21- العبيد أحمد، ضرار الماحي. **نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة**. متاح على الموقع: www.watfa.net. تاريخ التصفح: 08-04-2022.

22- عبد السلام، جيهان. **أزمة الديون في إفريقيا في ظل وباء كرونا:الأسباب وجمود الإحتواء**.

23- عبيد العازمي، لافي مبارك سعد. مؤشرات التنمية في إفريقيا إطار تحليلي. **مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل**. جامعة السودان. المجلد 2. العدد2. 2021.

24- علام، مصطفى شفيق. **أفرقة التنمية: ثغرات في مؤشرات الإدارة القومية بالقارة السمراء**. دراسات وبحوث، تاريخ النشر: 2022/02/22. قراءات افريقية على الموقع https://qiraat african.com. تاريخ التصفح: 2022/03/13.

25- غنيم، عثمان محمد. أبو زنط، ماجدة. التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية. **مجلة الدراسات والعلوم الإدارية**. عمادة البحث العلمي. جامعة الأردن. عمان. الأردن. المجلد36. العدد01. جانفي 2009.

26- فكيري، أمال. آلية التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز الاستدامة البيئية. **مجلة آفاق العلوم**. جامعة لونيسي علي. البليدة2. المجلد 6. العدد 3. 2021.

27- قلاع الضروس، سمير. الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والرهانات الدولية الكبرى لمنطقتي الشرق الأوسط والساحل الإفريقي: دراسة جيوسياسية مقارنة. **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**. المجلد 11. العدد 01. سنة 2022.

28- مداني، ليلى. دراسة نقدية لواقع التنمية في إفريقيا والرهان على مكافحة الفقر المتعدد. **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**. العدد15. ديسمبر 2020.

29- مصطفى، محمد علي. **الكشوف الجغرافية الأوروبية للقارة الإفريقية والتطلعات المعاصرة للسيطرة على مواردها**. مقالة على الرابطw.w.w.uq.edu:sa. تاريخ التصفح: 2022/04/03.

30- مصطفى، هبة. **إفريقيا تتصدر مخصصات صندوق المناخ لدعم المشروعات صديقة البيئة**. تاريخ النشر أكتوبر 2021. على الموقع attaqa.net: //:https. تاريخ التصفح: 2022/05/07.

31- مصطفى، هبة. **الطاقة المتجددة في إفريقيا...5 دول تملك إمكانيات هائلة**، 8 يناير 2022. على الموقع. Https://attaqa.net . تاريخ التصفح: 2022/04/22.

32- موساوي، رفيقة. موساوي زهية. دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة. **مجلة المالية والأسواق**. متاح على الموقع: https://WWW.asjp.cerist.dz. تاريخ التصفح: 2022/04/22.

33- يموتن، فايزة. **نظرية التبعية**. مقالة متاحة على الموقع http://rqiim.com. تاريخ التصفح: 2022/04/10.

**خامسا: الوثائق الرسمية والتقارير**

1- الأسواق العقارية في قارة إفريقيا من الازدهار والفرص. تقرير إفريقيا 2018/17. نايت فرانك للأبحاث.

2- الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. مؤتمر الأطراف تقرير مؤتمر الأطراف عن دورته الخامسة عشر المعقودة في كوبنهاقن في الفترة 8 إلى 19 ديسمبر 2009. نسخة عربية بتاريخ 30 ماي 2010.

3- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ. الأمم المتحدة 1992.

4- اتفاقية باريس. العمل المناخي. موقع الأمم المتحدة. التصفح بتاريخ: 2022/03/28. متاح على الموقع: Https.//www.un.org.

5- اتفاقية باريس باللغة العربية بصيغة pdf.

6- آليات تمويل الكربون مع التركيز على آلية إجراءات التخفيف الملائمة وطنيا والفرص في المنطقة العربية. الأمم المتحدة. بيروت 2018.

7- تغير المناخ وأسواق الكربون وآلية التنمية النظيفة نداء لاتخاذ إجراءات. الملخص التنفيذي توصيات الفريق العالمي المستوى حول الحوار بشأن السياسة العامة لآلية التنمية النظيفة. policy dialogue CDM 2013.

8- تغير المناخ وأسواق الكربون وآلية التنمية النظيفة نداء لاتخاذ إجراءات. الملخص التنفيذي توصيات الفريق العالمي المستوى حول الحوار بشأن السياسة العامة لآلية التنمية النظيفة. policy dialogue CDM 2013.

9- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.2021 الأمم المتحدة.

10- تقرير البنك الإفريقي للتنمية. الإدارة القطرية والإقليمية: شرق (ب). تحديات وفرص تصفية المتأخرات. إعفاء الدين وتحسين في السودان. تبادل الخبرات الإفريقية. 2011.

11- تقرير صندوق البيئة العالمية: نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. الموقع الالكتروني: www.uncclearn.org. تاريخ التصفح: 21-05-2022.

12- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. الابتكار ونظام نقل التكنولوجيا في موريتانيا. متاح على الموقع: https://archive.unescwa.org. تاريخ الإطلاع:21-05-2022.

13- تقرير التنمية البشرية لعام 2005 (الملخص) بعنوان التعاون الدولي على مفرق طرق المعنوية والتجارة والأمن في عالم غير متساو.

14- تقرير التنمية البشرية لعام 2019. بعنوان ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن 21 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

15- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة نحو هانسيرغ جنوب إفريقيا. سبتمبر 2002. الأمم المتحدة. نيويورك. 2002.

16- تقرير المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة. الدورة العادية 16 لمؤتمر وزراء الاتحاد الإفريقي المعني بالبيئة ليبرفيل. الغابون، 2017/16/12. ص4. متاح على الموقع: https://au.int. تاريخ التصفح: 2022/04/24.

17- خطة العمل الإفريقية بشأن استعادة النظم الايكولوجية من أجل زيادة القدرة على الصمود. شرم الشيخ. مصر. 2018. متاح على الموقع:https://www.cbd.int. تاريخ الإطلاع: 2022/05/21.

18- السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة. الأمم المتحدة. متاح على الموقع: Https:// www.an.arg. تاريخ التصفح: 2022/05/07.

19- نقل التكنولوجيا والتعاون فيه. اتفاقية التنوع البيولوجي الاجتماع التاسع. متاح على الموقع: http://cbd.int/kb/record. تاريخ التصفح:21 /2022/05.

**سادسا: الملتقيات**

1- عياش، زبير. بن مخلوف، أميرة. الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من قبل الأطراف. **الملتقى العالمي الدولي حول: آلية حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**. ورقلة- الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013. متاح على الموقع: https:// dspace.univ.ouargla.dz. تاريخ التصفح: 2022/04/25.

**سابعا: المحاضرات**

1- **نظريات التنمية المستدامة.** مجموعة محاضرات على موقع الأرضية لجامعة سطيف 2. متاح على الموقع: https://cte.univ-setif.dz. تاريخ التصفح: 2022/04/10.

**ثامنا: المذكرات**

1- إسماعيل، معتصم محمد. **دور الإستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سوريا نموذجا).** مذكرة دكتوراة. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.2015.

2- إلياس، سي ناصر. **دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة. 2012-2013.

3- أيمون، ياسين. آيت عبو مولود. **مكانة الترتيبات البيئية في العلاقات الدولية 2020/1997.** مذكرة ماستر في العلوم السياسية. جامعة مولود معمري-تيزي وزو. 2016-2017.

4- برقوق يوسف وضبع عامر. **التحديات الداخلية والخارجية للسياسات التنموية في إفريقيا.** جامعة جلالي ليابس. سيدي بلعباس.

5- بروال الطيب. **الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي.** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية. تخصص الأمن والتنمية. جامعة الحاج لخضر. باتنة. 2018-2019.

6- بن بختي، عبد الحكيم. **المعارضة والترسيخ الديمقراطي في إفريقيا: دراسة مقارنة.** أطروحة دكتوراه علوم سياسية. جامعة وهران2. 2017/2016.

7- بلحناشي، زليخة. **التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي.** أطروحة دكتوراه فرع الاقتصاد الكمي. جامعة منتوري قسنطينة. 2007.

8- حماش، وليد. **التكنولوجيا النظيفة في الجزائر.** رسالة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة سطيف1. الجزائر. 2019-2020.

9- دير، أمينة. **أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا: دراسة حالة دول القرى الإفريقية.** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013-2014.

10- العايب، عبد الرحمان. **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة.** رسالة دكتوراة. جامعة سطيف. الجزائر.2011.

11- عبد الهادي، محمد أبو بكر عبد المقصود. **الاستثمار في آلية التنمية النظيفة: إطلالة على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.** قسم القانون العام بكلية الحقوق. جامعة المنصورة. مصر. 2011.

12- عصماني، خديجة. عمومن الغالية. **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**. مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية. تخصص تنظيمات سياسية وإدارية. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة. 2012-2013.

13- فلاح، أمينة. **دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة منتوري قسنطينة. 2010-2011.

14- معزوز، علي. **المواءمة بين ثلاثية الفقر التنمية وحقوق الإنسان: تحدي حقيقي للحوكمة التنموية الإفريقية.** كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة البويرة. الجزائر.2021.

15- منصوري، سفيان. **آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقية.** رسالة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة باتنة. 2016-2017.

16- نوير، عبد السلام. **نظريات التنمية وأسباب التأزم: دراسة نقدية.** جامعة اسيوط. مصر.

17- ونشان، صالح. **مبادرات التنمية في إفريقيا: نموذج "نيباد"**. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سيلا. جامعة محمد الخامس الرباط.

**تاسعا: المواقع الإلكترونية**

1- الأمم المتحدة ألاسكو Escwa متاح على الموقع: Https://www.unicwa.org . تاريخ التصفح: 0222/03/26.

2- البنك الإفريقي للتنمية، متاح على الموقع.https://www.aljazeera.net. تاريخ التصفح: 2022/04/25.

3- بدر، أحمد. "**ايرينا**" **تستكشف أفق الاستثمار بمجال الطاقة المتجددة في إفريقيا**. التقرير الدولي: 24 مليون وظيفة في القارة السمراء. يناير 2022. متاح على الموقع: http://attqa.net. تاريخ التصفح: 2022/04/25.

4- جعل التصنيع في إفريقيا مستداما. متاح على الموقع: https://www.narg.

4- خريطة إفريقيا العالم1. متاح على الموقع:https: //:sites.googel.com . تاريخ التصفح: 2022/04/03.

5- عبد الغفار، عمرو. **تفعيل آلية التنمية النظيفة يجذب استثمارات أجنبية مباشرة**. المال جريدة مصرية اقتصادية يومية. متاح على الموقع: https:// almalnews.com. تاريخ التصفح: 09-06-2022.

6- عبد القادر، مروة. **محطات التغيرات المناخية في مصر**. متاح على الموقع: https://mobtada.com. تاريخ التصفح: 2022/06/09.

7- الفليكاوي، أحمد حسين. **معوقات نقل التكنولوجيا**. الموقع: https://www.alqabas.com تاريخ التصفح: 09-06-2022.

8- مجموعة البنك الإفريقي للتنمية. **في قلب تحولات إفريقيا** . الإستراتيجية المعتمدة للأعوام 2013 إلى 2022. متاح على الموقع: https://www.afdb.org. تاريخ التصفح: 2022/04/25.

9- الموقع الإلكتروني:https://www.pinterest.com

10- الموقع الالكتروني: /www.watfa.net، تاريخ التصفح: 2022/04/08.

11- الموقع الالكتروني: wikipedia.org. ar. تاريخ التصفح: 2022/05/12.

**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:**

**1- WARBURTON, C, GILDER, A. Clean Development Mechanism(CDM) projects and the south African mining industry key legal Issues for consideration**. Carburant and. A oilder.Director imbewu enviro-lecal specialists (pty) ltd. 46 buffalo read emaretia. 2195.

2- LOKSHALL, ELISABETH Wendy. **Climate Change and Technology in a Globalzing World**. University of Oslo.2006.

3- DAYO, Felix. **clean development mechanism potential and challenges in sub saharan africa**. academia.edu.

4- GALONKGE Oganne? **The Clean Development Mechanism (CDM) Analysing. the Financial Vibility of potential projects, and assessing Associted Sustainble Development impacts for south Africa**, published by the university of cape town (UCT).

5- Gary cox. **the clean devlopment mechanism asvehicle for technology Transfer and sustainable devlopment-muth on reality?**. journal lead law Emiment and Development.

6- Seroka, LINDA. **Internal Successes in Clean Development Mechanism Implemontation**: Lesson for South Africa. Gordoni institute of Business scienle. university of pretoria. 2009.

7- BURIAN, Martin. Christof ARENS. **The Clean Development Mechanism, Atod for Financing Low-Carbon Développent in Africain?** Gfa Cansulting Group. Hamburg. Germany. uppertal institute for. climate. environnent and émerger.

8- KREIBICH , Nicolas. lukas HEMVILLE. Carsten Warnecke. Christof Avens. **An update on the Clean Développent Mechanisi in African in Times of Market Crisis**, wuppertal Institute for Climate. Environnent and Energy. Garmany.

9- "**What is sustainable development**?". https://www.acciona.com .

-تسعى الدول الإفريقية، على غرار باقي دول العالم، إلى التخلص من الفقر والتبعية الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي، بإتباع آليات متعددة، في إطار التعاون الدولي من أجل تحقيق تنمية نظيفة ومستدامة.

وفي هذه الدراسة، حاولنا التطرق إلى موضوع التنمية النظيفة في إفريقيا من خلال تناولنا لإشكالية مدى مساهمة الجهود الدولية في تجسيد التنمية النظيفة في إفريقيا والآليات المعتمدة لأجل تحقيق هذا لهدف.

وقد خلصنا إلى نتيجة، أنه ورغم الجهود الدولية المبذولة سوآءا على المستوى الأممي أو الإقليمي، أو عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية، تبقى مؤشرات التنمية النظيفة في إفريقيا ضعيفة جدا، وحصتها من المشاريع الممولة في إطار ألية التنمية النظيفة شبه منعدمة، رغم الحاجة الملحة للقارة لمشاريع في هذا الإطار، وتبقى إفريقيا من أكثر قارات العالم تضررا من التغيرات المناخية الناجمة عن انبعاثات الغازات الدفيئة، رغم أنها من أقل المسببين لهذه الانبعاثات، الأمر الذي يتطلب منها وضع استراتيجية شاملة لمجابهة المعوقات والتحديات التي تعترض تحقيق التنمية النظيفة فيها.

-African countries, like the rest of the world, seek to get rid of poverty and economic dependency and improve the standard of living, by following multiple mechanisms, within the framework of international cooperation in order to achieve clean and sustainable development.

In this study, we tried to address the issue of clean development in Africa by addressing the problem of the extent to which international efforts contribute to the embodiment of clean development in Africa and the mechanisms adopted to achieve this goal.

We came to the conclusion that, despite the international efforts made, whether at the international or regional level, or through international non-governmental organizations, clean development indicators in Africa remain very weak, and its share of projects funded under the clean development mechanism is almost non-existent, despite the urgent need for the continent For projects in this context, Africa remains one of the continents most affected by climate change caused by greenhouse gas emissions, although it is one of the least responsible for these emissions, which requires it to develop a comprehensive strategy to confront the obstacles and challenges to achieving clean development in it.

.